المخالفة في الإتباع

مظاهرها ودلالاتها

الدكتورة
خديجة فرحان الحميد



المخالفة في الإتباع مظاهرها ودلالاتها
الدكتورة خديجة فرحان الحميد

المخالفة في الإتباع

مظاهرها ودلالاتها

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

٢٠١٦م

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٣١/ ١/ ٢٠١٦) مركز الايداع ٤١٥

الواصفات قواعد اللغة / / اللغة العربية

الترقيم الدولي ٩٧٨-٩٩٥٧-٥٩٤-٥٦-٥

المخالفة في الإتباع مظاهرها ودلالاتها

الدكتورة : خديجة فرحان الحميد

دار الجنان للنشر والتوزيع

عمان – العبدلي - مجمع جوهرة القدس التجاري – ط(M)

- هاتف: ٠٠٩٦٢ ٦ ٤٦٥٩٨٩١ تلفاكس: ٠٠٩٦٢ ٦ ٤٦٥٩٨٩٢
- موبايل: ٠٠٩٦٢ ٧٩٥٧٤٧٤٦٠ موبايل: ٠٠٩٦٢ ٧٩٦٢٩٥٤٥٧
- هاتف السودان – الخرطوم ٠٠٢٤٩ ٩١٨٠٦٤٩٨٤
- ص.ب ٩٢٧٤٨٦ الرمز البريدي ١١١٩٠ العبدلي
- البريد الإلكتروني: dar_ jenan@yahoo.com

daraljenanbook@gmail.com

المخالفة في الإتباع

مظاهرها ودلالاتها

الدكتورة

خديجة فرحان الحميد

إهداء

إلى.. التي نَهَلتُ من بحرها نور الإيمان وصدق الحنان................ .... أمي

إلى.. الذي سقاني من تجاربه الصدق في القول والإخلاص في العمل .... أبي

إلى.. الذي منحني كل ما تستحقه المرأة من تقدير واحترام......... زوجي

إلى.. الذين تحملوا معي مشاق البحث والدراسة...................... أطفالي

نورة - سارة - هاجر - إبراهيم - عمر

إلى.. الذين بهم أكون.. إخوتي

إلى.. اللواتي أمضي العمر معهن وبهن...............................صديقاتي

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على معدن الفصاحة، وباني صـروح البلاغـة سيدنا محمد النبي العربي الأمي الأمين، وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، وبعد:

فهذه دراسة لظاهرة المخالفة في الإتباع تنبهت إليها بتوجيه من أستاذي الفاضـل الـدكتور فوزي حسن الشايب في أثناء البحث عن موضوع الرسالة، بعد إنهـاء المسـاقات المقـررة، فقد بيّن لي أهمية ظاهرة المخالفة في الإتباع، وتنوع أساليبها وتراكيبهـا، فتلقفـت الفكـرة وأنعمت النظر فيها، ورأيتني أهتم بدراستها، وسلوك طريق البحث فيها، **وقد شجعني على ذلك أمور منها:**

١_ إيمان عميق بضرورة دراسة الظواهر اللغوية في إطار منهجـي يـوازن بـين مقتضـيات النظرية النحوية على حسب ما قنّنها النحـاة قـديماً، وبـين اسـتعمالها عمليـاً علـى أرض الواقع اللغوي.

٢_ قصور القاعدة النحوية لثباتها عن الوفـاء بمتطلبـات الاسـتعمال المتجـددة والمـتغيرة. فاللغة ظاهرة إنسانية، وسلوك الإنسان اللغوي يـرتبط ارتباطـاً وثيقـاً بسـلوكه الإنسـاني الذي يشايع التطـور الفكـري والاجتمـاعي والاقتصـادي والوجـداني، ومـن هنـا ينشـأ التضارب أحياناً بين القاعدة والاستعمال.

وتقوم هذه الدراسة على رصد مظاهر المخالفـة في الإتبـاع لفظيـاً ونحويـاً وصـرفياً، ومحاولة الكشف عن ملامحها البارزة، والوقوف على دواعيها ودلالاتها إن وجدت.

وقد اتبعت في هذه الدراسة منهجاً وصفياً تحليلياً يقـوم علـى اسـتقراء كتـب النحـاة القدماء والعلماء المعاصرين بحثاً عما تعرّضوا له من جوانب هذه القضية، والاطلاع على آراء النحويين واختيار الرأي الأقرب إلى الواقع اللغوي دون التحيز لكوفي أو بصـري أو غيرهما، وقد ركزت في بحثي على القراءات القرآنية؛ لأن القـرآن الكـريم بقراءاتـه كلـها الصحيحة والشاذة يعد مصدراً ثرّاً للتقنين والتقعيد للقواعد، فله من ثم مكان الصـدارة، يليه ما صح من الأحاديث النبوية الشريفة، ثم كلام العرب شعراً ونثراً.

وقد تطلبت طبيعة البحث تنوعاً في المصادر والمراجع؛ منها مراجع نحوية في مقدمتها الكتاب لسيبويه والمقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج، وشرح المفصل لابن يعيش، وشرح التسهيل لابن مالك، وشرح الكافية للرضي، ومغني اللبيب لابن هشام، وهمع الهوامع للسيوطي... ومنها كتب في فقه اللغة؛ ككتاب الخصائص لابن جني، والصاحبي لابن فارس، والمزهر للسيوطي. ومنها كتب في الأمالي؛ كأمالي القالي، وابن الشجري. ومنها في القراءات؛ وفي مقدمتها: المحتسب لابن جني، والكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب، والبحر المحيط لأبي حيان. ومنها كتب علوم القرآن؛ كالبرهان في علوم القرآن للزركشي، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي، هذا إلى جانب عدد كبير من الدواوين ومعاجم الشواهد اللغوية والنحوية وفي مقدمتها خزانة الأدب.

وتستمد هذه الدراسة أهميتها من خصوصيتها المتمثلة في لمّ شتات مظاهر المخالفة بين التابع والمتبوع، وتصنيفها لفظياً ونحوياً وصرفياً، مع التنبيه على أن المخالفة بين التابع والمتبوع قد تفرضها القاعدة حيناً، وقد يمليها الاستعمال حيناً آخر، وعليه فلا ينبغي أن يُفهم من المخالفة في الإتباع أنها مخالفة للقاعدة دائماً، فالمخالفة منها ما هو مقنّن، أو لنقل مقعَّد، ومنها ما هو غير مقنَّن تمليها دواعي الاستعمال.

ولم أقف في المكتبة العربية على بحث مستقل في هذا المطلب على هذا النحو الذي نتعامل فيه مع مفهوم المخالفة، وإن جاء بعض ذلك عرضاً في ثنايا البحوث والدراسات، دون هدف قاصد إلى تناولها على النحو الذي سارت عليه هذه الدراسة، وانتهجَتها، فمن ذلك: كتاب (ظاهرة العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة)[1] وهدفه دراسة العدول عن أصل المطابقة بين أجزاء الجملة بشكل عام، وقد أفردت الباحثة فيه فصلاً للتوابع، ولكننا نلحظ أن الباحثة لم تستوف مواضع المخالفة بين التوابع كافة، لأن البحث كان عاماً في اللغة العربية، ولم يكن خاصاً في باب التوابع.أما البحث الثاني فعنوانه (التوابع في لغة

١ – رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية، من الطالبة نجلاء محمد نور عطار، جامعة أم القرى_كلية اللغة العربية_١٤١٨.

القرآن الكريم)[1] وقد تعرض الباحث في هذا البحث للتوابع وتعريفها، وأقسامها، ثم تعرض لجماليات التشكيل اللغوي في التوابع.

أما هذه الدراسة التي استقر عنوانها على **المخالفة في الإتباع مظاهرها ودلالاتها** فقد تناولت ظاهرة المخالفة في الإتباع بمنهجية مختلفة استلزمتها مقتضيات الدراسة، فلم أدرس المخالفة إلا من خلال القضية الكبيرة التي تدور عليها دراستي وهي باب التوابع في العربية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى تعريف المخالفة في اللغة، كما بينت الدراسة أن هناك نوعاً من المخالفة فرضتها القاعدة، ونوعاً آخر أوجده الاستعمال إما لدواع دلالية معنوية، وإما لأغراض لفظية؛ تحقيقاً لتجانس صوتي أو خدمة لغرض موسيقي جمالي كما يتجلى في قضية الحمل على الجوار في اللغة.ولتحقيق أهداف هذه الرسالة جعلتُها في مقدمةٍ وتمهيدٍ وثلاثةِ فصول: ففي التمهيد تناولت الدراسة تعريف التابع عند النحاة ثم وضحت وبينت معنى التابع المخالف أي هو: **التابع الذي يخرج عن قاعدة المطابقة مع متبوعه في ناحية من النواحي: إما استجابة لمقتضيات النظام، وإما استجابة لدواعي الاستعمال**. و هذا ما نسميه بالمخالفة في الإتباع، وعليه توصلت إلى تعريف للمخالفة في الإتباع؛ **فالمخالفة في الإتباع تعني: عدم مطابقة التابع المتبوع لفظياً أو نحوياً أو صرفياً**. ثم تناولت الخلاف في عدد التوابع عند القدماء والمحدثين وتوصلت الدراسة إلى أن عدد التوابع أربعة لا خمسة وذلك بدمج عطف البيان والبدل المطابق في فصيلة واحدة، هي البدل.

وفي الفصل الأول تناولت الدراسة: مظاهر المخالفة في اللفظ. واشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث هي:المبحث الأول: المخالفة في المفردات، من حيث الضمائر؛ توكيد الظاهر بالضمير، وتوكيد الضمير المتصل بالمنفصل. ثم أتبعته بالمخالفة في الأسماء الظاهرة، ثم التوكيد اللفظي بالمرادف. ثم تناولت المخالفة اللفظية في المفردات في التوكيد اللفظي بالمرادف. وأتبعته بظاهرة النعت بالمصدر وخلاف النحاة في ذلك. ثم ختمت هذا المبحث

---

١ – رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية، من الطالب السيد محمود محمد جامع، جامعة أم القرى_كلية اللغة العربية_١٤٢١.

بظاهرة إتباع الاسم للفعل والعكس؛ فتناولت عطف الاسم على الفعل الماضي، وعطف الاسم على الفعل المضارع، وعطف الفعل المضارع على الاسم، وكذلك عطف الفعل الماضي على الاسم.   أما المبحث الثاني: فتناولت فيه المخالفة في الإتباع في الجمل؛ فتعرضت لقضية عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس، وعطف الجملة الخبرية على الإنشائية وبالعكس.وتناولت في المبحث الثالث: المخالفة في الإتباع بين المفردات والجمل؛ فبحثت قضية إبدال الجملة من المفرد وبالعكس.

وفي الفصل الثاني تناولت الدراسة: المخالفة في الإعراب، وكانت طبيعة هذا الفصل تقتضي أن يكون أكبر الفصول كماً؛ نظراً لكثرة القضايا وتشعبها في هذا الباب، وقد جاء هذا الفصل في أربعة مباحث. تناولت في المبحث الأول: المخالفة الإعرابية في التوكيد من خلال ظاهرتي الحمل على الجوار، والحمل على المعنى.أما المبحث الثاني: فتناولت فيه ظواهر المخالفة بين النعت والمنعوت، فعرضت لقضية الحمل على الجوار، وقضية الحمل على المعنى، كما فعلت في المبحث الأول، ثم تناولت قضية نعت اسم (لا) النافية للجنس، وأتبعته بنعت المنادى المفرد المعرفة.وتناولت في المبحث الثالث: ظواهر المخالفة بين البدل والمبدل منه؛ حيث درست قضية الإبدال على المحل أو الموضع، وأعقبتها بالإبدال على المعنى (التوهم)، ثم تناولت بالدراسة تابع اسم (لا)، وتابع المنادى إذا وقع بدلاً.وتناولت في المبحث الرابع: مظاهر المخالفة بين المعطوف والمعطوف عليه، فتناولت فيه عدة ظواهر هي: الحمل على الجوار، والحمل على المحل، وتابع اسم (إنّ)، وظاهرة الحمل على المعنى (التوهم)؛ وقد تناولت هذه الأخيرة على عدة محاور هي: العطف على المعنى (التوهم) في الأفعال من حيث: عطف المجزوم على المنصوب، وعطف المنصوب على المرفوع، وعطف المجزوم على المرفوع. ثم تناولت العطف على المعنى (التوهم) في الأسماء بين المعطوف والمعطوف عليه المنصوب، وبين المعطوف والمعطوف عليه المجرور. ثم درست تابع المنادى إذا وقع عطف نسق.

وتناولت الدراسة في الفصل الثالث: ظاهرة المخالفة في الإتباع من حيث الجانب الصرفي؛ العدد والجنس، والتعيين، والصيغة. وقد جاء هذا الفصل في أربعة مباحث؛ تحدثت في

المبحث الأول عن ظاهرة المخالفة في العـدد مـن حيـث: نعـت المفـرد بـالجمع وتفصـيل الأوزان التي وقعت فيها مخالفة مثل وزن: (أفعـال) و (فعلـى) و (فواعـل) و (فُعـل). و إبدال الكل من البعض، والعام من الخاص.وتناولت في المبحث الثـاني: ظـاهرة المخالفـة في الجنس؛ وبحث الظاهرة من عدة جوانب مثـل: نعـت المـذكر بالمؤنـث، ونعـت المؤنـث بالمذكر، وتأنيث المذكر في البدل، ومخالفة المؤكد للمؤكد في التذكير والتأنيث.أمـا المبحـث الثالث: فتناولت فيه ظاهرة المخالفة في التعيين أي: التعريف والتنكير في كل من: التوكيد والنعت، ولم نتعرض للبدل والعطف لأن هذا لا يعد مخالفة.وجاء المبحث الرابـع ليعـالج ظاهرة المخالفة في الصيغة من حيث نوع الكلمة؛ فكان على عدة محاور هي: إتباع الماضي للمضارع والعكس، إتباع الأمر للماضي والمضـارع والعكـس.ثـم قفيـت هـذه الدراسـة **بخاتمة** تناولت أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة. وقد ظهر لي أن المخالفة ظاهرة عامة تنتظم أغلب قواعد النحو العربي، بحيث إن القاعدة النحويـة ـ أي قاعـدة ـ تتكـون مـن طرفين: حكم عام أريد به أن ينتظم الاستعمال اللغوي العام، وطرف مخـالف لـه بطريقـة أو بأخرى، الأمر الذي يستدعي الالتفات إليه وتناوله بالدراسة.

وبعد؛ فإن كان في هذا البحث شيء يستحق التقدير فالفضل فيـه لله ثـم للمشـرف عليـه الدكتور فوزي حسن الشايب، وإن كان غير ذلك فمن نفسي... ولست أزعم أني جئـت بما لم يستطعه الأوائل، أو حتـى مـالم يسـتطعه أمثـالي، وإنمـا حسـبي الظـن أنـي تناولـت الموضوع تناولاً جاداً ومختلفاَ، فأرجو أن أكون قد وفقـت إلى السـداد فيمـا أردت، وإن لم يكن كذلك فحسبي أنني اجتهدت وحاولت.

وفي النهاية لا بد لي من وقفة شكر؛ إن من حق الأستاذ على تلميذه أن يحفظ له الجميـل وأن ينسب له الفضل فيما وطأ له من سبل العلـم وبنـاء الشخصـية؛ وعليـه فـإني مقـرة بالفضل لذويه، أعني أساتذتي المبجلين، وأبدأ بالأسـتاذ الـدكتور **فـوزي حسـن الشـايب** المشرف على الرسالة والـذي رعـى الرسـالة منـذ أن كانـت فكـرة إلى أن خرجـت بهـذا الشكل الذي هي عليه الآن، والذي علمـني ومـا زال كيـف تفهـم اللغـة وكيـف تنطـق، والذي كانت ملحوظاته ذات الخطوط الحمـراء الـتي لم تكـن تخلـو منهـا صـفحة، إنـذاراً

وتحذيراً من الوقوع في الخطأ، وهذا يدل على قراءة متأنية ودقيقة لكل حرف في هذه الرسالة، كما أشكر له صبره وسعة صدره على تحمله عثرات طالبة تنقصها الخبرة في هذا الميدان الواسع، والله أسأل أن يجعله دائماً منار فضلٍ، ومنبع برٍ وخيرٍ، ولا زالت يده هي العلياء الفياضة بالخير لأبنائه الطلبة.

ثم أقدم الشكر والعرفان لأساتذتي أعضاء لجنة المناقشة وهم: الدكتورة: **لطيفة النجار** من جامعة الإمارات، والدكتور: **عبد القادر السعدي** من جامعة الشارقة؛ لتكرمهم بقراءة الرسالة، وإبداء الملحوظات.

كما أتقدم بالشكر للأستاذ الدكتور **نهاد الموسى** في الجامعة الأردنية الذي لم تَحُل المسافات من انتفاعي بعلمه، فلم يبخل علي بخبرته الواسعة في أي مسألة تعترضني، فإليه أتقدم بكل الشكر والتقدير.

كما أشكر الأستاذ الدكتور **رشيد بلحبيب** من الجامعة المغربية، الذي كان لي خير رفيق في هذه الرحلة، برفعه من معنوياتي كلما خارت قواي وإعطائي الأمل كلما يئست، والذي كان يعلمني كيف يكون طالب العلم صابراً ، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر لكل أستاذ ترك في نفسي أثراً طيلة حياتي العلمية وأخص بالذكر أستاذي الفاضل الدكتور **مجدي خواجي** من جامعة الملك عبد العزيز في أبها؛ فقد كان لي نعم الأستاذ والأخ والصديق طوال رحلتي الدراسية، ولأنه كان حقيقة وراء وصولي إلى هذه المرحلة، فحفظهم الله جميعاً.

ولا يفوتني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر لأخي وزميلي في الدراسة **سيد أحمد نورائي** الذي فتح لي أبواب مكتبته الغنية، ولم يبخل عليّ بشيء احتاج إليه من كتبه القيمة، كما أشكر له إسداءه النصح والمشورة في كثير من المسائل التي كانت تشكل عليّ في بعض الأحيان، فجزاه الله عني خير الجزاء.

التمهيد:

١.ما التابع؟

التابع لغة: التالي، ومادة (تبع) في كل تصرفاتها في اللغة تدور حول هذا المعنى.

جاء في (مقاييس اللغة): " التاء والباء والعين أصل واحد لا يشذُّ عنه من الباب شيء وهو التُلُوُّ والقَفْو، يقال تبعتُ فلاناً إذا تلوته واتبعتُه إذا لحقته ".[١]

وقال في (تهذيب اللغة): "يقال تبع فلان فلاناً واتبعه، قال تعالى في قصة ذي القرنين: ﴿ **ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا** ﴾ [الكهف: ٨٩]

قال أبو عبيد: ويقال: أتْبعتُ القوم مثال أفعلت إذا كانوا قد سبقوك فلحقتهم، قال: واتّبعتهم مثل افتعلت إذا مرّوا بك فمضيت معهم. وتبعتهم تبعاً مثله. ويقال: ما زلت أتبعهم حتى أتبعتهم، أي حتى أدركتهم.[٢] والتَبَع: ما تبع أثر شيء فهو تَبعه.[٣]

و التَّبَعُ أيضاً قوائم الدابة.[٤] والتابع والتابعة: الجنيّ والجنيّة يكونان مع الإنسان يتبعانه حيث ذهب.[٥]

والتبيع: العجل المدرك، إلاّ أنه يتبع أمّه بعد. وبقرة مُتبع خلفها تبيع، وخادم مُتْبع: يتبعها ولدها حيثما أقبلت وأدبرت، ومن أمثال العرب السائرة: أتْبع الفرسَ لجامَها.[٦]

والتبيع: النصير لأنه يتبعه نصره. والتبيع الذي لك عليه مال فأنت تتبعه.[٧]

---

[١] أحمد بن فارس، مقاييس اللغة (ت ٣٩٥هـ)، ت: عبد السلام محمد هارون، (مصر:مطبعة مصطفى البابي الحلبي)، ط ٢، ج١، ص ٣٦٢ – ٣٦٣.

[٢] أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة (ع. ت. ب)، ت: محمد علي النجار، (مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب)، ج٢، ص ٢٨١.

[٣] المرجع نفسه، ج٢، ص ٢٨٢.

[٤] السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت ٣٧٩هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، ت: عبد الكريم الزباوي (الكويت: سلسلة التراث العربي، وزارة الإعلام، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٣)، ج٢، ص ٣٧١.

[٥] الزبيدي، تاج العروس، ج٢، ص ٣٧١.

[٦] الأزهري، تهذيب اللغة، ج٢، ص ٢٨٣.

[٧] أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، ج١، ص ٣٦٣.

والتُّبَّع: الظل؛ وهو تابع أبداً للشخص.[١]

والتُّبَّع في قول سعدى الجهنية: [٢]

يَرِدُ المياه حضيرة ونفيضةً ورْدَ القَطاةِ إذا اسمألَّ التُّبَّعُ

هو: الظل،واسمئلاله:بلوغه نصف النهار وضموره، وقال أبو سعيد الضرير: التُّبَّع هو الدَّبَرَانُ في هذا البيت سُمي تُبّعاً لاتِّباعِهِ الثُرَيّا.[٣]

التابع اصطلاحاً:

لم يُعن متقدمو النحاة بتقديم تعريف للتوابع؛ لأنها تُحصر بالعدِّ، والمحصور بالعدِّ لا يحتاج – كما نص أبو حيان – إلى رِسْمٍ ولا حدٍّ.[٤] أما المتأخرون فقد قدموا عدّة تعريفات تختلف شكلاً لا معنى. فقد عرف الزمخشري التوابع بأنها " الأسماء التي لا يمسّها الإعراب إلا على سبيل التَّبَع لغيرها ".[٥] وأما ابن يعيش فقد عرفها بقوله: " التوابع هي الثواني المساوية للأول في الإعراب بمشاركتها له في العوامل. ومعنى (ثوان): فروع في استحقاق الإعراب؛ لأنها لم تكن المقصودة، وإنما هي من لوازم الأول كالتتمة له، وذلك نحو قولك: قام زيد العاقل، فـ (زيد) ارتفع بما قبله من الفعل المسند إليه، و (العاقل) ارتفع بما قبله أيضاً، من حيث كان تابعاً لـ (زيد) كالتكملة له؛ إذ الإسناد إنما كان إلى الاسم في حال وصفه، فكان لذلك اسماً واحداً في الحكم، ألا ترى أنّ الوصف لو كان مقصوداً لكان الفعل مسنداً إلى اسمين، وذلك محال ".[٦]

وقال ابن الحاجب: " التوابع كلّ ثان أُعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة ".[٧]

---

[١] المرجع السابق، ج١، ص ٣٦٣.

[٢]. ابن منظور محمد جلال الدين (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، (القاهرة:دار الحديث ١٩٦٤م)، مادة (تبع).

[٣] المرجع نفسه، ج١، ص ٥٩١.

[٤] أبو حيان الأندلسي أثير الدين محمد بن يوسف (ت ٧٥٤هـ)، ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، ت: مصطفى أحمد النمّاس، (القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، ١٩٩٧)، ج٢، ص ٥٧٩.

[٥] أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، المفصل في علوم العربية، (بيروت:دار الجيل)، ط٢، ص ١١٠.

[٦] ابن يعيش موفق الدين (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، (القاهرة: مكتبة المتنبي)، ج٣، ص ٣٨.

[٧] الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترباذي (ت ٦٨٦هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، قدم له ووضع حواشيه: إميل بديع يعقوب، (بيروت: دار الكتب العلمية،١٩٩٨)، ج٢، ص ٣٠٧.

وقد اعترض الرضي على تعريف ابن الحاجب من ناحيتين:

الأولى: قوله (من جهة واحدة)؛ غير كافٍ في تحديد التوابع؛ لأنّ ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة، وهي كونهما عمدتي الكلام، وانتصاب ثاني مفعولي ظننت وأعطيت، والحال من المنصوب، والتمييز عن المنصوب، من جهة واحدة، وهي كونها فضلات. فلو سلمنا بتعريف ابن الحاجب للتابع بأنه (كل ثان أعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة) لتطلب الأمر إدراج الأخبار المتعددة و الأحوال المتعددة، والمستثنى بعد المستثنى ضمن التوابع. ولقصور هذا التعريف اقترح الرضي صيغة معدلة على النحو الآتي: "التابع كلّ ثان أُعرب بإعراب سابقه لأجله".[١]

الأخرى: قوله (كلّ ثان)؛ إذ يرى أن "المطلوب في الحدّ بيان ماهية الشيء لا قصد حصر جميع مفرداته".[٢] وقد عرفه ابن مالك بأنه: "ما ليس خبراً من مشارك ما قبله في إعرابه وعامله مطلقاً".[٣] وقد شرح أبو عبد الله السليلي هذا التعريف قائلا: "خرج عنه بنفي كونه خبراً (حامض) من قولك: هذا حُلْوٌ حامضٌ؛ فإنه مشارك لما قبله في إعرابه وعامله إلا أنه خبر، وخرج عنه بقيد (المشاركة في العامل) التمييز في نحو: اشتريت رطلاً زيتاً؛ لأن مشاركته لما قبله إنما هي في الإعراب فقط، لأن عامل المميّز (اشتريت)، وعامل التمييز المميّز وهو الرطل، وخرج عنه بقيد (الإطلاق) المفعول الثاني من (أعطيتُ زيداً درهماً)، و (ظننت عمراً كريماً)، والحال في (أبصرتُ زيداً راكباً)؛ لأن مشاركة هذه الأصناف الثلاثة لما قبلها في الإعراب ليس بلازم؛ إذ قد تزول عند تبديل العامل، نحو: مررت بزيد راكباً، وظُنَّ عمروٌ كريماً".[٤] وقد عرفه ابن هشام بقوله: "هو المشارك ما قبله في إعرابه وعامله مطلقاً".[٥]

[١] الرضي، شرح الكافية، ج١، ص ٣٠٨.

[٢] المرجع نفسه، ص ٣٠٨.

[٣] ابن مالك محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ت: محمد بركات، (الجمهورية العربية المتحدة: دار الكتاب العربي، وزارة الثقافة)، ص ١٦٣.

[٤] أبو عبد الله محمد بن عيسى السليلي (ت ٧٧٩هـ)، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، ت: الشريف عبد الله الحسيني البركاتي، (مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، ١٩٨٦)، ج ٢، ص ٧٣٣.

[٥] ابن هشام الأنصاري جمال الدين عبد الله، (ت ٧٦١هـ)، الجامع الصغير في علم النحو، ت: محمد شريف الزبيق، (مطبعة الملاح، ١٩٦٨)، ط٢، ص ٩١.

غير أنه قد تبنى في بعض مؤلفاته تعريف الزمخشري أيضاً.[١] وقد تابع ابن مالك على تعريفه السيوطي [٢]والفاكهي [٣] وآخرون.

والتعريف الذي نرتضيه ونراه أسلم التعاريف هو تعريف الرضي. وهو: "كل ثانٍ أُعرب بإعراب سابقه لأجله".

وأما المقصود بالتابع المخالف أي: **هو التابع الذي يخرج عن قاعدة المطابقة مع متبوعه في ناحية أو أكثر: إما استجابة لمقتضيات النظام، وإما استجابة لدواعي الاستعمال. و هذا ما نسميه بالمخالفة في الإتباع، وعليه فالمخالفة في الإتباع تعني خروج التابع عن القاعدة العامة التي تحكم علاقة التابع بمتبوعه؛ أي خرق القاعدة العامة للإتباع.**

٢. الخلاف في عدد التوابع:

اختلف في عدد التوابع قديماً وحديثاً. وسنبدأ بالقدماء ثم نثني بالمحدثين.

أولاً: التوابع عند القدماء:

اختلف القدماء في عدد التوابع، فقد ذهب البصريون إلى أنها خمسة، قال ابن السراج: "التوابع خمسة: التوكيد والنعت وعطف البيان والبدل والعطف بالحروف"[٤].

أما الكوفيون فقد جعلوها أربعة وذلك بإسقاط عطف البيان، ذلك أنهم يرون أن ما يسمى عطف البيان هو البدل المطابق نفسه. قال الأعلم الشنتمري: "هذا الباب يترجم له البصريون، ولا يترجم له الكوفيون"[٥] وفي عدم ترجمة الكوفيين له دليل واضح على أنه هو والبدل المطابق شيءٌ واحدٌ، ويقوي الرأي القائل بأن عطف البيان والبدل المطابق

---

[١] ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، (مصر:مطبعة السعادة، ١٩٦٣)، ط١١، ص ٣٩٩.

[٢] الإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح الجوامع، ت: أحمد شمس الدين، (الكويت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٦)، ج٣، ص ١١٧.

[٣] الإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت ٩٧٢هـ)، شرح كتاب الحدود في النحو، ت: المتولي رمضان أحمد الدميري، (مكتبة وهبه، ١٩٩٣)، ط٢، ص ٢٤٥.

[٤] أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦هـ)، الأصول في النحو، ت: عبد الحسين الفتلي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥)،ط٤، ج٢، ص ١٩.

[٥] السيوطي، الأشباه والنظائر، ج٢، ص ٢١٨. وانظر أسرار العربية، ص ٢٩٧.

شيء واحد، أن سيبويه لم يخصه بباب مستقل كما فعل في البدل وغـيره مـن التوابـع، ولم يعده الزجاجي ضمن التوابع، وقال ابن خروف: " لولا باب النداء لم يوجد عطف البيـان، و لكان بدلاً ".[١]

ومع ذلك فباب النداء محتمل لأن يكون ـ علـى حـد قـول ابـن أبـي الربيـع ـ مـن بـاب النصب على إضمار فعل.[٢]

وقد ذهب مذهب الكوفيين بعض المحققـين كالرضـي الاسـترباذي؛ قـال: " أنـا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطـف البيـان إلا البدل ".[٣]

وقــد حــاول بعــض النحــويين أن يوجــد فروقــاً بــين عطــف البيــان والبــدل فجعلوهــا في الأمــور الآتية:[٤]

الأول: أن عطف البيان لا يكون مضمراً ولا تابعاً لمضمر، ويجوز ذلك في البدل.

الثاني: أن عطف البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره، ويجوز ذلك في البدل.

الثالث، والرابع: أن عطف البيان لا يكون جملة ولا تابعاً لجملة، بخلاف البدل.

الخامس: أنه لا يكون فعلاً تابعاً لفعل، بخلاف البدل.

السادس: أنه لا يكون بلفظ الأول، ويجوز ذلك في البدل بشـرط أن يكـون معـه زيـادة و بيان.

السابع: أنه ليس في نية إِحلاله محل الأول، بخلاف البدل.

الثامن: أنه ليس في التقدير من جملة أخرى، بخلاف البدل.

---

[١] ابن خروف علي بن محمد (ت ٦١٠هـ)، شرح جمل الزجاجي، ت: سلوى محمد عرب، (مكة المكرمة، ١٤١٩)، ج١، ص ٣٠٠.

[٢] ابن أبي ربيع القرشي (ت ٦٨٨هـ)، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ت: عياد بن عيد الثبيتي، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦)، ج١، ص ٢٩٦.

[٣] الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص ٣٩٧.

[٤] جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، مغني اللبيب، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، (دمشق: دار الفكر،١٩٨٩)، ص ٤٣٤ وما بعدها، وشرح الأشموني، ج٣، ص ٨٨.

كما ظهر لي من تتبع آراء النحويين في قضايا عطف البيان والبدل، أن الفروق التي ذكرها بعض النحويين مختلف فيها، وليست بالفروق الفاصلة بينهما،فليست من ثم أدلة قاطعة يعتد بها في التمييز بين عطف البيان والبدل؛ إذ تشوبها اعتراضات جديرة بالعناية،تضعفها وتشكك في مصداقيتها. وسنعرض فيما يأتي بعض وجهات النظر المضادة: فبالنسبة إلى الفرق الأول: وهو قولهم بأن عطف البيان لا يكون مضمراً ولا تابعاً لمضمر بخلاف البدل فقد أجازه الزمخشري فبصدد قوله تعالى: ﴿**مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ**﴾ [المائدة: ١١٧] جوّز أن تكون (أن) موصولة عطف بيان للهاء لا بدلاً[١]، وانتصر له الدماميني[٢]،وقاس ابن مالك[٣] جوازه على مذهب الكسائي في جواز نعت الضمير.وأما الفرق الثاني: وهو منعهم من أن يخالف عطف البيان متبوعه في التعريف والتنكير، وجوازه في البدل منقوض أيضاً بالسماع والقياس؛ فقد أثبته الزمخشري[٤] في قوله تعالى: ﴿**فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ الله غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ**﴾ [آل عمران:٩٧] فجعل مقام إبراهيم عطف بيان من آيات بينات.

كما أجازه بعض النحويين قياساً على البدل؛ إذ لا فرق بينهما – عند النحاة – إلا في نية تكرار العامل.[٥] و على العموم فإن مجئ عطف البيان في النكرات هو مذهب الكوفيين نظراً إلى أن عطف البيان والبدل المطابق عندهم شيء واحد، كما أنه مذهب عدد من

---

[١] الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر، الكشاف، رتبه وضبطه: محمد عبد السلام شاهين،(بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٥)، ج١، ص ٦٨١.

[٢] حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج٣، ص ٨٨.

[٣] ابن مالك محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ)، شرح التسهيل، ت: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، (هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٠)، ج٣، ص ٣٢٥.

[٤] الزمخشري، الكشاف، ج١، ص ٦٦٥.

[٥] أبو إسحاق الشاطبي (ت ٥٩٠هـ)، المقاصد الشافية، ت: عبد المجيد قطامش، (مكة المكرمة: مركز إحياء التراث الإسلامي)، ج٥، ص ٤٦.

النحاة المحسوبين على البصريين مثل الفارسي وابن جني والزمخشري وابن عصفور،لأن النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح [١]

أما الفرق الثالث والرابع: وهو قولهم بأن عطف البيان لا يكون جملة ولا تابعاً لجملة بخلاف البدل؛ فقد ذكر المفسرون كثيراً من العبارات التي تشير إلى وجود (البيان) أو (التبيين) في بعض الآيات القرآنية، ولم يصرحوا بعطف البيان فيها [٢]، كأنما تحاشوا ما قرره بعض النحويين من منع وقوعه جملة أو تابعاً لجملة، دون أن يذكروا تعليلاً لهذا المنع، وجعلوه فرقاً بينه وبين البدل.

وقد ردَّ الصبان على قول الأشموني أنه لا يكون جملة قائلاً: " يشكل عليه ما ذكره أهل المعاني في الفصل والوصل من أن جملة ﴿ **قَالَ يَا آدَمُ** ﴾ [طه: ١٢٠] عطف بيان على ﴿ **فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ** ﴾ [طه: ١٢٠]، كما يشكل على هذا يشكل على قوله لا يكون تابعاً لجملة." [٣]

وكما أنكروا وقوع عطف البيان جملة أو تابعاً لجملة، أنكر بعضهم وقوع البدل جملة تابعة لجملة، قال أبو حيان: "... وأيضاً: فإبدال الجملة من الجملة لم يعهد في لسانهم." [٤] ثم أردف يقول: " وما استدلوا به لا تقوم به حجة." [٥]

فما أُنكر في عطف البيان أُنكِر كذلك في البدل، وكما أثبته بعض النحويين في البدل، أثبته آخرون في عطف البيان، فهما يتساويان في الإنكار والإثبات، فلا يمكن الاعتداد بهذا الفرق، فلا يكون دليلاً على أحدهما.

---

[١] الأشموني على حاشية الصبان،ج٣، ص ٦٤.

[٢] الزمخشري، الكشاف، ج٢، ص ١٦١_ العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص ٢١٩.

[٣] الصبان، حاشية الصبان، ج٣، ص ٨٩.

[٤] أبو حيان الأندلسي أثير الدين محمد بن يوسف (ت ٧٥٤هـ)، تفسيرالبحر المحيط، ت: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١)، ج٧، ص ٣٠٢.

[٥] أبو حيان الأندلسي أثير الدين محمد بن يوسف (ت ٧٥٤هـ)، ارتشاف الضَّرب من لسان العرب، ت: مصطفى أحمد النمّاس، (القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، ١٩٩٧) ج٢، ص ٦٠٦.

أما القول بأن عطف البيان لا يكـون بلفـظ المتبـوع بخـلاف البـدل – فهـو أولى الفـروق بالنقض وعدم القبول – ذلك أن أكثر النحويين على جـوازه حتـى وإن لم يتصـل بـه مـا يضيف معنى زائداً على الأول، منهم سيبويه والمبرد وأبو حيـان وابـن هشـام [١]، بـل إن ابن يعيش [٢]جعل من أوجه التشابه بين عطف البيان والبدل أن يكون لفظه لفظ الاسـم الأول على جهة التأكيد، واستشهد الجميع على ذلك بقول رؤبة: [٣]

إني وأسطار سطرن سطرا لقائل يا نصرُ نصرٌ نصرا

فنصرٌ عطف بيان على اللفظ ، و نصراً عطف بيان على المحل.

وأما القول بأن عطف البيان ليس في نية إحلاله محل الأول، وأنه ليس في التقدير من جملة أخرى، بخلاف البدل، وقولهم: " إن قصدت بالحكم الأول وجعلت الثاني بياناً له بحيث لا يستغني عن الأول؛ فهو عطف بيان؛ وإن قصدت بالحكم الثاني وجعلت الأول كالتوطئة؛ فهو البدل "[٤]، فليس معنى ذلك أن الثاني في البدل هو فقط المقصـود بـالحكم، إذ الأول منسوب إليه في الظاهر، ولابد لذكره من فائدة لم تحصل لـو لم يـذكر، فادعـاء كونـه غـير مقصود بالنسبة مع كونه منسوباً إليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح أن ينسـب إليـه لأجلها دعوى خلاف الظاهر. ثم إن الفائدة إنما تحصل مـن اجتمـاع البـدل والمبـدل منـه معاً[٥] وهي أن الحكم يستفيد به فضل تقوية وتقرير، لأنه بمنزلة إسناد الحكـم إلى المحكـوم عليه مرتين.[٦]

---

[١] سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، الكتاب، ت: عبد السلام هارون، (بيروت: دار الجيل). ج٢، ص ١٨٥. المبرد، المقتضب، ج٤، ص ٢٠٩. أبو حيان، الارتشاف، ج٢، ص ٦٠٧.

[٢] ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص ٧٢.

[٣] رؤبة، ديوان رؤبة، تصحيح: وليم بن الورد، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٠)، ص ١٢١.

[٤] ابن يعيش موفق الدين (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، (القاهرة: مكتبة المتنبي)، ج٣، ص ٧٤.

[٥] الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص ٣٩٨. شرح المفصل، ج٣، ص٦٦.

[٦] أبـو حيـان الأندلسـي أثيـر الـدين محمد بـن يوسـف (ت ٧٥٤هـ)، شرح اللمحـة البدريـة فـي علـم العربية. ت: صلاح راوي، (القاهرة: دار مرجان للطباعة، ١٩٨٤) ط٢، ج٢، ص ٢٩٤.

والقول بأن البدل على نية إحلاله محل الأول، وأنه في التقدير من جملة أخرى؛ مبني على موقف بعض النحويين من العامل في البدل، **الذي انقسم النحاة بشأنه إلى ثلاثة مذاهب:**

الأول: مذهب الأخفش،والفارسي، والرماني [١]، وهو أن العامل في البدل مقدر من لفظ عامل المبدل منه.

الثاني: مذهب سيبويه، والمبرد، والسيرافي، والزمخشري، وابن الحاجب و الرضي [٢]، وهو أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه؛ وذلك لتعلق كل من البدل والمبدل منه بالعامل من طريق واحد، فالعامل لم يعمل في المبدل منه وحده وإنما عمل فيه بقيد البدل، أي بارتباطه بالبدل، ولأن المتبوع في حكم الطرح فكأن عامل الأول باشر الثاني.[٣]

الثالث: وهو أن العامل هو الأول بحكم العوضية عن العامل الثاني المحذوف.[٤] والذي يعنينا من هذه المذاهب المذهب الأول والثاني، ذلك لأنهم لما رأوا في هذا التركيب أن التابع يصح أن يحل محل المتبوع ويبدل منه دون أن يتغير المعنى، أسموه بدلاً، ثم تعدى الأمر من المعنى إلى اللفظ، فجعلوا صلاحية الحلول حلولاً حقيقياً، وقالوا بأن العامل فيه هو العامل في المبدل منه، ثم تعدى الأمر إلى طرح الأول،وقالوا بأن البدل على نية طرح الأول وإحلال الثاني محله، مع أن العرب لو أرادوا ذلك لما أعياهم التلفظ بالثاني مباشرة دون ذكر الأول، ولاسيما أنهم يميلون إلى الإيجاز والاختصار، ولكنهم قصدوا التعبير عن معانٍ لا تتحقق إلا بهذا التركيب، دون حذف أو إحلال، ولم يدر بخلدهم شيء من هذه الأمور الصناعية. وقد احتج أصحاب الرأي الأول؛ الذي يقول بأن العامل في البدل مقدّر بالقياس والسماع [٥]، أما السماع فنحو قوله تعالى: ﴿**وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً**

---

[١] ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص ٦٧.

[٢] المبرد، المقتضب، ج٤، ص ٢٩٥. ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص ٦٧. الرضي. شرح الكافية، ج٢، ص ٤٠١.

٣ ابن يعيش، شرح المفصل،ج٣، ص٦٧. الرضي، شرح الكافية،ج٢، ص٣٩٨.

[٤] أبو حيان، الارتشاف، ج٢، ص ٦١٩.

٥ الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص ٢٩٤.

وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فَضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾ [الزخرف: ٣٣]

وقوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَالِحًا مُّرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِ قَالُواْ إِنَّا بِمَا أُرْسِلَ بِهِ مُؤْمِنُونَ ﴾ [الأعراف: ٧٥]

وأما القياس فلكونه مستقلاً ومقصوداً بالذكر.والذين ميزوا بين البدل وعطف البيان ذكروا أن كل عطف بيان يجوز أن يعرب بدلاً مطابقاً، إلا في الحالات التي لا يجوز أن يحل فيها التابع محل المتبوع، وقد ذكروا أن هناك عدة مواضع يجب أن يعرب فيها التابع عطف بيان لا بدلاً، نظراً إلى أنه لا يجوز للثاني أن يحل محل الأول، **منها**:[1]

الموضع الأول: أن يكون التابع مفرداً معرفة معرباً، والمتبوع منادى، نحو: (يا أخانا زيداً) و (يا غلامُ زيدٌ أو زيداً)، فكل من (زيداً وزيدٌ) يعرب عطف بيان لا بدلاً؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، أو على نية إحلال الثاني محل الأول، وطالما أنه لا يجوز أن نقول: يا زيداً، ولا يا زيدٌ،وإنما يا زيدُ، أعرب الثاني عطف بيان لا بدلاً.

وقد اعترض الرضي على ذلك، فأجاز البدلية في جميع المثل المذكورة، قائلاً: " و لما لم يكن للبدل معنى في المتبوع حتى يحتاج إلى المتبوع كما احتاج الوصف، ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التأكيد، جاز اعتباره مستقلاً لفظاً، أي صالحاً لأن يقوم مقام المتبوع. ولما كان إعرابه بتبعية الأول جاز أن يعتبر غير مستقل، أي مرة أخرى، فالأول نحو: (يا زيد أخُ) و (يا أخانا زيدُ) مبنيين؛ والثاني نحو: (يا غلام بشرٌ وبشرا معرباً بالوجهين، ويا أخانا زيداً بالنصب).[2] وخلص إلى القول: " والذي أرى أن عطف البيان

[1] انظر هذه المواضع في التبيان في تعيين عطف البيان. شهاب الدين أبو العباس أحمد بن علي الأصبحي العنابي، ت: إبراهيم بن محمد أبو عباه، (الرياض: مكتبة العبيكان، ١٩٩٦)، ص ٧٨ وما بعدها. وعدها في الارتشاف، ج٢. ص: ٦٠٦. وما بعدها أحد عشر موضعاً، ولم يعد الأخير. وعدها في التصريح، ج٣، ص ٥٤٢. وما بعدها ثمانية مواضع، فلم يعد الأول، والعاشر، والحادي عشر، والثاني عشر.

[2] الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص ٤٠١.

هو البدل... فيطرد فيه حكم البدل، نحو: يا عالمُ زيدُ، ويا ذا المال بكرُ – بالضم فيهما – ويجوز في البدل ألا يجعل كالمستقل، فيقال: يا عالمُ زيدٌ، بالرفع ".[١]

وقد كرر موقفه هذا في موضع آخر فقال: " وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل ". [٢] وأما بشأن التفريق بينهما في أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان، فإنه بيان والبيان فرع المبين فالمقصود هو الأول، فقد ردّ الرضي بأنه لا يُسِّلم لهم بأن المقصود بالنسبة في البدل المطابق هو الثاني، ولا في سائر الأبدال إلا بدل الغلط؛ فإن كون الثاني فيه هو المقصود دون الأول ظاهر.[٣]

وقد تأثر بعض المحدثين بما ذهب إليه الرضي، من أن عطف البيان هو البدل المطابق قائلاً: " وعليه فللبدل اعتباران: اعتبار بنيته الصرفية، فيعامل بموجبها معاملة المستقل. واعتبار الوظيفة النحوية، فيعامل بحسبها معاملة التابع المبين، كالنعت تماماً. فإذا قلنا: (يا أخانا زيداً). أعربنا الثاني بدلاً وإن كان غير مستقل على هذا الوجه اعتباراً للوظيفة النحوية ولا داعي إلى استحداث فصيلة نحوية جديدة باسم عطف البيان ".[٤]

وكان الأخفش قد أجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرب، نحو: يا أخانا زيدُ؛ وقال إن هذا موضع اطرد فيه المرفوع، [٥] وقد وصف الرضي ما ذهب إليه الأخفش بأنه غريب لم يذكره غيره، وأكدّ أن عطف البيان ما هو إلا البدل ذاته فيلزم إذن ضمه إذا كان مفرداً، تبع المعرب أو المبني.[٦]

---

[١] **الرضي، شرح الكافية، ج١، ص ٣٢٧.**

[٢] **الرضي، شرح الكافية،ج٢، ص٣٩٧.**

[٣] **الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص٢٩٨.**

[٤] **فوزي حسن الشايب، التوابع، مقاربة لسانية، (الأردن: مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد ١٢، العدد١، ١٩٩٧)، ص ٣٣٧.**

[٥] **الرضي، شرح الكافية، ج١، ص ٣٢٧.**

[٦] **الرضي، شرح الكافية، ج١، ص ٣٢٧.**

الموضع الثاني: أن يكون التابع فيه (أل)، والمتبوع منادى؛ نحو: (يا أخانا الحارثُ)، و (يا رجلُ الحارثُ)، فتعين كون (الحارث) عطف بيان،ولا يجوز فيه البدل – عندهم – لأن البدل على نية إحلال الثاني محل الأول، أو على نية تكرار العامل، فيكون التقدير: يا الحارث، ولا يمكن ذلك، حتى لا يباشر ما فيه (أل) أداة النداء، فجعلوا التقدير كالحقيقة.

الموضع الثالث: أن يكون التابع خالياً من (أل) والمتبوع مقترناً بها مجروراً بإضافته إلى صفة مقترنة بها، كقول المرار بن سعيد الأسدي: [١]

أنا ابن التارك البكري بشرٍ   عليه الطير ترقبه وقوعاً

فـ (بِشْرٍ) عطف بيان على (البكري)، ولا يجوز جعله بدلاً عندهم، لأن البدل على نية إحلال الثاني محل الأول، أو على نية تكرار العامل ، فلا يجوز (أنا ابنُ التاركِ بشرٍ)؛ لأن الصفة المقترنة بـ (أل)غير المثناة أو المجموعة جمع سلامة لا يجوز أن تضاف إلى الخالي منها، على مذهب البصريين [٢]، فلو كان المضاف مثنى أو مجموعاً جاز نحو: جاء الضاربا زيدٍ و جاء الضاربو زيدٍ، فإن صحت الإضافة، جاز البدل، نحو: (أنا الضاربُ الرجلِ غلامِ القومِ)غير أنه يجوز فيه البدل عند الفراء [٣]، لأنه يجيز إضافة **الوصف** المقترن بـ (أل) غير المثنى وغير المجموع جمع سلامةإلى الخالي منها من المعارف مطلقاً، وذلك نحو: مررت بالضاربِ زيدٍ،فعلى رأي الفراء لا يتم الاستدلال بهذا البيت على أن الثاني عطف بيان لا بدل.

وقد جوّز البدلية في (بشرٍ) كل من الأعلم، وابن خروف، ولكن على غيرالوجه الذي أجازه عليه الفراء، فهما لا يجيزان إضافة الوصف المقترن بـ (أل) إلى الخالي منها، وإنما

---

[١] سيبويه، الكتاب، ج١، ص ١٨٢. ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص ٧٢. العنابي، التبيان في تعيين عطف البيان، ص ٧٩. الشعر والشعراء، ج٢، ص ٦٩٩. الأغاني، ج٩، ص ١٥١.

[٢] أبي إسحاق الشاطبي، المقاصد الشافية، ج٥، ص ٥٢.

[٣] الشاطبي، المقاصد الشافية، ج٥، ص ٥٩.

على أساس أنه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع.[١]ونسب الأعلم في (تحصيل عين الذهب) إلى سيبويه جواز البدلية فيه[٢] ومنعها في (النكت)[٣]، كما نسب البغدادي إلى سيبويه جوازه قال في الخزانة: "أنشده سيبويه بجر(بشر) على أنه بدل... وإن لم يكن في بشر الألف واللام وجاز ذلك عنده لبعده عن الاسم المضاف ولأنه تابع والتابع يجوز فيه ما لا يجوز في المتبوع".[٤] وفي الواقع أن سيبويه ذكر التبعية ولم ينص على نوعها.[٥]

والمبرد لا يجيز إلا نصب (بشرٍ)، بناء على أنه بدل، والبدل يجب صحة قيامه مقام المتبوع. و قد ردَّ عليه ذلك؛ لأن الرواية المشهورة بالجر.[٦] فقد رواه سيبويه بالجر وقال: "سمعناه مما يوثق به عن العرب"[٧] ولا سبيل إلى ردّ رواية الثقة.

الموضع الرابع والخامس [٨]: أن يُتبع موصوف (أي) في النداء بمضاف، أو بمنون نحو:(يا أيّها الرجلُ غلامُ زيدٍ)، و(يا أيّها الرجلُ زيدٌ) فالتابع عطف بيان ولا يجوز البدل عندهم؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، أو على نية إحلال الثاني محل الأول؛ ولا يصح (يا أيّها غلامُ زيدٍ) و (يا أيها زيدٌ) ولو كان بدلاً لكان غير منون .

هذه بعض المواضع التي أوجبوا فيها عطف البيان ومنعوا البدل وهذا مبني على أساس تمسكهم بمبدأ استقلال البدل وعدم كونه تتمة أو تكملة للمتبوع وأنه من ثم لابد أن

---

[١] الأعلم الشنتمري يوسف بن سليمان (ت ٤٧٦هـ)، تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب، مطبوع على هامش كتاب سيبويه (طبعة بولاق)، ج١، ص ٩٣. ابن خروف. شرح الجمل، ج١، ص ٣٠٠. الشاطبي، المقاصد الشافية، ج٥، ص ٥٩.

[٢] انظر الأعلم الشنتمري يوسف بن سليمان (ت ٤٧٦هـ)، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، هامش كتابه سيبويه، (طبعة بولاق، ١٣٢١٦)، ج١، ص ٩٣.

[٣] انظر الأعلم الشنتمري يوسف بن سليمان (ت ٤٧٦هـ)، النكت في تفسير كتاب سيبويه، ت: زهير عبد المحسن سلطان، (الكويت: معهد المخطوطات العربية، ١٩٨٧)، ج١، ص ٢٩٢.

[٤] البغدادي عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣هـ)، الخزانة، قدم له ووضع حواشيه: محمد نبيل طريفي، (لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨)، ج٢، ص ١٩٣.

[٥] سيبويه، الكتاب، ج١، ص ١٨٢.

[٦] ابن السراج، الأصول، ج١، ص ١٣٥. البغدادي، الخزانة، ج٢، ص ١٩٣.

[٧] سيبويه، الكتاب، ج١، ص ١٢٥.

[٨] وردا في (التبيان في تعيين عطف البيان) بترتيب آخر. كان موضعهما العاشر والحادي عشر.

يكون صالحاً لمباشرة العامل لفظاً، كما لو كانت هذه المباشرة حقيقية، إما بالحلول محل الأول – وهذا على مذهب القائلين بأن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه – أو بتقدير العامل قبله – وهذا على مذهب القائلين بأن العامل في البدل مقدر من جنس عامل المبدل منه – وهذا هو السبب الأساسي الذي منعوا من أجله البدل في المواضع السابقة رغم أن العلماء قد نبهوا كثيراً على أن تقدير تكرار العامل في البدل ليس كاللفظ به، وإنما هو تقدير معنوي، ويستوي معه في ذلك العطف، إذ هو أيضاً على تقدير تكرار العامل... فلو كان البدل على تقدير تكرار العامل حقيقة لم يكن من بدل المفرد بل من بدل الجملة من الجملة، وذلك باطل باتفاق.[1] و قد ردّ كل من ابن مالك والرضي هذا أبلغ رد؛ قال الأول: "ولو لم يكن العامل في البدل و المبدل منه واحداً لزم اطراد إضمار الجار والجازم في الإبدال من المجرور و المجزوم وذلك ممتنع، وما أفضى إلى الممتنع ممتنع "[2] وقال الآخر: "ولو سلّمنا ذلك فيما تكرر فيه العامل ظاهراً فبأي شيء يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه؟ "[3] و ما ظهرمنه العامل في بعض الاستعمالات كما في قوله تعالى: ﴿**وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فَضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ**﴾ [الزخرف: ٣٣] خرّج على أساس أنه توكيد لفظي للعامل السابق.

كما نبهوا أيضاً على أن قولهم "بأن البدل في حكم تنحية الأول، ووضع المبدل منه مكانه ليس ذلك على معنى إلغائه، وإزالة فائدته، بل على معنى أن البدل قائم بنفسه، وأنه معتمد الحديث "[4]؛ قال المبرد: "ليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام، إنما أبدلت للتبيين ولو كان البدل يبطل المبدل منه، لم يجز أن تقول: زيدٌ مررت به أبي عبد الله؛ لأنك لو لم تعتد بالهاء فقلت: زيدٌ مررت بأبي عبد الله؛ كان خلفاً؛ لأنك جعلت زيداً ابتداء،

---

[1] الشاطبي، المقاصد الشافية، ج١، ص ١٢٠.

[2] ابن مالك، التسهيل، ج٣، ص٣٣١.

٣ الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص٤٠١.

[4] ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص ٦٦.

ولم تردّ إليه شيئاً، فالمبدل منه مثبت في الكلام ".[١] وقد بيّن الفخر الرازي الأساس الـذي قام عليه هذا الاستثناء بقوله: " وهذا الاستثناء مبني على أن المبدل منه في حكم المطـروح، والبدل هو المعتبر،ومذهب سيبويه أن المبدل منه ليس مهدراً بالكلية؛ لأنه قـد يحتـاج إليـه لغرض آخر "[٢]، ولو لزم إعطاء منوي الطرح حكم المطروح؛ لزم إعطـاء منـوي التـأخير حكم المؤخر.[٣]

فقولهم بأن البدل على نية طرح الأول وإحلال الثاني محله المقصود به هـو في المعنـى دون اللفظ.[٤] كما أن العلماء يؤكدون دائماً على أن تقدير الشيء ليس كاللفظ به [٥]، وأنهم " يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل، ويجوز في التابع ما لا يجـوز في المتبوع،قـال الشنتمري: " وقد جوزوا في (إنك أنت زيدٌ) كون (أنت) توكيداً، وكونه بدلاً وجـوزوا أن يكون (زيد) في: (نِعم الرجلُ زيدٌ) بدلاً من (الرجل) مع أنـه لا يجـوز إن أنـت ولا (نعم زيدٌ) ".[٦] ومن ذلك أيضاً قولهم: (ربَّ رجـلٍ وأخيـه) و (كـلُّ شـاةٍ وسـخلتها بدرهم) فلا يجوز أن يحل الثاني محل الأول، فلا يقال: ربَّ أخيه، ولا كلُّ سخلتها .[٧]

فهذا المبدأ إذن ينقض كل تلك الحدود التي أقامها النحاة بين البدل وعطف البيان.

ويتضح لنا مما سبق أن المشكلة نشأت مـن اعتقـاد النحـويين أن البـدل علـى نيـة تكـرار العامل، أو نية إحلال الثاني محل الأول حلولاً حقيقيـاً، يترتـب عليـه صـلاحيته لمباشـرة

---

[١] **المبرد أبو العباس (ت ٢٨٥هـ)، المقتضب، ت: عبد الخالق عضيمة، (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية) ج٤، ص ٣٩٩.**

[٢] **خالد الأزهري زين الدين بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ)، التصريح بمضمون التوضيح، ت: عبد الفتاح بحيري إبراهيم، (دار إحياء الكتب العربية)، ج٣، ص ٥٤٦.**

[٣] **الصبان. حاشية الصبان. ج٣. ص: ٨٨.**

[٤] **ابن عصفور علي بن مؤمن (ت ٦٦٣هـ)، المقرب، ت: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، (١٩٧١)، ج١، ص ٢٤٢.**

[٥] **الشاطبي، المقاصد الشافية، ج١، ص ١٢٠.**

[٦] **انظر خالد الأزهري، التصريح، ج٣، ص ٥٤٦. حاشية الصبان، ج٣، ص ٨٦.**

[٧] **ابن هشام، المغني، ص ٦٥٦.**

العامل، كما لو كان متلفظاً به، مع أن البدل صالح لأن يحل محل الأول في المعنى دون اللفظ، وفي التقدير والنية، ولا في الحقيقة، و إلا لما جازت البدلية في نحو: أكلت الرغيف ثلثه؛ لأنه بحلول الثاني محل الأول لا يكون للضمير ما يعود عليه – ولا خلاف بين النحويين على أنه بدل – و لاختلت تراكيب كثيرة.

ثانياً: عند المحدثين:

لقد سار أكثر النحويين المحدثين على خطا النحويين المتقدمين في تقسيمهم للتوابع، ولكن ثمة من خرج منهم عما قرره القدماء بهذا الخصوص.

فإبراهيم مصطفى مثلاً قد أثبت عطف البيان خلافاً للكوفيين وإن كان يميل إلى أنه من جملة البدل المطابق فأسقط كلاً من عطف النسق و النعت السببي، خلافاً للكوفيين والبصريين، وأضاف الخبر؛ خبر المبتدأ و خبر(إنّ) إلى جملة التوابع. وقد علّل إسقاطه لعطف النسق من جملة التوابع بأن كلا الاسمين في قولنا: جاء زيد وعمرو متحدث عنه، ومن هنا استحق كل من الاسمين الرفع على الأصل. ولم يكن الأول أحق بهذا النوع من الإعراب، ولا الثاني محمولاً عليه.[1]

كما أنه أسقط التوكيد المعنوي أيضاً و عده من البدل؛ فإنه أسلوب واحد أن تقول: جاء القوم بعضهم أو جاء القوم كلهم... هو نوع من البدل جاء بكلمات خاصة لزم أن تعدد وتحدّد فكان تفصيلاً لأنواع البدل، وتفسيراً لجزء منه، لا تمييزاً لتابع جديد له أحكام خاصة. [2]وأما النعت السببي فليس تابعاً عادياً من وجهة نظره وإنما هو إتباع المجاورة، لا النعت، قال: "و ظاهر في هذا النوع أنه لا يرتبط بسابقه ارتباط النعت...وكل ما عد عند النحاة نعتاً سببياً فحقه أن يفصل عما قبله، وألا يجري عليه في إعرابه، ولكنه إذا وافقه في التعريف والتنكير جرى عليه في الإعراب، وكان ذلك من باب الإعراب بالمجاورة".[3]

---

[1] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، (مطبعة لجنة التأليف والترجمة، ١٩٣٧)، ص ١١٨.

٢ إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ١٢٤.

[3]إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ١١٩.

وعد النعت السببي من باب الإعراب بالمجاورة ليس شيئاً جديداً فقد نادى به بعض القدماء قبل إبراهيم مصطفى بعدة قرون.[١]

ونرى أن إسقاط النعت السببي من جملة التوابع يستلزم إسقاط نعت الجملة؛ لأنه في الأصل نعت جملة حول إلى مفرد، فأصل جملة مثل:(مررت برجل أمُّه كريمةٌ) ترد ـ عندنا ـ في المستوى العميق إلى جملتين هما: مررت برجل و أمّ الرجل كريمة؛ ثم بعملية تحويلية قوامها حذف العناصر المشتركة ثم ادماج الجملتين في جملة واحدة بحذف الرجل من الجملة الثانية والإتيان بضميره، فصارت: مررت برجلٍ أمّه كريمة. فـ (أمه كريمة) جملة نعت لرجل ثم بعملية تحويل أخرى قوامها تقديم الخبر على المبتدأ صارت الجملة (مررت برجل كريمةٌ أمُّه) ثم حولت الجملة إلى مفرد _ أي إلى وصف ومرفوعه _ هكذا: (مررت برجل كريمةٍ أمه)[٢] وعليه؛ فأصل النعت السببي نعت جملة، ولا نعتقد أن أحداً يقبل بإسقاط نعت الجملة.

وقد ذهب مهدي المخزومي مذهب إبراهيم مصطفى فأسقط من ثمَّ عطف النسق من جملة التوابع، وزاد كلاً من خبر المبتدأ وخبر (إ نَّ) إليها.

وفي الحقيقة أننا لا نجد مسوغاً ولا سبباً مقنعاً يجعلنا نقبل بإسقاط ما أسقطه إبراهيم مصطفى، ومهدي المخزومي، ولا بإضافة ما أضافاه.   وقد رفض معظم المحدثين هذا التقسيم وتصدوا له بالرد؛ قال الشايب منكراً على إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي إسقاط ما أسقطاه من التوابع وإضافة ما أضافاه: " إن الأساس العلمي الذي يجعلنا نحكم على مكون ما بأنه تابع، أو غير تابع. هو ما إذا كان التركيب النحوي الذي يوجد فيه هذا المكون مكافئاً نحوياً لأحد مكوناته أو لا ".[٣] **وبيان ذلك أن التراكيب النحوية نوعان:**

a. تراكيب مركزية." exocentric "

---

١ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، كتاب الجمل، ت: فخر الدين قباوة، (١٩٩٥)، ط٥، ص ١٩٤.

٢ الشايب، التوابع، ص٣٢٦_٣٢٧.

٣ الشايب، التوابع، ص ٣٢٥.

b. تراكيب لا مركزية.[1] " endocentric "

والأساس الذي قام عليه هذا التقسيم ـ كما ذكر الشايب ـ: "هو ما إذا كان التركيب مكافئاً نحوياً أو شبه مكافئ لواحد أو أكثر من مكوناته، أولا، فالأول مركزي والآخر لا مركزي. ولتوضيح ذلك نقول: إن التركيب النحوي: (نجح محمد) تركيب لا مركزي، وكذلك التراكيب النحوية: محمد مجتهد، وفي البيت، ومع زيد، نظراً إلى أن توزيع التركيب، ووظيفته لا يماثلان توزيع أي من مكوناته أو وظيفته.

فالتركيب الجملي: نجح محمد، ومحمد مجتهد، يتكون من وظيفتين نحويتين، هما: المسند والمسند إليه. فأي منهما ليس مكافئاً نحوياً للتركيب النحوي ككل. كذلك هو الحال مع أشباه الجمل... لكن في مقابل ذلك، لو تأملنا تراكيب نحوية مثل: علي الشجاع، وعليّ عليّ، وعلي أبو الحسن، ومحمد وعلي، لوجدنا أن هذه التراكيب مماثلة في توزيعها ووظيفتها لتوزيع أحد مكوناتها المباشرة... فالتركيب النحوي من هذا النوع يمكن استبدال أي من مكوناته به بمعنى أن الوظيفة التي يقوم بها التركيب يمكن أن يقوم بها أي من مكوناته المباشرة... وينطبق هذا بطبيعة الحال على كل من التركيب البدلي، والعطفي والتوكيدي، ومثل هذه التراكيب النحوية التي تكون مماثلة في توزيعها ووظيفتها للوظيفة التي يقوم بها أحد مكوناتها المباشرة هي تراكيب مركزية وهي تشمل تراكيب التوابع بأنواعها أي التراكيب التي لا يتمتع فيها الثاني بأي وظيفة نحوية متميزة ومستقلة عن تلك التي يقوم بها رأس المركب النحوي، فما هو إلا مجرد إطالة وامتداد تقييدي للأول".[2]

وبهذا يتضح أن المتبوع والتابع معاً يمثلان عنصراً واحداً في بناء الجملة، غير أنه عنصر مركب من أكثر من كلمة.

كذلك ردّ محمد أحمد عرفة على هؤلاء إسقاطهم عطف النسق من جملة التوابع قائلاً: "إن المعنى الذي أوجب للأول الرفع وهو الفاعلية أو العمدية، على الخلاف في ذلك، جاء

---

١ Bloomfield. Language. ١٢th impression. London. ١٩٧٦. P: ١٩٤.

و الشايب. التوابع مقاربة لسانية، ص ٣٢٢.

٢ الشايب، التوابع، ص ٣٢٥.

من ارتباطه بالفعل بواسطة حرف العطف بعد ارتباط الأول بلا واسطة. فكان الأول متبوعاً، والثاني تابعاً ".[١]

وأما إسقاط النعت السبي من جملة التوابع، فمردود أيضاً ذلك أن إبراهيم مصطفى لم يتقيد بما أراده النحاة من تسميته – النعت السبي – فهو فهمه على أنه وصف لما قبله حقيقة؛ والنعت السبي يجري في المعنى على ما بعده؛ وفي اللفظ على ما قبله، فليس نعتاً حقيقياً حتى يجري على ما قبله لفظاً ومعنى .[٢]

وأما إضافة الخبر إلى التوابع فيعد أمراً مستبعداً، فالخبر ركن من أركان الإسناد، والمبتدأ والخبر يؤلفان جملة تامة، والتوابع ليست من أركان الإسناد وإنما هي من العناصر التي يطول بها بناء الجملة. ورد الشايب على من عدَّ الخبر من جملة التوابع قائلاً: " وأما إضافة الخبر إلى التوابع فمردود، لأنه من ناحية صادر عن تقدير وتصور غير صحيحين مفاده أن الإتباع هو المماثلة في الإعراب، فالإتباع يعرف بالمماثلة الإعرابية فكأن هذه هي الأصل وأن الإتباع هو نتيجة المماثلة ولازمتها، والصحيح عندنا هو العكس تماماً أي أن المماثلة الإعرابية هي لازمة الإتباع ونتيجته. ومن ناحية أخرى فإنه لا يصح البتة القول بأن الخبر (مجتهد) في قولنا: (محمد مجتهد) تابع لـِ (محمد) إلا في حالة واحدة فقط، وهي أن يكون التركيب النحوي (محمد مجتهد) الذي هو جملة اسمية مكافئاً وظيفياً لأحد مكوناته فحتى يصح كون الخبر تابعاً للأول يجب أن يكون الأول أي المبتدأ مكافئاً نحوياً، أي مماثلاً في توزيعه ووظيفته للجملة الاسمية، أي للمبتدأ والخبر معاً ومحال أن يكون المبتدأ معادلاً للمبتدأ و الخبر، لسبب بسيط هو أنه مفرد. ولا معادل للجملة نحوياً إلا الجملة، وعليه فأي مكون من مكوني الجملة بنوعيها: الاسمية والفعلية يعد من ناحية وظيفية جزءاً من التركيب النحوي الذي يوجد فيه وليس معادلا له، ويكون المكون الآخر قسيمه أو عديله وظيفياً وليس تابعاً له .[٣]

---

[١] محمد أحمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، (مطبعة السعادة)، ص ١٩٢.

[٢] الشايب، التوابع، ص ٣٢٦.

[٣] الشايب، التوابع، ص ٦٢٧.

وقد أنكر محمد عرفة بدوره كون حركة الخبر للإتباع قائلاً: "القول إن حركة الخبر إتباع يجعل الحركة أمراً لفظياً لا يدل على معنى، ولقد فطن بعض علماء العربية إلى أن هذه الحركة تدل على معنى له خطره".[1] ثم أردف يقول: "مما لا شك فيه أن أركان الإسناد في العقل ثلاثة، مسند إليه،ومسند، ورابطة تدل على الإسناد، يوضح ذلك أنك إذا سردت المسند إليه والمسند كما تقول واحد اثنان ثلاثة أربعة، دون أن تلاحظ نسبة بينهما لم يكن دالاً على المعنى التركيبي،ولكنك إذا لاحظت بينهما النسبة على جهة الإسناد دلا على المعنى التركيبي وهو الحكم على المسند إليه بالمسند".[2]

وأما إخراج البدل والتوكيد من دائرة التوابع، فمردود أيضاً وذلك بناءً على القاعدة التي أشرنا إليها آنفاً وهي التي يحكم بمقتضاها على مكون ما أنه تابع أو لا.[3]

ومن وجهة نظري لقد أسرف إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي على أنفسهما كثيراً، في الحذف والزيادة في باب التوابع، وعقدوا المسألة أكثر من أن يسهلوها وبنوا آراءهم على حجج واهية.

ونحن في بحثنا هذا نتبنى رأي الكوفيين في أن التوابع أربعة وهذا ما نراه ونعتقد أنه الأقرب إلى الصواب، وأن عطف البيان ما هو إلا البدل المطابق، وأن التوابع بناءً على ذلك أربعة لا خمسة. وهذا ما ذهب إليه غير واحد من الباحثين المحدثين، فأثبت العلماء بالأدلة القوية، والحجج المقبولة خطأ ذلك الاعتقاد، وتأكد لدينا أن لا فرق بين عطف البيان والبدل.وبتتبع وجهات النظر الحديثة، نجد من يقول: "الأحسن القول بأن المشابهة بينهما كاملة فيما سبق لا غالبة، إذ التفرقة بينهما قائمة على غير أساس سليم، فمن الخير توحيدهما... أما الأمر الذي يفرق بينهما في بعض الحالات، فرأي قائم على التخيل والحذف والتقدير، من غير داع، ومن غير فائدة ترجى، ومن السداد إهماله وإغفاله.[4]

---

[1] محمد أحمد عرفة، النحو والنحاة بين الجامعة والأزهر، ص ١٩٧.

[2] المرجع نفسه، ص ١٩٨.

[3] الشايب، التوابع، ص ٣٢٧.

[4] عباس حسن، النحو الوافي، (القاهرة: دار المعارف)، ط٢، ج٣، ص ٤٥٦.

وذكر الشايب: "أن كل الفروق والحدود التي حاول النحاة إقامتها بين البدل وعطف البيان من السهل تفنيدها وردها؛ لأنها لا تزيد على كونها فروقاً شكلية ومصطنعة، فعطف البيان إن هو إلا البدل المطابق كما اعتبره الكوفيون قديماً... وأن التوابع بناءً على ذلك أربعة لا خمسة".[١]

وظيفة التوابع وأهميتها:

التوابع عناصر غير إسنادية يتم بها إطالة عنصر إسنادي أو غير إسنادي في الجملة، بحيث يكون التابع مع متبوعه مركباً واحداً يمثل عنصراً واحداً في الجملة سواء أكان هذا العنصر إسنادياً أم غير إسنادي.ومن هنا فقد عدت التوابع من ضمن أنواع الإطناب بالزيادة.[٢]

والتوابع بأنواعها لا ترتبط بالجملة التي توجد فيها إلا من خلال المتبوع، ومن هنا نجد نظام اللغة يوثق العلاقة بين التابع والمتبوع من خلال وسائل مختلفة،ولعله من أجل متابعته لمتبوعه في الإعراب أطلق عليه في الدرس النحوي مصطلح (التابع) وهو لا يتبع ما قبله إلا لأنه على علاقة وثيقة به بحيث ينظر إلى التابع والمتبوع معاً بوصفهما "اسماً واحداً في الحكم".[٣]

وليس ذلك إلا لأن الحكم المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم منسوب إليه مع مراعاة تابعه معه.فالتوابع – إذن – ترتبط بمتبوعاتها ارتباطاً تركيبياً ودلالياً، فهما يمثلان عنصراً واحداً في بناء الجملة، غير أنه عنصر مركب من أكثر من جملة.

[١] فوزي الشايب، التوابع مقاربة لسانية، ص ٣٣٨.

[٢] السيوطي عبد الرحمن جلال الدين (ت ٩١١هـ)، الإتقان في علوم القرآن. ت: مصطفى ديب البُغا، (دمشق: دار ابن كثير و دار الفكر، ١٩٩٦)، ط٣، ج٢، ص ٨٤٩.

[٣] ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص ٣٨.

الفصل الأول

المبحث الأول

المخالفة في المفردات

١. في الضمائر:

أ_ توكيد الظاهر بالضمير:

آثرنا ابتداء الحديث عن التوابع بالتوكيد؛ لأنه يتضمن حقيقة المؤكد ليس غير، و يليه النعت؛ لأنه أعم منه فهو يتضمن حقيقة المنعوت و حالاً من أحواله، و يليه البدل؛ لأنه قد يكون غير الأول، ويأتي آخراً عطف النسق؛ لأنه إنما يتبع بواسطة، في حين تتبع الثلاثة السابقة بلا واسطة.[١]يرفض جمهور النحاة توكيد المظهر بالمضمر، قال ابن يعيش: " فالمظهر لا يؤكد إلا بظاهر مثله، ولا يؤكد بمضمر، فلا نقول: جاءني زيد هو و لا مررت بزيدٍ هو... والمضمر أعرف من المظهر فلم يجز أن يكون توكيداً له؛ لأن التوكيد كالصفة، وأيضاً فإن الغرض من التوكيد الإيضاح و البيان وإزالة اللبس والمضمر أخفى من الظاهر فلا يصح أن يكون مبينا له".[٢] وهذا أمر معياري منطقي لا لغوي، وما لا يجوز في المنطق قد يجوز في اللغة، فللغة منطقها.و يمكن أن نعد ضمير الفصل من الضمائر التي يؤكد بها الاسم الظاهر، تبعاً للفراء وغيره.

جاء في الإنصاف: " أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن حكمه حكم ما قبله لأنه توكيد لما قبله فتنزل منزلة النفس إذا كانت توكيداً، وكما أنك إذا قلت: (جاءني زيد نفسه) كان (نفسُه) تابعاً لزيد في إعرابه، فكذلك العماد إذا قلت: (زيد هو العاقل) يجب أن يكون تابعاً في إعرابه ".[٣]

---

١ ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٣٩.

٢ ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ٤٣.

٣ الأنباري، الإنصاف، ج٢، ص ٢٢٧، مسألة (١٠٠).

والقول بأن العماد تابع لما قبله في الإعراب هو قول الفراء[١]، وقد ذهب مذهب الكوفيين في ذلك العكبري[٢] حيث أجاز في الضمير (هو) من قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ**﴾ [الكوثر:٣] أن يكون توكيداً. وقد وصف ابن هشام ما ذهب إليه العكبري بأنه ضرب من الوهم، أو أنه ربما أراد أن يقول: إنه توكيد لضمير مستتر في (شانئك) لا لنفس شانئك.[٣]

ولا يختلف اثنان في أن الفصل يفيد التوكيد، لكن البصريين ومناصريهم يرفضون عده تابعاً، قال الرضي: " وإنما قلنا: إن الفصل يفيد التأكيد، لأن معنى: (زيد هو القائم): (زيد نفسه القائم)، لكنه ليس تأكيداً، لأنه يجيء بعد الظاهر والضمير، والضمير لا يؤكَّد به الظاهر".[٤] فهو عندهم تأكيد معنى لا لفظاً، لا لشيء إلا لسبب منطقي هو أن الضمير لا يؤكد الظاهر.

وذكر الأنباري أن البصريين ذهبوا إلى أنه لا موضع له من الإعراب؛ لأنه دخل لمعنى هو الفصل بين النعت و الخبر، و لهذا سمي فصلاً. أما الكوفيون فذهبوا إلى أنه اسم له محل من الإعراب؛ لأنه مع ما بعده كالشئ الواحد، فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه، فتنزل منزلة النفس إذا كان توكيداً، وكما أنك إذا قلت: (جاءني زيدٌ نفسه) كان (نفسه) تابعاً لزيد في إعرابه، فكذلك العماد (ضمير الفصل) إذا قلت: (زيد هو العاقل) يجب أن يكون تابعاً في إعرابه.[٥] غير أننا نأخذ برأي الفراء ومن ذهب مذهبه فنعد ضمير الفصل توكيداً لما قبله.

---

١ أبو حيان، الإرتشاف، ج٢، ص ٦١٨.

٢ ابو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، التبيان في إعراب القرآن، (بيروت: دار الكتب العلمية،١٩٧٩)،ج٢، ص٢٩٥..

٣ ابن هشام، المغني، ص٤٧١.

٤ الرضي، شرح الكافية، ج٣، ص ٦٢.

٥ الأنباري كمال الدين أبي البركات (ت ٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، (دار الطلائع، ٢٠٠٥) ج٢، ص٢٢٧، مسألة رقم (١٠٠)

وقد وردت أمثلة كثيرة من توكيد الظاهر بالمضمر في القرآن الكريم نذكر منها:

قوله تعالى: ﴿**أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** ﴾ [البقرة:٥]

وجمهور النحاة في مثل هذه التراكيب يعربون (أولئك) مبتدأ، و(المفلحون): خبر، و(هـم) ضمير فصل لا محل له من الإعراب، ويجوز أن يكـون (هـم) مبتـدأ ثانيـا، و(المفلحـون) خبرا، وجملة (هم المفلحون) خبر (أولئـك). غـير أننـا آخـذين بقـول الفـراء؛ نقـول: إن الضمير (هو) توكيد للاسم الظاهر قبله؛ لأنه هو هـو في حقيقـة الأمـر، وقـال سـيبويه: " الفصل يجزئ من التوكيد و التوكيد منه ". [١]

وقوله تعالى: ﴿**وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُواْ السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾ [التوبة:٤٠]

وقوله تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّ هُدَى اللّهِ هُوَ الْهُدَى**﴾ [البقرة: ١٢٠]

ومنه قوله تعالى: ﴿**وَمن يَكْفُرْ بِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُون**﴾ [البقرة: ١٢١]

قولـه تعـالى: ﴿**أُولَئِـكَ عَلَـيْهِمْ صَـلَوَاتٌ مِّـن رَّبِّهِـمْ وَرَحْمَـةٌ وَأُولَئِـكَ هُـمُ الْمُهْتَـدُونَ**﴾ [البقرة: ١٥٧]

وقوله تعالى: ﴿**وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللّهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ**﴾ [البقرة: ٢٢٩]

وقوله تعالى: ﴿**وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ**﴾ [البقرة: ٢٥٤]

وقوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلاَ أَوْلاَدُهُم مِّنَ اللّهِ شَيْئًا وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّار**﴾ [آل عمران: ١٠]

وقوله تعالى: ﴿**فَمَن تَوَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ**﴾ [آل عمران: ٨٢]

وقوله تعالى: ﴿**قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلاء بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ**﴾ [هود: ٧٨]

وقوله تعالى: ﴿ **وَمَن يَتَوَلَّ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّـذِينَ آمَنُـواْ فَـإِنَّ حِـزْبَ اللّـهِ هُـمُ الْغَـالِبُون**﴾ [المائدة: ٥٦]

وقوله تعالى: ﴿**وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الأَلِيمَ**﴾ [الحجر: ٥٠]

وقوله تعالى: ﴿ **وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيد**﴾ [الحديد: ٢٤]

---

١ سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٣٨٩.

وقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [النازعات: ٣٩]
وقوله تعالى: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣]
قال العكبري (هو): مبتدأ أو توكيد أو فصل.

وفي الحديث قوله صلى الله عليه و سلم: "من قاتلَ لتكونَ كلمةُ اللهِ هي العليا فهو في سبيل الله عز و جل "[١] فالضمير (هي) فصل أو مبتدأ و فيها تأكيد فضل كلمة الله تعالى في العلو و أنها المختصة به دون سائر الكلام.

ب_ توكيد الضمير المتصل بالمنفصل:

يؤكد الضمير المتصل (المستتر والبارز) بالضمير المنفصل المرفوع نحو: زيدٌ خرج هو من البيت.و قوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة:٣٥]
ونحو:ضربتُ أنا....ضربتك أنت.....مررت بك أنت.

فالمنفصل المرفوع يقع تأكيدا لفظيا للمتصل، مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً. و هذه المخالفة في الصيغة يفرضها النظام إذا ما أردنا توكيد المتصل دون إعادة ما اتصل به.

قال ابن يعيش: "و أصل الضمير المنفصل المرفوع، لأن أول أحواله الابتداء و عامل الابتداء ليس بلفظ فإذا أضمر فلا بد أن يكون ضميره منفصلاً و المنصوب و المجرور عاملهما لا يكون إلا لفظاً فإذا أضمر اتصلا به فصار المرفوع مختصاً بالانفصال فإذا أكد المضمر لتحقيق الفعل له دون من يقوم مقامه احتجنا إلى ضمير منفصل، و أصل الضمير المنفصل المرفوع و لم يكن للمجرور ضمير منفصل و كان المجرور و المنصوب من واد واحد فحملا عليه". [٢] وعلّل ذلك الرضي بقوله: "وإنما كان كذا دون المنصوب لقوته وأصالته إذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور فتصرف فيه أكثر ومن ثمة لم يقع الفصل إلا بصيغة المرفوع المنفصل، ولولا هذا النظر لكان القياس أن يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل لما بين الجر والنصب من الأخوة كما في باب المثنى وجمعي التصحيح وباب ما لا ينصرف". [٣]

---

١ محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، صحيح البخاري، اعتنى به أبو صهيب الكرمي،(الرياض: بيت الأفكار الدولية للنشر،١٩٩٨)، حديث رقم١٢٣.
٢ ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٤٣.
٣ الرضي، شرح الكافية،ج ١، ص ٣٣٢.

وبالإضافة إلى توكيد المتصل المنصوب بالمنفصل المرفوع، ذهب الكوفيون إلى توكيد المتصل بالمنفصل المنصوب نحو: "رأيتك إياك". وخالفهم البصريون وعدوه بدلاً لا توكيداً، قال سيبويه: "فإن أردت أن تجعل مضمراً بدلاً من مضمر قلت: رأيتك إياك ورأيته إياه".[١]

وما ذهب إليه الكوفيون هو ما ذهب إليه كثير من المتأخرين وفي مقدمتهم ابن مالك الذي نص قائلاً: "ويجعل المنصوب المنفصل في نحو: (رأيتك إياك) توكيداً لا بدلاً وفاقاً للكوفيين".[٢] ثم أردف يقول: "إن الضمير المرفوع في نحو: (ضربتك أنت) يحتمل عندي وجهين: التوكيد، وأن يكون مبتدأ مؤخراً، أما المنصوب فلا يحتمل إلا وجهاً واحداً هو التوكيد"، [٣] وهذا هو الأصح لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو: فعلت أنت، و المرفوع تأكيد بإجماع. [٤]

ولم يخف الاستراباذي تعجبه مما ذهب إليه البصريون ومناصروهم من عد الضمير المنفصل المرفوع توكيداً والمنفصل المنصوب بدلاً لا توكيداً، جاء في شرح الكافية: "قال النحاة إن المنفصل في نحو ضربتك أنت، توكيد وفي ضربتك إياك، بدل. وهذا عجيب، فإن المعنيين واحد وهو تكرير الأول بمعناه فيجب أن يكون كلاهما تأكيداً لاتحاد المعنيين والفرق بين البدل والتوكيد معنوي كما يظهر في حد كل منهما".[٥] والأرجح اعتبار المنفصل توكيداً سواء كان مرفوعا أو منصوبا؛ فالمرفوع في نحو: (قمت أنت) تأكيد بإجماع، وكذلك: أكرمتك إياك؛ لأن نسبة الضمير المنفصل المنصوب إلى الضمير المتصل المنصوب أقوى من الضمير المنفصل المرفوع.

---

١ سيبوية، الكتاب، ج ٢، ص ٣٨٦.

٢ ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. ت: محمد كامل بركات، (دار الكتاب العربي للطباعة والنشر)، ص ١٦٦.

٣ ابن مالك، شرح التسهيل، ج٣،ص٣٠٤.

٤ ابن مالك، التسهيل، ج٣، ص ٣٠٥.

٥ الرضي، شرح الكافية، ج ١، ص ٣٣٢.

٢. في الأسماء الظاهرة:

. التوكيد المباين في (الإتباع):

عرّف ابن فارس الإتباع بقوله: " للعرب إتباع، وهو أن تُتْبعَ الكلمة الكلمة على وزنها أو رويها إشباعا وتأكيدا ".[١] وروي أن بعض العرب سئل عن الوظيفة التي يؤديها الإتباع فقال: " هو شيء نتد به كلامنا وذلك نحو قولهم: ساغب لاغب، وهو خب ضب ". [٢]

معناه أن تلي كلمةٌ كلمةً أخرى تتفق معها في الوزن، ومعظم الحروف لغرض تقوية الكلام وتزيينه. فالإتباع ظاهرة لغوية صوتية وردت في مؤلفات النحاة، ومصنفاتهم باقتضاب، مع أمثلة قليلة وتعليقات قصيرة، في حين حفل بها علماء اللغة وأصحاب المعاجم من أمثال ابن فارس الذي ألف فيها رسالة خاصة اسمها الإتباع و المزاوجة، وابن دريد، والقالي، والزجاج وابن جني، والسيوطي من النحاة، إذ وقفوا عليها وعالجوها من حيث وظيفتها اللغوية.

والإتباع من وجهة نظرنا توكيد لفظي خولف فيه لفظ الكلمة الثانية عن الأولى بتغيير حرف من حروفها طلباً للخفة اللفظية وكراهة لتوالي كلمتين متماثلتين وهذا النوع من الإتباع يستدعيه الاستعمال لا النظام،القصد منه التخفيف من تكرير كلمة واحدة مرتين.

والأصل في هذه الظاهرة تحقيق المخالفة بين الكلمتين عن طريق إبدال حرف أو أكثر من حروف الكلمة هرباً من تتابع الأمثال، انسجاماً مع ميل العرب و عنايتهم الحثيثة بجعل صيغ كلامهم متناغمة صوتياً، بالموازنة في السجع والمزاوجة والموازنة كالحال في الحمل على الجوار في العطف والنعت والتوكيد – كما سيأتي بيانه – وبالمجانسة الصوتية في الحركات بطولها و قصرها بحسب الموضع الذي تكون فيه، وتحقق فيه هذه الأغراض.

وقد أشار سيبويه إلى هذه الظاهرة من خلال حديثه عن إتباع (عولك) لـ (ويلك)، قال في الكتاب: "وهذا حرف لا يتكلم به مفرداً إلا أن يكون على (وَيْلَك) وهو قولك:

---

١ أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، الصاحبي، ت: السيد أحمد صقر، (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه)، ص٢٠٩. السيوطي، المزهر،ج ١، ص ٤١٤.

٢ أحمد بن فارس ، الصاحبي، ص٢٠٩. السيوطي، المزهر،ج ١، ص ٤١٤.

(وَيْلَك وعَوْلك) ولا يجوز (عَوْلَك)[١] ثم أضاف يقـول: "ولا تقـول: (عَولـةٌ لـك) إلا أن يكون قبلها: (ويلةٌ لك)، ولا تقول: (عولٌ لك) حتـى تقـول: (ويـلٌ لـك)؛ لأن ذا يتبـع ذا".[٢]

وضبط سيبويه ظاهرة الإتباع بعدم قابلية التـابع للاسـتقلال والتفـرد فهـو مقيـد بكـون الكلمة الثانية على أثر الكلمة الأولى، ويؤدى الغرض منها بشـرط اقترانهـا بمتبوعهـا. أي أن الإتباع هو من المتلازمات اللفظية أو المصاحبات اللغوية.

ومن أبرز من اهتم بهذه الظواهر الصوتية واعتنى بها تحلـيلاً و وصـفاً هـو العلامـة ابـن جني، فهو يرى في ظاهرة الإتباع "أنها في النثـر نظـير القافيـة في الشـعر، وهـو يـرى أنهـا ضرب من التكرار يراد به التوكيد وتقوية الكلام".[٣] وقال السبكي: "والتحقيق عنـدنا أن التابع يفيد التقوية، فإن العرب لا تضعه سدى"[٤]

ويميز كثير من النحاة بين الإتباع والتوكيد اللفظي؛ والمعول عليه في التفريـق بينهمـا علـى حسب ما ذكر أبو الطيب اللغوي هو ما إذا كان بالإمكـان إفـراد التـابع في الكـلام أولا "فإذا كان للفظ التابع معنى لا يفرد أو لم يكن له معنى فهو إتبـاع، أمـا إذا كـان لـه معنـى بحيث يمكن إفراده عن متبوعه في الكلام فهو توكيد".[٥]

فمما يعد من التوكيد قولهم: (قسيم وسيم)، لأن التابع (وسيم) له معنى، ويمكن إفـراده، ـ فهو على هذا من التوكيد بالمرادف ـ وأما ما يعد من الإتباع فنحو قولهم: (حسن بسن) فهو من الإتباع حيث لا صلة لـ(بسن) بمعنى (حسن) ولا يمكن إفراده.[٦]

---

١ سيبويه، الكتاب،ج ١، ص ٣١٨ .

٢ السابق، ج ١، ص ٣٣٢.

٣ ابن جني أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، الخصائص، ت: عبد الرحمن هنداوي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١)،ج١، ص ٨٢.

٤ السيوطي عبد الرحمن جلال الدين (ت ٩١١هـ)، المزهر، ت: محمد أحمد جاد المولى وزملائه، (بيروت: دار الفكر) ج١، ص ٤١٦.

٥ أبو الطيب عبد الواحد اللغوي الحلبي (ت ٣٥١هـ)، الإتباع، ت: عز الدين التنوخي، (دمشق: مجمع اللغة العربية) ص٨.

٦ السابق، ص٨.

وإذا كان أبو الطيب قد ميّز بين التوكيد والإتباع فإن غيره قد جعل النوعين نوعاً واحداً، ولم يفرق بينهما كابن جني وابن برهان والرضي الاستراباذي. أما ابن جني فموقفه من هذه النقطة واضح وصريح حيث عدّ (أكتعون وأبصعون) توكيداً لفظياً لـ (أجمعون)، بتغيير حرفين وطلباً للخفة وهرباً من تكرار كلمة واحدة أربع مرات. [١]

وقال ابن برهان: إذا قلت: (جاءني القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون)، فـ (كلّهم) تأكيد لِـ (القوم) و (أجمعون) تأكيد ل (كلّهم)، وكذا البواقي كل واحد منها توكيد لما قبله، وقال غيره الصحيح أنها كلها توكيد للمؤكد الأول كالصفات المتتالية. [٢]

وقد حذا الرضي الاستراباذي حذو ابن جني وابن برهان؛ فعدّ هذا كله من التوكيد اللفظي وقد قسم هذا النوع من التوكيد إلى قسمين قائلاً: " إما أن تعيد لفظ الأول بعينه، نحو: (جاءني زيد زيد)، و (جاءني جاءني زيد)؛ أو تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الأخير، ويسمى هذا إتباعاً "[٣] وقد جعله على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول منها: أن يكون للثاني معنى ظاهر، نحو: (هنيئاً مريئاً)، والضرب الثاني: أن لا يكون للتابع معنى أصلاً بل ضم إلى الأول لتزيين الكلام لفظاً وتقويته معنى، ولم يكن له في حال الإفراد معنى، نحو قولك: حسن بسن. والضرب الثالث: أن يكون للتابع معنى متكلف غير ظاهر نحو: (خبيث نبيث). [٤]

وقد ذهب ابن الدهان هو الآخر مذهب كل من ابن جني وابن برهان والرضي فعد الإتباع من التوكيد اللفظي قائلاً: " والذي عندي أن هذه الألفاظ تدخل في باب التوكيد بالتكرار، نحو: (رأيت زيداً زيداً)، و(رأيت رجلاً رجلاً)، وإنما غيّر منها حرف واحد لما يجيئون في أكثر كلامهم بالتكرار، ويدل على ذلك أنه إنما كرر في (أجمع) و(أكتع) العين، وهنا كررت العين واللام، نحو: (حسن بسن) و (شيطان ليطان) ".[٥]

---

١ ابن جني، الخصائص، ج١، ص ١٢٧.

٢ الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص ٣٥٩.

٣ المرجع نفسه، ج٢، ص ٣٨٧.

٤ المرجع نفسه ، ج٢، ص ٣٨٨.

٥ السيوطي، المزهر، ج١، ص ٤٢٥.

والإتباع حسب ما ذكروا يكون في الأسماء والأفعال، فالإتباع في الأسماء مثل: (سليخ مليخ) و(حسن بسن) والإتباع الفعلي كقوله: (عبس وبسر) و(حياك وبياك) كما ذكروا نوعاً آخر من الإتباع يجيء فيه لفظان بعد المتبوع نحو: (حسن بسن قسن) و(سليخ مليخ مسيخ).[١]

ولم يقتصر بعضهم على حد عرض الأمثلة، بل تجاوز ذلك إلى تفسير الكثير من ألفاظه وشرحها.[٢] هذا وكان ابن فارس قد أفرد الإتباع برسالة سماها: الإتباع والمزاوجة [٣]، كما أفرده أبو علي القالي بفصل خاص وقسمه فيه إلى قسمين[٤]:

١ ـ ضرب يكون فيه الثاني بمعنى الأول فيؤتى به توكيدا؛ لأن لفظه مخالف للفظ الأول.نحو قولهم: (قسيم وسيم) و(ضئيل بئيل) (مُضيع مُسيع) (شيطان ليطان) (عطشان نطشان).

٢ ـ وضرب يكون معنى الثاني فيه غير معنى الأول، نحو قولهم: (أسوان أتوان) في الحزن، فأسوان من قولهم: أَسِيَ الرجل يأسَى أَسى ؟ إذا حزن، و(رجل أسْيان وأسْوان) أي حزين. وأتْوان من قولهم: أتوْته آتوهُ بمعنى آتيته آتيه، وهي لفظة لهذيل فمعنى قولهم: (أسوان أتوان) حزين متردد يذهب ويجيء من شدة الحزن.

وصفوة القول فيما قيل في الإتباع، هو أنه أسلوب سماعي طريف، يستدعيه الاستعمال لأغراض موسيقية بحتة قوامها التخلص من تكرير كلمة واحدة مرتين أو أكثر، وهو عموماً قليل في الاستعمال، وفي اللغة المحكية في عصرنا الحاضر، دخل إطار (التوكيد اللفظي) لاتفاق معنى التابع فيه والمتبوع واجتماعهما معاً في سياق واحد عمل على

١ أبو الطيب، الإتباع، ص ٩.

٢ أبو الطيب، الإتباع، ص ٩.

٣ احمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، الإتباع و المزاوجة، تحقيق:محمد أديب عبد الواحد جمران، (دمشق: وزارة الثقافة إحياء التراث العربي،١٩٩٥)،ص٤٧.

٤ أبو علي القالي إسماعيل بن القاسم (ت ٣٥٦هـ)، كتاب الأمالي، (مصر: المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٥٣) ط٣،ج ٢، ص ٢٠٩.

تقوية المعنى وتوثيقه بما لا يفصله عن حد الترادف، وأما الحجة التي اعتمد عليها كثير من النحاة في إخراج كثير من أمثلة التوكيد اللفظي من دائرة التوكيد وتسميتها بالإتباع مثل (حسن بسن، حيص بيص، خبيث نبيث) أن الثاني لا يكون له معنى ولا يستقل بذاته وهذا مردود ؛لأن العربي العاقل لا ينطق شيئاً هراء لا معنى له، وحقيقة هذه الكلمات أنها تكرير لفظي لما قبلها ثم طلباً للخفة اللفظية حصل بعض التغيير على حروفها _وقد سبق قول السبكي أن العرب لم تضعه سدى_ وازداد معناها قوة من معنى المتبوع المجتمعة معه في السياق، وأصبحت اللفظة الثانية مرادفة للفظة الأولى ومؤكدة لها. ودليل ذلك قول بعض العرب عندما سئل عن هذا النوع من الإتباع أنه: "شيء نتد به كلامنا". ومعنى (نَتِدُ) نثبت ونقوي وهو المقصود بالتوكيد. وعليه فهذا كله عندنا من التوكيد اللفظي كما ذهب إليه كل من ابن جني وابن برهان والرضي وغيرهم؛ لأن الكلمة الثانية لا تفيد معنى جديداً مستقلاً وإنما هي إتباع للأولى لقصد التوكيد والتقوية.

وقد خصص السيوطي في المزهر فصلاً للاتباع ذكر فيه عدداً كبيراً ؛ منها :

(جائع نائع) والنائع المتمايل، و(مليح قزيح) من القزح وهو الأبزار، و(قبيح شقيح) من شقح البُسْرُ إذا تغيرت خضرته ليحمر أو ليصفر، وهو سقبح ما يكون حينئذ. و(شحيح بحيح) و(سيغ ليغ) و (عفريت نفريت) و(ضئيل بئيل) و(خَضِر مَضِر) و(حائر بائر) و(خائب هائب) و(رجل حاذق باذق) و(شيء تافه نافه) و(رجل سهْدٌ مَهْدٌ) أي: حسن،و(رطب صَقِرٌ مَقِرٌ) و(هو أشِر أفرٌ) و(إنه لهَذِرٌ مَذِرٌ) و(عين حَدْرة بَدْرة) أي: عظيمة، و(خاز بازِ) صوت الذباب، و(شَغِب جَغِب) و(لَحْمُه حظًا بظًا) إذا كان كثيراً، و(إنه لمجرّب مُدَرّب) و(إمرأة خَفُوت لَفُوت) أي: ساكنة، و(كَثُرَ الهِياطُ والمِياط) أي: العلاج، و(رجل عيمان أيمان) أي: فاقد البصر، و(فقير وقير) و(عريض أريض) و(وَعِق لَعِق) و(رجل أخرس أضرس) و(كظّ لظّ)، و(جواس عواس) أي: طلاب باليل. [١]

ومنه قولهم: (أجمعون أكتعون أبتعون أبصعون)، وقد سمع أجمع أبصع، وجُمع بُصع،

---

١ السيوطي، المزهر، ج١، ص ٤١٨ ومابعدها. وذكر هذه الأمثلة على سبيل التمثيل لا الحصر، فقد ذكرالسوطي ألفاظاً كثيرة انظر هذه المواضع في المزهر.

وجُمع بُتع، وجُمع بُتع بُصع. [١]وقولهم: فرسٌ صَلَتَانٌ فَلَتَانٌ [٢] إذا وصف بالنشاط وحدة الفؤاد.

و قولهم: تركت خيلُنا أرضَ بني فلانٍ حَوْثاً بَوثاً، إذا أثارتها، وتقول: تركناهم حوثاً بوثاً، وحَوْثَ بَوْثَ و حَيْثَ بَيْثَ، وحاثَ باثَ، أي: فرقناهم وبددناهم. [٣]

و يقولون: لَبَنٌ سَمْهَجٌ لَمْهَجٌ [٤] إذا كان حلواً دَسماً.

ومن قولهم: سرٌّ بَرٌّ و عطشان نطشان وجائع نائع.

و قول عمر بن حارثة: [٥]

سَليخٌ مَليخٌ كَلَحْمِ الحُوَارِ، فلا أنتَ حُلْوٌ ولا أنتَ مُرّْ

و قول ابن ميادة: [٦]

بَيْتٌ بَنَاهُ الحارِثانِ لَنَا إذْ أَنْتَ لا تُجْدي و لا تُمْدِي

و قد ورد في حديث أنس بن مالك عن عذاب القبر قوله: لا دَرَيتَ و لا تَلَيْتَ [٧]

وفي الحديث أيضاً: يخرج من النار رجل قد ذهَبَ حِبْرُهُ و سِبْرُهُ. [٨] و الحبر: أثر النعمة أو الحسن و البهاء، والسبر الأصل و اللون و الجمال و الهيئة الحسنة.

---

١ الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص ٣٨٨.

٢ أحمد بن فارس، الإتباع والمزاوجة، ص٤٩.

٣ أحمد بن محمد الميداني (ت ٥٣٩هـ)، مجمع الأمثال، تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: دار الفكر، ١٩٧٣)ط٢، ج١، ص ١٤٣.

٤ ابن فارس، الإتباع، ص٥٣.

٥ الميداني، مجمع الأمثال، ج٢، ص٣٢٤. اللسان، مادة (سلخ).

٦ ابن ميادة الرماح بن أبرد، شعر ابن ميادة،تحقيق:حنا جميل حداد، (دمشق:مجمع اللغة العربية،١٩٨٢)،ص١١٧.

٧ الكرماني،شرح البخاري،كتاب الجنائز،ج٧، ص١١٧، حديث رقم (١٢٦).

٨ محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)،الفائق في غريب الحديث و الأثر، تحقيق:علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم،(القاهرة: عيسى البابي الحلبي،١٩٧١)،ج١، ص٢٢٩.

٣.التوكيد اللفظي بالمرادف:

يمثل هذا الشكل من التوكيد تلاقي لفظين في المعنى دون اللفظ، لغرض توثيق الأول منهما وتثبيته في ذهن السامع، نحو: (نعم، أجل) فهما لفظان اختلفا في اللفظ واتفقا في المعنى لغرض التوثيق والتثبيت.ولقد أدرجه النحاة ضمن أنماط التوكيد[١]، وعلى رغم اختلاف اللغويين، وتباين وجهات نظرهم في وجود الترادف أو عدمه، فمن أثبته رآه نوعاً من تشكل حقيقة لغوية لا يمكن إهمالها، وضرباً من ضروب الفصاحة وأساليب البلاغة. أما من أنكره فقد عول على أن حكمة اللغة تقتضي تخصيص ألفاظ اللغة بدلالات خاصة، فلكل لفظ دلالة معينة لا يمكن له أن يحمل غيرها، فاللغة عندهم لا تضع كلمتين مختلفتين لمعنى واحد.[٢]

وأياً كان رأي اللغويين فيه، فإنني لن أستقصي أوجه الخلاف فيه، لأن الأمر عندي متعلق بتلاقي معنى اللفظين لغايات التوكيد. وأعتقد أن تشكل مفهوم الترادف في إطار التوكيد يتصل بتأثر دلالة اللفظة المرادفة بدلالة السياق الكلي للنص، فتعمل تلك اللفظة المرادفة على إيجاد تركيب جديد يقرب مفهوم دلالتها من دلالة السياق العامة، فدور السياق في تقريب مفهوم دلالات الألفاظ الموجودة فيه من نطاق التوكيد الذي يستدعي اتحاد مضمون معنى اللفظين أمر ملحوظ.

وقد عرف الأشموني الترادف في سياق تعريفه للتوكيد اللفظي قائلاً: "هو إعادة اللفظ أو تقويته بموافقة معنى"[٣]، أي هو تكرير اللفظ بمعناه لا بلفظه لتقويته، نحو: (أقبل جاء شهر رمضان). وينتظم التوكيد بالمرادف الأسماء، والأفعال، والحروف، والضمائر، والجمل جميعا.فمثال تكرير الاسم بالمرادف قوله تعالى: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧]
فقد أكد الله تعالى: (غرابيب) بـ(سود) حيث نجد تلاقيا بينهما في المعنى على الرغم من اختلاف لفظيهما.

---

١ الأشموني، شرح الأشموني، ج ٢، ص ٨٦. السيوطي، الهمع، ج ٥، ص ٢٠٦.

٢ السيوطي، المزهر، ج٢، ص٤٠٦.

٣ الأشموني، شرح الأشموني، ج٣، ص،٨١.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ **لِتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا** ﴾ [نوح:٢٠]

وكذلك قوله تعالى: ﴿ **ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاء** ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، فمعنى (حرجا) لا يفترق عن معنى (ضيقا).

ومثله: أنت بالخير حقيقٌ قمِنٌ. [١]

وهو في إطار تكرير الفعل كقول امرئ القيس:[٢]

إذا قلت هاتي نوليني تمايلت   علي هضيم الكشح ريا المخلخل.

فقد أكد امرؤ القيس معنى الفعل (هاتي) وقواه بموافقة في المعنى (نوَّليني).

وقول المضرس بن ربعي:[٣]

وقُلْنَ: على الفردَوسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ   أجَلْ جَيْرِ إنْ كانتْ أُبِيحَتْ دعاثِرُهْ.

فمعنى (جير) يتفق مع معنى (أجل) فكلاهما في معنى الإيجاب.

٤. النعت بالمصدر:

المصدر جنس للحدث، ووجه المخالفة ههنا هو وقوعه نعتاً للذوات فيكون النعت **معنى والمنعوت ذاتاً، هذا والمصدر المنعوت به نوعان:**

١ - مصدر مفرد نحو: رجل عدل، وزور، ورضى، ودنف، وصوم، وضرب، وطعن، ورمي، وهبر، وماء غور،... وهو يفيد التخصيص إذا كان نكرة، والتعريف إذا كان معرفة. فمن التنكير قولهم: رجل عدل، ومن التعريف قول طرفة: [٤]

أنا الرجلُ الضَّرْبُ الذي تَعْرِفونَه   خَشاشٌ كرأسِ الحَيَّةِ المُتَوقِّدِ

وهذا النوع من المصادر تكون إضافته معنوية.

---

١ الأشموني، شرح الأشموني، ج٣، ص٨١.

٢ امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، (مصر: دار المعارف ١٩٦٤)، ط٢، ص١٥.

٣ ابن هشام، المغني، ص١٢٩. البغدادي، الخزانة، ج٤، ص ٢٣٥. ابن يعيش، شرح المفصل، ج٨، ص ١٢٤.

٤ طرفة، الديوان، ص ٣٤١.

٢ ـ مصدر مضاف نحو: حسبُك، كافيك، همُّك، ناهيك، ضـربُك، شـبهُك، شـرعُك، هـدُّك، ومنه: (مررت برجل حسبُك من رجل)، وتكون إضافة هذه المصادر إضافة لفظية.

وقد اشترط جمهور النحاة في الوصف الاشتقاق؛ ليدل باشـتقاقه علـى الحـال الـتي اشـتق منها مما لا يوجد في مشاركه في الاسم فيتميز عنه بذلك. وقد جاء النعت بالمصدر مع أنـه في رأي البصريين أصل المشتقات، ولا خلاف بينهم في أن النعت بالمصدر غير مطـرد، أي ليس قياساً، بل يقتصر على ما سمع منه، والمقصود بالمصدر هنا غير الميمي فإن هذا النوع من المصادر لا ينعت به باطراد ولا بغير اطراد والسـبب في ذلـك أن المصـدر لا يـدل إلا على المعنى، فلا يدل على صاحب المعنى، ولذلك كان النعت به غـير مقـيس؛ فالقاعـدة تقول: إن النعت هو المنعوت في المعنى، ومن ثم كان النعت بالمصدر خارجاً عن القيـاس، فإن حصل ذلك كما في قولنا: (هذا رجل عدل) عدَّ ذلك خروجاً عن الأصل، فهـو مـن قبيل الشذوذ عن الحكم النحوي العام، لـذا يـؤول النحـاة هـذا الاسـتعمال الـوارد عـن العرب حتى يطرد مع القاعدة.

واعترض الصَّبَّان – على رأي جمهور النحاة بعدم قياسية النعـت بالمصـدر قـائلاً: "كيـف حكموا بعدم الاطراد مع أن وقوع المصدر نعتاً، أو حالاً إما على المبالغـة، أو علـى المجـاز بالحذف إن قُدِّرَ المضاف أو على المجاز المرسل الذي علاقته التعلق إن أُوِّلَ المصـدر باسـم الفاعل أو اسم المفعول، وكل من الثلاثة مطرد كما صرَّح به علماء المعاني، اللـهم إلا أن يُدَّعى اختلاف مذهبي النحاة وأهل المعاني أو أن المطرد عند أهل المعـاني وقـوع المصـدر على أحد الأوجه الثلاثة إذا كان غير نعت، أو حال كأن يكون خبراً نحو زيدٌ عدلٌ".[١]

هذا وقد ذهب ابن مالـك إلى أن النعـت بالمصـدر وقـع في كـلام العـرب كـثيراً، قـال في الألفية:

ونعتوا بمصدر كثيرا   **فالتزموا الإفراد والتذكيرا**

---

١ الصبان، حاشية الصبان، ج٣، ص ٦٤. وهذه الإشارة إلى ادعاء الاختلاف بين مذهبي النحاة وعلماء المعاني تنبئ عن وقف سليم من علاقة المعاني بالنحو لأنها معاني النحو.

وهذا قد يوهم أن الوصف به مقيس، ولكن شراح الألفية ذكروا أنه مع كثرته غير مطرد؛ أي: غير مقيس وأن الوصف به خلاف الأصل.[١]

جاء في التصريح: "فإن قلت كيف صح أن يكون اسم المعنى نعتاً للذات؟ قلت: صح ذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتق (اسم فاعل أو مفعول) أي: عادل اسم فاعل عدل و(مرضي) اسم مفعول رضى و(زائر) اسم فاعل زار، و(مفطر) اسم فاعل أفطر ويدل لهم ما جاء من ذلك مضافاً إضافة غير معنوية نحو: مررت برجل هدك وشرعك وحسبك فدل على لحظ معنى الصفة. وعند البصريين على تقدير مضاف أي: ذو كذا ولهذا التزم إفراده وتذكيره كما يلتزمان لو صرح بذو وفروعه، فيقال: هذا رجل عدل وامرأة عدل ورجلان عدل ورجال عدل ونساء عدل، كما يقال: هذا رجل ذو عدل وامرأة ذات عدل ورجلان ذوا عدل ورجال ذوو عدل ونساء ذوات عدل، وقيل لا تأويل ولا حذف مضاف بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازاً وادعاء وإنما التزم إفراده وتذكيره على القول الأول والأخير؛ لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فأجروه على أصله وأما قول العرب رجل ضيف ورجال أضياف وضيوف وضيفان وامرأة ضيفة فقليل".[٢] وقد جاء الوصف بالمصدر لغرض المبالغة ففي قولنا: (رجل دَنَفٌ ورضاً وعدلٌ) من المبالغة والقوة في المعنى ما فيه، فهو أقوى من الوصف بالمشتق (دَنِفٌ ومرضيّ وعادل)، فالمصادر كلها إن كانت نعتاً أو حالاً أو خبراً إنما تأتي للمبالغة والقوة في المعنى كأنهم ـ في النعت ـ جعلوا المنعوت ذلك المعنى لكثرة حصوله منه، والوصف بالمشتق هو الأصل وإنما عدلت العرب إلى الوصف بالمصدر لأمرين؛ أحدهما صناعي، والآخر معنوي. أما الصناعي فللتدليل على مشابهة المصدر للصفة التي أوقعته موقعها، كما أوقعت الصفة موقع المصدر في قولهم: (قم قائما قم قائما) أي: قم قياماً، و(اقعد قاعداً) أي قعوداً.

---

١ الأشموني، شرح الأشموني، ج٣، ص ٤٩. التصريح، ج٢، ص ١١٣.شرح ابن عقيل، ج٢، ص ١٢٦.

٢ خالد الأزهري، التصريح، ج٢، ص ١١٣.

وأما المعنوي: فلأنه إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل، وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه. [١]

ولما كان المصدر جنساً يدل بلفظه على القليل والكثير فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وإن جرى على مثنى أو جمع ولذلك فإنه يلزم الإفراد والتذكير: " لأنه جنس يدل بلفظه على القليل والكثير فاستغني عن تثنيته وجمعه،إلا أن يكثر الوصف بالمصدر فيصير من حيِّز الصفات لغلبة الوصف به، فيسوّغ حينئذ تثنيته وجمعه ".[٢] ومن ذلك قول البعيث الهاشمي: [٣]

وبايَعتُ لَيْلَى في الخَلاء ولم يَكُنْ	**شُهُودٌ على لَيْلَى عُدُولٌ مقانِعُ**

الشاهد في البيت قوله (عدول) جمع (عدل) وذلك لغلبة النعت به فصار كأنه نعت، لذا جاز أن يثنى ويجمع.

وقد حُكِيَ: فرسٌ طوعة القياد، بتأنيث طوع المصدر[٤]، كما أنشد أميَّة بن الصَّلت:[٥]

الحيَّة الحَتْفَةُ الرَّقْشاء أخرجها	**مِنْ جُحْرِها آمناتُ اللهِ والكَلِم**

وكل هذا موقوف على السماع لأن المصدر جنس يصدق على القليل و الكثير وعلى المذكر و المؤنث و بوصفه جنساً للحدث فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر.

وقد نبه النحاة على أن المصدر الذي يصح أن يقع نعتاً هو الذي لا يكون في أوله الميم الزائدة وهو المسمى بالمصدر الميمي نحو مزار ومسير، تقول رجل زَور، ولا تقول رجل مزار. " فإنه لا ينعت به لا باطراد ولا بغيره ".[٦]

ولعل أكثر ما يرد للوصف هو المصدر الثلاثي بناءً من ثلاثة أحرف، لأنه أبسط صور الألفاظ وأيسرها نطقاً وأطوعها لاستيعاب ما يقبله المصدر أو ما يدل عليه بالقوة.

---

١ ابن جني، الخصائص، ج١، ص ١٥٤.

٢ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص ٥٠.

٣ ابن يعيش، شرح المفصل ، ص ٥١.

٤ ابن جني، الخصائص، ج١، ص ١٥٤.

٥ أمية بن السلط، الديوان، ت: حسين نصار، (القاهرة: مكتبة مصر، ٢٠٠٢)، ص ٩٢.

٦ الأشموني، شرح الأشموني، ج٣، ص ٦٦.

نحو:هذا ثوب نسج اليمن، وهذا تفاح زرع الشام، بمعنى منسوج ومزروع، بتقديرها على اسم المفعول من المصدر، أو اسم الفاعل، كما في قول امرئ القيس: [١]

وقد اغتدى والطير في وكناتها بمنجردٍ قيد الأوابد هيكل

وقد بيَّن ابن يعيش أن إضافة المصدر في نحو: (حسبك، هدك، شرعك، نحوك...) وأشباهها هي من الإضافة اللفظية التي لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ولهذا و قعت صفات للنكرات، قال في شرح المفصل: " فإن قيل فهذه مصادر مضافة إلى معارف وإضافة المصدر صحيحة تعرِّف فما بالكم وصفتم بها النكرة...قيل هذه وإن كانت مصادر فهي في معنى أسماء الفاعلين بمعنى الحال وإضافة أسماء الفاعلين إذا كانت للحال أو الاستقبال لا تفيد التعريف نحو: هذا رجل ضاربك الآن أو غداً. قال الله تعالى: ﴿**فلما رأوه عارضاً مستقبل أوديتهم، قالوا: هذا عارض ممطرنا**﴾ فوصف (عارضاً) وهو نكرة (بممطرنا) مع أنه مضاف. فلو لم يكن نكرة لما جاز ذلك منه ومثله قول الشاعر: [٢]

"**يا رب غابطنا لو كان يطلبكم**"

ألا ترى كيف أدخل رب وهي من خواص النكرات على قوله غابطنا و هو مضافٌ إلى معرفة و هو كثير." [٣]

ومن ذلك قول امرئ القيس:

وقد اغتدى والطير في وكناتها بمنجردٍ قيد الأوابد هيكل

أي مُقيِّد الأوابد. [٤]

ونخلص من هذا كله إلى:

١- أنّ الوصف بالمصدر خروج عن العرف والعادة، ولا يخرج عن العرف والعادة إلا للمبالغة والقوة في المعنى.

---

١ ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص ٥٠ – ٥١. امرؤ القيس، الديوان، ص ١٢٣.

٢ البيت لجرير،. وعجزه: لاقى مباعدة منكم و حرمانا. الديوان، ت: محمد العمادي، (بيروت: دار الأندلس)، ص ٤٣٥.

٣ ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص ٥٠ – ٥١.

٤ ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص ٥٠ – ٥١. امرؤ القيس، الديوان، ص ١٢٣.

٢-أنّ الوصف بالمصدر يجري على المألوف في المجاز، وهو جواز اللفظ معناه الأصلي إلى معنى يجاوره ويتعلق به، إما مجازاً مرسلاً وإما مجازاً عقلياً.

وقد ذهب الكوفيون إلى أن النعت بالمصدر من المجاز المرسل الذي علاقته التعلق، وأن المصدر من ثم مؤول باسم الفاعل، فـ (رجل عدل) يؤول عندهم بـ (رجل عادل)، وأما البصريون فذهبوا إلى أنه من المجاز بالحذف؛ فهو على تقدير مضاف محذوف، فـ (رجل عدل) يؤول عندهم بـ (رجل ذو عدل). [١]

وفي الواقع أن النعت بالمصدر حقيقة من حقائق التركيب في اللسان العربي أقرَّ بها علماء العربية. و لكن الخلاف بينهم كان _و لا يزال_ ما إذا كان المصدر مؤولاً باسم فاعل أو مفعول كما يرى الكوفيون، أو أنه على تقدير مضاف هو (ذو) وتصرفاتها كما يرى البصريون.أو أنه غير مؤول أي باق على مصدريته لإفادة المبالغة في المعنى، وشرط النعت عند جمهور النحاة أن يدل على صاحب المعنى، ولذلك حكم النحاة بعدم قياسية مجيء المصدر نعتاً أو حالا، وإن كان مجيئه حالاً أكثر من مجيئه نعتاً. وقد وقع النعت بالمصدر كثيراً في القرآن الكريم وكلام العرب فمن ذلك:

قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ** ﴾ [آل عمران: ٦٢]

﴿ **ضَيِّقًا حَرَجًا** ﴾ [الأنعام: ١٢٥]

﴿**وَقَالُواْ هَذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ**﴾ [الأنعام: ١٣٨]

﴿ **وَجَآؤُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ** ﴾ [يوسف: ١٨]

﴿**وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ** ﴾ [يوسف: ٢٠]

﴿**فَعَسَى رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِّنَ السَّمَاء فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا** ﴾[الكهف:٤٠]

﴿**وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ** ﴾ [الأنبياء: ٤٧]

﴿**إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا** ﴾ [الجن: ١]

﴿**مَّاء غَدَقًا** ﴾ [الجن: ١٦]

---

١ الأشموني على حاشية الصبان، ج٣، ص٤٩.

﴿وَمَن يُعْرِضْ عَن ذِكْرِ رَبِّهِ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا ﴾ [الجن: ١٧]
﴿إِنَّهُ لَقَوْلٌ فَصْلٌ ﴾ [الطارق: ١٣]
ومن النعت بالمصدر في الشعر قول ذي الإصبع العدواني:[١]

وأنتم معشَرُ زَيْدٌ على مائة فأجمِعوا أمركمُ كلاًّ فكيدوني

أي زائدون على مائة، و(زيْد) مصدر نعت به.
ونحوه قول امرئ القيس: [٢]

وقد اغتدى والطير في وكناتها بمنجردٍ قيد الأوابد هيكل

أي مُقيِّد الأوابد.
كل هذه المواضع جيء فيها بالمصدر نعتاً لاسم مثلما يجاء بالمشتق وما يشبهه نعتاً له، ولقد مرَّ القول على توجيه أهل العربية لمثل هذه الأساليب بأنها إما على تقدير مضاف محذوف، وإما على التأويل بالمشتق، أو أنها على سبيل المبالغة، وقد بين ذلك الزمخشري وهو بصدد تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [الأنبياء: ٤٧] فقال: " وصفت الموازين بالقسط وهو العدل كأنها في أنفسها قسط أو على حذف المضاف أي ذوات القسط ".[٣]
وقال ابن يعيش: " و قالوا (ضرب هبر) و هو القطع يقال هبرت اللحم أي قطعته و الهبرة (القطعة) منه، و قالوا (طعن نتر) و هو كالخلس يقال طعنه فأنتره أي أزعفه بمعنى قتله سريعاً و قالوا (رمى سعر) أي حمض محرق من قولهم سعرت النار و الحرب أي ألهبتها فهذه المصادر كلها مما وصف بها للمبالغة". [٤]

---

١ الخطيب التبريزي أبو زكريا يحيى بن علي (ت ٥٠٢هـ)، شرح اختيارات المفضل. ت: فخر الدين قباوه، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٧)، ط٢، ج٢، ص ٧٥٨. الديوان، ص ٣٢١.
٢ ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص ٥٠ – ٥١. امرؤ القيس، الديوان، ص ١٢٣.
٣ الزمخشري، الكشاف، ج٣، ص ١١٦.
٤ ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٥٠.

٥. إتباع الاسم للفعل والعكس:

قد تقع المخالفة بين صيغ الأفعال والأسماء في سياق واحد، ويكون غالباً ذا أغراض دلالية أو جمالية ، كالإثارة الذهنية، أو التشويق العقلي أو لفت الانتباه، أو التأكيد أو غير ذلك من الأهداف التي يسعى إليها المتكلم، وقد تكون المخالفة لأغراض موسيقية، لأجل مراعاة الإيقاع كالوزن أو القافية.

ونظراً إلى أن العطف كالتثنية فإن القاعدة تقضي بتجانس المتعاطفين من حيث النوع، ولهذا فقد أنكر بعض النحويين عطف الاسم على الفعل وبالعكس؛ حتى إذا كان الاسم غير صريح في الاسمية كاسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة المشبهة. قال ابن السراج: " وقد أجاز قوم من النحويين: ظننت عبد الله يقوم وقاعداً، وظننت عبد الله قاعداً و يقوم... وهو عندي قبيح من أجل عطف الاسم على الفعل، والفعل على الاسم لأن العطف أخو التثنية، فكما لا يجوز أن ينضم فعل إلى اسم في تثنيته، كذلك لا يجوز في العطف ".[١]

وجاء في همع الهوامع: " منع المازني، والمبرد، والزجاج عطف الاسم على الفعل وعكسه، لأن العطف أخو التثنية فكما لا ينضم فيها فعل إلى اسم، فكذا لا يعطف أحدهما على الآخر. "[٢] وفي مقابل المانعين هناك من أجاز عطف الاسم على الفعل وعكسه إذا كان الاسم غير صريح في الاسمية؛ أي فيه معنى الفعل وقد ذكر الفراء أن كلاً منهما يعطف على الآخر إذا كان بمعناه تقول: "عبد الله يلهو ولاعبٌ."[٣] أي عطف (لاعب) على (يلهو) لأنه في معنى (ويلعب).

وقد نص غير واحد من النحاة على جواز ذلك قال ابن الشجري: " وليس من حق الفعل أن يعطف على الاسم، ولاحق الاسم أن يعطف على الفعل، ولكن ساغ ذلك في اسم الفاعل واسم المفعول، لما بينهما وبين الفعل من التقارب، بالاشتقاق والمعنى،

---

١ ابن السراج، الأصول، ج٢، ص ١٨٤.

٢ السيوطي، همع الهوامع، ج٣، ص ١٩٢.

٣ الفراء، معاني القرآن، ج٢، ص ١٩٨.

ولذلك عملا عمله ".[١]وقال ابن مالك: " ويعطف الفعل على الاسم، والاسم على الفعل... إن اتحد جنس الأول والثاني بالتأويل... ولا يختص بالشعر ".[٢] وقال في موضع آخر: " ويجوز عطف الفعل على الاسم وعطف الاسم على الفعل إذا سهل تأولهما بفعلين أو اسمين ".[٣] وتابعهم الرضي بقوله: " يعطف الفعل على الاسم، وبالعكس، إذا كان في الاسم معنى الفعل ".[٤] ومن النحاة من أجاز عطف الاسم على الفعل وضعّف العكس ووصفه بالقبيح ، وهذا ما ذهب إليه السهيلي؛ قال: يحسن عطف الاسم على الفعل ويقبح عكسه، لأنه في الصورة الأولى عامل لاعتماده على ماقبله فأشبه الفعل، وفي الثانية لا يعمل، فتمحض فيه معنى الاسم ولا يجوز التعاطف بين فعل واسم لا يشبهه.[٥]

أ_ عطف الاسم على الفعل:

١_ عطف الاسم على الفعل الماضي:

من إتباع الاسم للفعل الماضي قول جندب بن عمر: [٦]

يا ليتني كلمّتُ غيرَ حارجِ ... أُمَّ صَبِيٍ قَدْ حَبَا أو دَارِجِ

قال صاحب اللسان: " إنما أراد: أمَّ صبي حابٍ ودارجٍ، لأن (قد) تقرب الماضي من الحال، حتى تلحقه بحكمه أو تكاد؛ ألا تراهم يقولون: (قد قامت الصلاة) قبل حال قيامها ؟ ".[٧] والذي يؤخذ على صاحب اللسان أنه حصر التقدير بتأويل الفعل باسم

---

١ هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت ٥٤٢هـ)، أمالي ابن الشجري. ت: محمود محمد الطناحي، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٢)، ج٣، ص ٢٠٤.

٢ ابن مالك، شرح التسهيل، ج٣، ص ٣٧٨.

٣ ابن مالك، شرح التسهيل، ج٣، ص ٣٨٣.

٤ الرضي، شرح الكافية، ج٢ ، ص ٣٧٤.

٥ السهيلي، نتائج الفكر. ص ١٨٥.السيوطي، همع الهوامع، ج٣، ص ١٩٢.

٦ العلوي، الأمالي الشجرية، ج٢، ص ٤٣٨. الأشموني،ج٢، ص ٤٣٠. والبيت موجود في ديوان الشماخ، ص ١٠٠.

٧ ابن منظور، اللسان، (درج).

فاعل. والصحيح أنه يحتمل الأمرين معاً؛ تأويل الفعل بالاسم وتأويل الاسم بالفعل؛ أي تأويل (حباً) بـ (حابٍ)، وتأويل الاسم بالفعل أي تأويل (دارج) بـ (درج) [١]، هذا وللبيت رواية أخرى هي: [٢]

يارُبّ بيضاء من العواهج أُمَّ صَبيٍ قَدْ حَبَا أو دَارِجِ

ولا شك في أن المجيء بالاسم ههنا إنما كان للدلالة على ثبوت ذلك الأمر وربما لغاية موسيقية صرفة، وهي التصريع لأن نهاية الشطر الأول (حارج) فناسبها أن تكون القافية (دارج)، أو للأمرين معاً.

٢_ عطف الاسم على الفعل المضارع:

يعطف الاسم على الفعل المضارع نحو: يذاكر وكاتب درسه، ومن شواهد عطف الاسم على الفعل المضارع قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ** ﴾ [الأنعام: ٩٥] حيث عطف اسم الفاعل (مخرج) على المضارع (يخرج) وقد فسّر ذلك ابن عاشور فقال: جيء بجملة (يخرج الحي من الميت) فعلية للدلالة على أن هذا الفعل يتجدد ويتكرر في كل آن، فهو مراد معلوم وليس على سبيل المصادفة والاتفاق. وجيء في قوله: (ومخرج الميت من الحي) اسماً للدلالة على الدوام والثبات، فحصل بمجموع ذلك أن كلا الفعلين متجدد وثابت، أي كثير وذاتيّ، وذلك لأن أحد الإخراجين ليس أولى بالحكم من قرينه فكان في الأسلوب شِبه الاحتباك.[٣] ولم يوافق الزمخشري على عطف الاسم على الفعل ههنا فقال: " فإن قلت: كيف قال (مخرج الميت من الحي) بلفظ اسم فاعل، بعد قوله (يخرج الحي من الميت)

---

١ التصريح على التوضيح، ج٢، ص ١٥٣.

٢ المرجع نفسه، في المكان نفسه.

٣ محمد الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٤هـ ، ١٩٧٣ م)، تفسير التحرير والتنوير، بيروت، لبنان، مؤسسة التاريخ، ١٤٢٠ ـ ٢٠٠٠، ج٦، ص٢٣١. الاحتباك: أن يجتمع في الكلام متقابلان، ويحذف من كل منهما مقابله لدلالة الآخر عليه. أي هو حذف المقابل؛ بحيث يحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، ويحذف من الثاني ما أثبت نظيره في الأول.

قلت: عطفه على فالق الحب والنوى، لا على الفعل ".[١] والحقيقة أن ما ذهب إليه ابن عاشور أولى بالقبول وهو الأقوى بدليل قوله تعالى: ﴿ **مَن يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيَّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ الأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللّهُ فَقُلْ أَفَلاَ تَتَّقُونَ**﴾ [يونس:٣١] بالفعل فيهما يدحض ما ذهب إليه الزمخشري وهذا ما ذهب إليه ابن هشام.[٢]

وقبل ابن هشام أجاز أبو حيان في أحد قوليه أن يكون (مخرج) معطوفاً على (يخرج) قال: " يجوز أن يكون معطوفاً وهو اسم فاعل على المضارع، لأنه في معناه ".[٣]

ومن ذلك قول الحارث بن وعلة: [٤]

باتَ يُغَشِّيها بِعَضْبٍ باترٍ   يَقْصِدُ في أَسْوُقِها وجائِرِ

حيث عطف (جائر) على (يقصد). ومثله قول الفرزدق: [٥]

ألم تَرَني عاهدتُ ربــي وإنني   لَبَيْنَ رِتاجٍ قائماً ومَقَــــامِ

على حَلْفَةٍ لا أشْتِمُ الدهرَ مُسلِماً   ولا خارجاً مِنْ فِيَّ زُورُ كلامِ

فعطف (خارجاً) على (أشتم).

ومن ذلك أيضاً قول رؤبة: [٦]

فَأَلْفَيْتُهُ يوماً يُبيرُ عَدُوَّهُ   ومُجْرٍ عَطاءً يَسْتَحِقُّ المَعَابِرَا

حيث عطف الاسم (مجر) على الفعل (يبير) وذلك جائز لأن اسم الفاعل يسهل تأويله بالفعل؛ فالمتعاطفان متجانسان تأويلاً.

---

١ الزمخشري، الكشاف، ج٢، ص ٤٥.

٢ ابن هشام، المغني، ص٥٥٨.

٣ أبو حيان، البحر المحيط، ج٤، ص ١٨٩.

٤ الأمالي الشجرية، ج٢، ص ٤٣٧. البغدادي، الخزانة، ج٥، ص ١٤٠. سرح الأشموني، ج٢، ص ٤٣٣. شرح ابن عقيل، ص ٥٠٦. وهو بلا نسبة في الجمهرة، ص ٢٩٦. ومقاييس اللغة، ج٤، ص ٤٩٣.

٥ البغدادي، الخزانة، ج١، ص ٢٢٣. ديوان الفرزدق، ص ٣٣١.

٦ رؤبة، الديوان، ص ١٩٩.

ب _ عطف الفعل على الاسم:

١. عطف الفعل المضارع على الاسم:

وكما يعطف الاسم على الفعل كذلك يعطف الفعل على الاسم؛ قال ابن الشجري: " عطف اسم الفاعل على (يَفعَلُ)، وعطف (يفعل) على اسم الفاعل جائز، لما بينهما من المضارعة التي استحق بها (يفعَلُ) الإعراب، واستحق بها اسم الفاعل الإعمال، وذلك جريان اسم الفاعل على (يَفْعَل)، ونقل (يفعَلُ) من الشياع إلى الخصوص بالحرف المخصص، كنقل الاسم من التنكير إلى التعريف بالحرف المعرِّف، فلذلك جاز عطف كل واحد منهما على صاحبه، وذلك إذا جاز وقوعه في موضعه ".[١]

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿ **سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِراً وَلا أَعْصِي لَكَ أَمْراً** ﴾[الكهف: ٦٩] حيث عطف (ولا أعصي)على (صابراً) أي: صابراً وغير عاص، فيكون في موضع نصب عطف الفعل على الاسم لأنه في معناه ".[٢] أو على تأويل أصبر ولا أعصي.

وجعل الزمخشري من ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ **وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَاحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ**﴾[الروم: ٤٦].

فالفعل (وليذيقكم) معطوف على الاسم (مبشرات) وكأنه قيل: ليبشركم وليذيقكم.[٣]

وكذا قوله تعالى: ﴿ **صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ** ﴾ [الملك: ١٩] قال الزمخشري: " فإن قلت: لم قيل: ويقبضن، ولم يقل: وقابضات؟ قلت: لأن الأصل في الطيران هو صف الأجنحة؛ لأن الطيران في الهواء كالسباحة في الماء، والأصل في السباحة مدّ الأطراف وبسطها. وأما القبض فطارئ على البسط للاستظهار به على التحرك، فجاء بما هو طارئ غير أصل، بلفظ الفعل، على معنى أنهن صافات، ويكون منهن القبض تارة كما يكون من

---

١ العلوي، الأمالي الشجرية، ج٢، ص ٤٣٧.

٢ أبو حيان، البحر المحيط، ج٦، ص ١٤٨.

٣ الزمخشري، الكشاف، ج٣، ص ٤٨٤.

السابح ".[١] والذي نراه هو أن المجيء بالمضارع إنما كان بقصد تقديم صورة معينة هي: تصوير الحركة؛ إذ الاسم إنما يدل على الإتصاف بهذه الصفة فقط، أما الفعل المضارع فيدل على هذه الصفة وعلى أنها في حالة حصول وحدوث وكأنها واقع ماثل أمام ناظرينا.

ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم: [٢]

وأنّا الشّاربونَ الماءَ صَفْواً ويَشْرَبُ غَيْرُنا كَدَراً وطينا

حيث عطف الفعل (يشرب) على اسم الفاعل (الشاربون).

ومن ذلك أيضاً قول ذي الرمة: [٣]

حدابير ما تنفك إلا مناخةً على الخسف أو نرمي بها بلداً أقفرا

حيث عطف (نرمي) على (مناخة) وهو نحو قوله تعالى: (صافات ويقبضن). [٤]

ولو كان الاسم صريحاً ما جاز اتباعه للفعل ولا العكس لأنهما عبارة عن جنسين من الكلام مختلفين، ولذا فإذا ما أريد إشراك فعل مع اسم صريح في الاسمية قبله في العامل وجب نصب الفعل بـ (أن) مضمرة حتى يتم العطف، ويكون من باب عطف الاسم على الاسم كقول ميسون بنت بحدل الكلبية: [٥]

ولُبْسُ عَباءةٍ وتَقَرَّ عيني أحَبُّ إلي من لُبْسِ الشُّفُوفِ

حيث وجب نصب الفعل (تقرَّ) بحرف مصدري مقدروهو (أن) كي يصح العطف. وقد وضح ذلك سيبويه بقوله: " لما لم يستقم أن تحمل (وتقرّ) وهو فعل، على لُبس وهو اسم،

---

١ الزمخشري، الكشاف، ج٤، ص ٥٦٨.

٢ عمرو بن كلثوم، الديوان، ت: إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٩٩، ص ٢١١. التبريزي، شرح المعلقات العشر، ص ٢٨٤.

٣ ذي الرمة، الديوان، ص٣٢٤.

٤ الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص٣٧٤.

٥ البغدادي، الخزانة، ج٨، ص ٥٧٥ – ٥٧٦. ابن عقيل، ج٢، ص ١٢٧. المقتضب، ج٢، ص ٢٧. المحتسب، ج١، ص ٣٢٦.شرح المفصل، ج٧، ص ٢٥.

لمّا ضممته إلى الاسم، وجعلت أحبَّ لهما، ولم ترد قطعه، لم يكن بد من إضمار أن ".[١]
قال الأعلم شارحاً كلام سيبويه: لا بد من نصب (وتقر)، لأن قوله: (للبس عباءة): مبتدأ، و(تقر): عطف عليه، بمعنى: وأن تقرَّ عيني. و(أحبُّ) خبر لهما وفضلهما مجتمعين على لبس الشفوف، ولو انفرد أحدهما بطل المعنى المراد، لأنه لم يرد للبس عباءة أحبُّ إلي من لبس الشفوف، وإنما المعنى: للبس عباءة مع قرة العين والسرور، أحب إلي من لبس الناعم الرقيق، فلما كان المعنى يضطر إلى ضم (تقر) إلى (لبس) ليكون أحب لها، اضطر إلى إضمار (أن) والنصب ".[٢]

٢ ـ عطف الفعل الماضي على الاسم:

من شواهد عطف الفعل الماضي على الاسم ـ على رأي الزمخشري ـ قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً يُضَاعَفُ لَهُمْ** ﴾ [الحديد: ١٨]
قال في الكشاف: " فإن قلت: علام عطف قوله: (وأقرضوا) ؟ قلت: على معنى الفعل في المصدقين، لأن اللام بمعنى الذين، واسم الفاعل بمعنى (اصدقوا) كأنه قيل: إن الذين اصدقوا وأقرضوا ".[٣] وقد اعترض على ذلك أبو علي الفارسي فلم يجز العطف ههنا بسبب الفصل بين الصلة والموصول، قال بهذا الخصوص: إن قوله (وأقرضوا الله)، لا يجوز أن يكون معطوفاً على الفعل المقدر في الموصول الأول، على أن يكون التقدير: إنّ الذين اصدقوا وأقرضوا الله، وذلك أنه إذا قدرته هذا التقدير فقد فصلت بين الصلة والموصول بما ليس منهما، وما هو أجنبي... وذلك لفصل المصدقات المعطوف على ما ليس بينهما.[٤]

---

١ سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٤٦.
٢ أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (٤٧٦هـ)، النكت في تفسير كتاب سيبويه، ت: رشيد بلحبيب، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، (١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م)، ج٢، ص٣٣٤.
٣ الزمخشري، الكشاف، ج٤، ص ٦٧.
٤ الفارسي، الحجة في القراءات، ج٣، ٦٨٥.

وأنكر العطف كذلك أبو حيان آخذا بمذهب أبي علي الفارسي. قال: " واتبع في ذلك أبا علي الفارسي، ولا يصح أن يكون معطوفاً على (المصدقين) لأن المعطوف على الصلة صلة، وقد فصل بينهما بمعطوف. وهو قوله: (والمصدقات)، ولا يصح أيضاً أن يكون معطوفاً على صلة (أل) في (المصدقات) لاختلاف الضمائر..."[1] ومن شواهد العطف أيضاً قوله تعالى: ﴿ **فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً ۞ فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً** ﴾[العاديات: ٣ – ٤]حيث عطف (أثرن) على (المغيرات) .[2] ولا شك أن المجيء بالفعل الماضي (أثرن) إنما للدلالة على القطع وثبوت الأمر وحصوله.ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ **فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً** ﴾[الأنعام: ٩٦]

أي: فلق الإصباح، قال صاحب البحر: " قرأ الكوفيون (وجعلَ الليل) فعلاً ماضياً لما كان فالق بمعنى المضي حسن عطف (جعل) عليه "[3] وهذه قراءة عاصم بن أبي النجود.[4]

ومما يحتمل أن يكون شاهداً على اتباع الفعل الماضي للاسم من الشعر قول المتنبي:[5]

وجُفونُه ما تستقر كائنها　　　مَطْرُوفةٌ أو فُتَّ فيها حِصْرِمُ

(فت) معطوف على (مطروفة) .[6]

والحقيقة أن إتباع الاسم للفعل غير الصريح وعكسه وارد في الصحيح من كلام العرب شعراً ونثراً؛ وذلك لسهولة ردّ كل واحد منهما للآخر لاتحاد جنس المتعاطفين في التأويل، ومن هنا أطلق الكوفيون على الاسم غيرالصريح اسم (الفعل الدائم)، قال ثعلب: " كلمت ذات يوم محمد بن يزيد البصري، فقال: كان الفراء يناقض يقول: " قائم " فعل. وهو اسم لدخول التنوين عليه. فإن كان فعلاً لم يكن اسماً، وإن كان اسماً فلا ينبغي تسميته فعلاً. فقلت: الفراء يقول: (قائم) فعل دائم لفظه لفظ الأسماء لدخول دلائل الاسم عليه، ومعناه الفعل لأنه

---

١ أبو حيان، البحر المحيط، ج٨، ص ٢٢٣.

٢ الزمخشري، الكشاف، ج٤، ص ٢٢٩. وانظر:البحر المحيط، ج٨، ص ٥٠١.

٣ أبوحيان، البحر المحيط، ج٤، ص ١٩٠.

٤ أبوحيان، البحر المحيط، ج٤، ص ١٩٠.

٥ المتنبي، ديوان المتنبي، ت: محمد سعيد مولوى، (بيروت: المكتبة العربية، ١٩٧٨)، ص ٣٢٦.

٦ الأمالي الشجرية، ج٣، ص ٢٠٤.

ينصب فيقال: قام قياماً، وضاربٌ زيداً ".[1] وعليه فالأسماء غير الصريحة؛ أي المشتقة _اسم الفاعل واسم المفعول _ يتجمع فيها ما تفرق في الأسماء والأفعال، " فهي نقطة الالتقاء بينهما.فهي أسماء بدلالة دخول (أل) والتنوين عليها، وخصائص الأسماء الأخرى من جر وإضافة وإسناد، ولكنها في مقابل ذلك ترفع وتنصب كالأفعال تماماً وتكون إذ ذاك كالفعل دالة على الحال والاستقبال حتى تتم مشابهته للفعل لفظاً ومعنى."[2]

وعليه فإذا قلنا أُتبع الفعل الاسم أو العكس فالمقصود بالاسم هو المشتق _ اسم الفاعل واسم المفعول _ على وجه الخصوص.

---

١ الزجاجي، مجالس العلماء، ت: عبد السلام هارون، ص ٢٦٥ .الشايب. الخلط بين المستويات في المطابقة. ص ١٣.

٢ الشايب، الخلط بين المستويات في المطابقة، ص ١٤. الرضي، شرح الكافية، ج٣، ص ٤٨٥.

المبحث الثاني

المخالفة من حيث الجمل

١. إتباع الجملة الاسمية للجملة الفعلية والعكس:

الجملة الاسمية والفعلية نوعان مختلفان اختلاف الاسم والفعل، ولما كان العطف إنما يكون بين المتجانسين، كان من غير الجائز من حيث المبدأ عطف الجملة الاسمية على الفعلية أو العكس؛ لاختلاف أنواعهما، ولكن الأصل شيء وما يجري به الاستعمال اللغوي شيء آخر، وعموماً فقد اختلف النحاة بشأن هذه المسألة على ثلاثة أوجه، ذكرها ابن هشام في المغني [١] على النحو الآتي:

١_ الجواز مطلقاً:

وهو رأي أكثر النحاة وهذا يفهم من كلامهم في باب الاشتغال من أن النصب في نحو: (قام زيد وعمراً كلمته) أرجح من الرفع لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما. ويأتي في مقدمتهم الفراء حيث قال: " إن أكثر كلام العرب أن يقول: سواءٌ علي أقمت أم قعدت، ويجوز: سواء عليّ أقمت أم أنت قاعد ".[٢]

وهذا ما نص عليه المبرد أيضاً، قال في المقتضب: " كلُّ جملة بعدها جملة فعطفها عليها جائز وإن لم تكن منها، نحو: جاءني زيد، وانطلق عبد الله، وأخوك قائم، وإن تأتني آتك ".[٣]

وقال الرضي: " ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس، قال ابن جني: وذلك بالواو دون الفاء وأخواتها لأصالة الواو في العطف " [٤]، وأما المالقي فأجاز العطف بالواو والفاء، قال: " تقول: قام زيد وعمرو قائم، وزيدٌ قائم وقَعَدَ عمروٌ، وتقول عاطفاً بالفاء: زيدٌ قائمٌ فَضَربَ غلامهُ، وقام زيدٌ فأبوه منطلقٌ ".[٥]

---

١ ابن هشام، المغني، ص ٤٦١.

٢ الفراء، معاني القرآن، ج١، ص ٤٠١.

٣ المبرد، المقتضب، ج٣، ص ٢٧٩.

٤ الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص ٣٧٥.

٥ المالقي محمد بن الحسن (ت ٧٧١هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ت: أحمد محمد الخراط، (دمشق: دالر القلم، ١٤٠٥هـ)، ط٢، ص ٣٧٨ – ٤١٥.

٢ _ المنع مطلقاً:

وقد نُسب هذا الرأي إلى ابن جني؛ قال ابن هشام: " حكي عن ابن جني أنه قال في قول الهذلي: [١]

عاضَها الله غُلاماً بعدَما شابَتِ الأصداغُ والضِرسُ نَقِدْ

إن (الضرس) فاعل بمحذوف يفسره المذكور، وليس بمبتدأ ".[٢] وبالرجوع إلى كلام ابن جني وجدناه يقول: " عطف جملة من مبتدأ وخبر على أخرى من فعل وفاعل، أعني قوله (والضِرس نقِد) أي ونقِد الضِرْس ".[٣]

٣ _ الجواز مع التقييد:

ذهب بعض النحاة في هذه المسألة مذهباً وسطاً، فلم يمنعه البتة ولم يجزه مطلقاً، وإنما قيده بكون العاطف حرف الواو فقط دون سائر الحروف، وهو ماذهب إليه أبو علي الفارسي، وتابعه عليه تلميذه ابن جني، جاء في سر صناعة الإعراب: " فإن قيل ألست تجيز: قام زيد وأخوك محمد، فتعطف إحدى الجملتين على الأخرى وإن اختلفتا بالتركيب، فهلا أجزت أيضاً هذا في خرجت فإذا الأسد؟ فالجواب: أنه قد يجوز مع الواو لقوتها وتصرفها ما لا يجوز مع الفاء من الاتساع ".[٤]

فكلام ابن جني ينفي مانُسِب إليه من منعه العطف مطلقاً، ويعزز هذا ما ذكره ابن هشام في موضع آخر: الفاء في نحو: (خرجتُ فإذا الأسدُ) زائدة لازمة عند الفارسي... وعاطفة عند مبرمان وأبي الفتح[٥] وقال السيوطي: ويجوز عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس نحو: قام زيد وعمرو أكرمته، ومنعه ابن جني مطلقاً. (وثالثها) ـ أي من أحكام العطف ـ يجوز بالواو فقط، ولا يجوز بغيرها قاله الفارسيّ وبنى عليه منع كون

---

١ لسان العرب (نقد). وبلا نسبة في المغني، ص ٤٦١. الخصائص، ج١، ص ٤٤٣.

٢ ابن هشام، المغني، ص ٤٦١.

٣ ابن جني، الخصائص، ج١، ص ٤٤٣.

٤ ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج١، ص ٢٦٣.

٥ ابن هشام، المغني، ص ١٧٢.

الفاء عاطفة في (خرجت فإذا الأسد حاضر). [١]وأضعف هذه الآراء هو الرأي الثاني القائل بالمنع مطلقاً.

ونحن نميل إلى الرأي الأول وهو رأي الأكثرية، الذي يؤكده كلامهم في باب الاشتغال من أنه يجوز في نحو: (قام زيد وعمراً كلمته) النصب، والرفع، أي: (قام زيد وعمروٌ كلمته) وواضح أنه على الرفع يكون من عطف جملة اسمية على جملة فعلية.

أ_ عطف الجملة الاسمية على الفعلية:

من شواهد ذلك قوله تعالى:﴿ **فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ مِنْ بَيْنِهِمْ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا** ﴾ [مريم: ٣٧] حيث عطف جملة (فويل للذين كفروا) وهي اسمية على جملة (فاختلف) وهي فعلية بالفاء.[٢]

وقوله تعالى: ﴿ **سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ** ﴾[الأعراف: ١٩٣]. حيث عطف (وأنتم صامتون) وهي جملة اسمية على (أدعوتموهم) وهي جملة فعلية؛ ولم يقل: (أم صَمَتّم). قال الفراء: " وعلى هذا أكثر كلام العرب أن يقولوا: سواءٌ عليَّ أقمتَ أم قعدت، ويجوز: سواءٌ علي أقمت أم أنت قاعد ".[٣] أي أن الأكثر تشاكل المتعاطفين في الفعلية والاسمية.

وقد وضح أبو حيان مسوغات عطف الجملة الاسمية على الفعلية ودلالاتها بقوله: عطف الجملة الاسمية على الفعلية. لأنها في معنى الفعلية. والتقدير (أم صمتم) ولأن الفعل يشعر بالحدوث، واسم الفاعل يشعر بالثبوت والاستمرار فكانوا إذا داهمهم أمر معضل فزعوا إلى أصنامهم، وإذا لم يحدث بقوا ساكتين، فقيل: لا فرق بين أن تحثوا لهم دعاء وبين أن تستمروا على صمتكم فتبقوا على ما أنتم عليه من عادة صمتكم. وهي الحالة المستمرة، حيث عطف الجملة الاسمية (أنتم صامتون) على الجملة الفعلية (أدعوتموهم)، بـ (أم).[٤] ومثلها قوله تعالى: ﴿ **أَفَلَا تُبْصِرُونَ*أَمْ أَنَا خَيْرٌ** ﴾ [الزخرف:

---

١ السيوطي، الهمع، ج٣، ص ١٩٢.

٢ الزركشي، البرهان، ج٤، ص ١٢٨.

٣ الفراء، معاني القرآن، ج١، ص ٤٠١.

٤ أبو حيان، البحر المحيط، ج٤، ص ٤٣٩.

٥١ـ ٥٢] فـ (أنا خير) معطوفة على (تبصرون)، والتقدير: أفلا تبصرون أم تبصرون، ثم أقيمت الجملة الاسمية مقام الفعلية، والسبب مقام المسبب، لأنهم إذا قالوا له: (أنت خير) كانوا عنده بصراء.[١]

وقوله تعالى: ﴿قُلِ اللّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام:٦٤] عطف الاسمية بـ (ثم) لبيان قبح فعلهم.[٢]

ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ أَنَّىَ يَكُونُ لِي غُلاَمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ قَالَ كَذَلِكَ اللّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاء﴾ [آل عمران: ٤٠] حيث جاءت الجملة الأولى فعلية وذلك لأن الكبر يتجدد شيئاً فشيئاً فلم يكن وصفاً لازماً وكانت الثانية اسمية والخبر (عاقر) لأن كونها عاقراً أمر لازم لها لم يكن وصفاً طارئاً عليها، فناسب لذلك أن تكون الأولى جملة فعلية، وناسب أن تكون الثانية جملة اسمية. [٣]

وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَن جَاءكَ يَسْعَى*وَهُوَ يَخْشَى ﴾ [عبس: ٨ ـ ٩] حيث عطف جملة (وهو يخشى) على جملة (جاءك يسعى) وهذا جائز، وإن كان إعرابها حالاً أقوى. [٤]

ومنه قول كعب بن زهير:[٥]

بانت سعاد فقلبي اليوم متبول	**متيم إثرها لم يفد مكبولُ**
وما سعاد غداة البين إذ رحلوا	**إلا أغنٌّ غضيض الطرفِ مكحولٌ**

فعطف جملة (وما سعاد... إلا أغن) على جملة (بانت سعاد) في البيت الأول. قال ابن هشام: قوله: (وما سعاد) الواو عاطفة على الفعلية لا على الاسمية وإن كانت أقرب وأنسب لكون المعطوفة اسمية؛ لأن هذه الجملة لا تشارك تلك الجملة في السبب عن البينونة. [٦]

---

١ ابن هشام، المغني، ص٥٦.

٢ ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج٣، ص١٥٩.

٣ أبو حيان، البحر المحيط، ج٢، ص ٤٧١.

٤ أبو حيان، البحر المحيط، ج٨، ص ٤٩١.

٥ ابن هشام جمال الدين عبد الله الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، شرح قصيدة بانت سعاد، (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٧)، ط٣، ص ١٢. ديوان كعب، ص ٢٢٨.

٦ ابن هشام، شرح قصيدة بانت سعاد، ص ١٥.

ب_ عطف الجملة الفعلية على الاسمية:

كما عطفت الجملة الاسمية على الفعلية، كذلك عطفت الجملة الفعلية بدورها على الجملة الاسمية، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ۞ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ** ﴾[الأنعام: ٨٣ – ٨٤] قال أبو حيان: " والجملة من قوله (ووهبنا) معطوفة على قوله (وتلك حجتنا) عطف فعلية على اسمية "[١] . وذهب ابن عطية إلى أن جملة: (ووهبنا) عطف على (آتيناها) أي عدها من عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية، وأنكر عليه أبو حيان ذلك وقال: " ولا يصح هذا لأن (آتيناها) لها موضع من الإعراب، إما خبر، وإما حال. ولا يصح في (ووهبنا) شيء منهما ".[٢]

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿**قُل لاَّ أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَآئِنُ اللّهِ وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ** ﴾[الأنعام:٥٠] قال الزمخشري: " فإن قلت: (أعلم الغيب) ما محله من الإعراب؟ قلت: النصب عطفاً على محل قوله (عندي خزائن الله) لأنه من جملة المقول كأنه قال: لا أقول لكم هذا القول ولا هذا القول".[٣]

ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُم حَفَظَةً** ﴾[الأنعام: ٦١]

حيث عطف (ويرسل) على (وهو القاهر).[٤]

وقوله تعالى: ﴿**مِّن وَرَآئِهِ جَهَنَّمُ وَيُسْقَى مِن مَّاء صَدِيدٍ** ﴾[إبراهيم:١٦]حيث جاءت (ويسقى) معطوفة على الصفة قبلها عطف جملة فعلية على اسمية، فإن جعلت الصفة هي الجار والمجرور وعلقته بفعل كان من عطف فعلية على فعلية. [٥]وقوله تعالى: ﴿ **إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ** ﴾[غافر:٧١] في قراءة من نصب (السلاسل)، قال أبو حيان: " قرأ ابن عباس وزيد بن علي (والسلاسلَ) بالنصب على المفعول (يَسْحبُون) مبنياً للفاعل، وهو من عطف جملة فعلية على جملة اسمية ". [٦]

---

١ أبو حيان، البحر المحيط، ج٤، ص ١٧٧.

٢ أبو حيان، البحر المحيط، ج٤، ص ١٧٧.

٣ الزمخشري، الكشاف، ج٢، ص ٢٦.

٤ أبو حيان، البحر المحيط، ج٤، ص ١٥١.

٥ أبو حيان، البحر المحيط، ج٥، ص ٤٣٩.

٦ أبو حيان، البحر المحيط، ج٧، ص٤٥٥.

وقوله تعالى: ﴿ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ ﴾ [الفتح:٦] حيث عطف جملة (وغضب الله) على جملة (عليهم لعنة الله) عطف جملة فعلية على اسمية. [١]وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ ﴾ [لقمان: ٣٤] عطف جملة (ينزل الغيث) الفعلية على جملة (إن الله عنده علم الساعة) الاسمية. [٢]وقوله تعالى: ﴿ أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ الْمَالِ﴾ [البقرة:٢٤٧]حيث عطف جملة (ونحن أحق بالملك منه) على جملة (أنى يكون له الملك) وهذا العطف للدلالة على أنهم لما ذكروا أحقيتهم بالملك لم يحتاجوا إلى الاستدلال على ذلك؛ لأن هذا الأمر عندهم مسلم معروف، فهذا تسجيل منهم بأرجحيتهم عليه. [٣]ومما يحتمل أن يكون شاهداً على إتباع الجملة الفعلية للجملة الاسمية من الشعر قول طرفة: [٤]

جَنوحٌ دفِاقٌ عَنْدَلٌ ثم أُفْرِعَت   لها كتفاها في مُعالٍ مُصَعَّد

جنوح: خبر لمبتدأ محذوف تقديره هي، وجملة (أفرعت) معطوفة على الجملة الاسمية (هي جنوح) لا محل لها من الإعراب ".[٥] والواقع أنّ إتباع الجملة الاسمية للفعلية والعكس أسلوب لغوي له دلالته ودواعيه؛ ذلك أن المتكلم قد يقيم مرحلة من مراحل البناء في النص على نهج المفاجئة الماثلة في المخالفة بين الأساليب مما تتوق النفس إلى تلقيه من العطف أو تركه، فإذا به ينبه القارئ أو السامع بعكس ما هو متوقع أو قابل له، فيوظف أثر ذلك توظيفاً دلالياً يلقي بالقارئ في لذة قراءة النص وربما إعادة القراءة مرة أخرى.

٢ _ إتباع الجملة الخبرية للجملة الإنشائية والعكس:

كما اختلف في عطف الجملة الفعلية على الاسمية وبالعكس، اختلف كذلك في عطف الجملة الإنشائية على الخبرية **وبالعكس على وجهين:**

---

١ أبو حيان، البحر المحيط، ج٨، ص٩٢.

٢ أبو حيان، البحر المحيط، ج٧، ص١٩٠.

٣ ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج٢، ص ٤٦٩.

٤ طرفة بن العبد البكري، ديوان طرفة، شرح: كرم البستاني، (جدة: مكتبة السوادي للتوزيع، ٢٠٠٢)، ط٣، ص ٣٣.

٥ محمد علي طه الدرة، فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال، (جدة: مكتبة السوادي للتوزيع، ١٩٨٩)، ط٢، ج١، ص ٢٠٦

١_ المانعون: منع أكثر النحاة عطف الجمل المختلفة إنشاءً وخبراً؛ لأن اختلافهما هذا من كمال الانقطاع الذي يوجب الفصل بينهما. وممن قال بالمنع الفخر الرازي حيث قال في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَلاَ تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ**﴾ [الأنعام:١٢١] " هذه الجملة حالية، ولا يجوز أن تكون معطوفة لتخالفهما طلباً وخبراً، فتعين أن تكون حالية "[١] .وبيّن ابن هشام مختلف المواقف من هذه المسألة قائلاً: " منعه البيانيون، وابن مالك في كتاب التسهيل... وابن عصفور في شرح الإيضاح، ونقله عن الأكثرين، وأجازه الصفار بالفاء... وجماعة، مستدلين بقوله تعالى: ﴿ **وَبَشِّرِ الَّذِين آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ** ﴾". [٢]وقد صحّح ابن هشام منع المتعاطفين بين الجملة الخبرية والإنشائية، فقال: " لا يعطف الإنشاء على الخبر ولا الخبر على الإنشاء هذا قول الأكثرين وهو الصحيح ". [٣]

٢ _ المجيزون:وأما الذين أجازوا فأبرزهم الصفّار [٤] وأبو حيان[٥] والسيوطي، [٦] وقد صرح أبو حيان كثيراً بصحة العطف بين الإنشاء والخبر وأن ذلك مذهب " سيبويه " فيدفع مذهب المانعين ناقداً تأويل الزمخشري مما جاء في الذكر الحكيم من قبيل العطف، قال أبو حيان: " ... عطف الجمل بعضها على بعض ليس من شرطه أن تتفق معاني الجمل فعلى هذا يجوز عطف الجملة الخبرية على غير الخبرية... ذهب جماعة من النحويين إلى اشتراط اتفاق المعاني والصحيح أن ذلك ليس بشرط وهو مذهب سيبويه " .[٧]وقال السيوطي

---

١ الرازي فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين (ت ٦٠٦هـ)، مناقب الشافعي، ت: أحمد بدر صالح، (القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٤)، ط٢، ص ١٢٥.

٢ ابن هشام، المغني، ص ٤٥٨..

٣ ابن هشام، شرح قصيدة بانت سعاد، ص ٢١.

٤ ابن هشام، المغني، ص ٤٥٩.

٥ أبو حيان، البحر المحيط، ج١، ص ٢٤٨.

٦ السيوطي، الأشباه والنظائر، ج٢، ص ٢٢٩.

٧ أبو حيان، البحر المحيط، ج١، ص ٢٥٣ -٢٧٦ – ٣٦٥، وغير هذه المواضع كثير.

معللاً ذلك: " إذا كان التشاكل لا يُراعى في أكثر المفردات كان أجدر ألا يراعى في الجمل ".[١]وقد نُسِبَ المنع في هذا إلى سيبويه حين قال: " واعلم أنه لا يجوز: مَنْ عبدُ الله وهذا زيدٌ الرجلين الصالحين، رفعت أو نصبت، لأنك لا تثني إلاّ على من أثبته وعلمتَه، ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومَنْ لا تعلم فتجعلها بمنزلة واحدة، وإنما الصفة علمٌ فيمن قد علمته ".[٢] وقد خرَّج المجيزون عبارة سيبويه تخريجاً لصالحهم؛ فخرجها الصفار على أنها في منع صحة العبارة من جهة الوصف لا من جهة العطف، إذ إن الصفة إنما تكون لمن علم لا لمن جهل فاستفهم عنه، وليس فساد العبارة من عطف خبر على إنشاء فإنك إن أزلت الوصف هنا صحت العبارة مع بقاء العطف.[٣]

ولم يسلم ابن هشام للصفار ما ذهب إليه فقال: " لا حجة فيما ذكر الصفار إذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر أحدهما لأنه الذي اقتضاه المقام ".[٤] ولكن على الرغم من كل هذا الذي قاله ابن هشام وغيره، فإن عبارة سيبويه تحتمل ما ذهب إليه الصفار؛ وعليه فعطف الإنشائية على الخبرية وبالعكس بناء على استنباط الصفار أمر وارد من خلال عبارة سيبويه.وقد علّق محمد توفيق على موقف المانعين مستندين إلى فهمهم لعبارة سيبويه السابقة قائلاً: " فالصفار مستنبط ذلك من مقالة سيبويه بمفهوم المخالفة؛ وهذا السبيل في استنباط المعاني من النصوص له ضوابط، ومقالة سيبويه تحتمل أنه لم يخصص الوصف بعلة صحة العبارة بل ذكره من أنه كان بصدد وقوع الصفة على ما تجهل وليس بصدد صحة عطف الخبر على الإنشاء فعنايته هنا إلى بيان خاصية الوصف لا إلى بيان حكم العطف بين الإنشاء والخبر، فذكر الوصف هنا من باب ما يسمى بتخصيص الإثبات لا من باب تخصيص الثبوت ".[٥] وإذا كانت عبارة سيبويه السابقة مجال أخذ ورد

١ السيوطي، الأشباه والنظائر، ج٢، ص ٢٢٩.

٢ سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٦٠

٣ ابن هشام، المغني، ص ٤٦١.

٤ ابن هشام، المغني، ص ٤٦١.

٥ محمد توفيق محمد سعد، مسالك العطف بين الإنشاء والخبر، (القاهرة: مطبعة الأمانة، ١٩٩٣)، ص ٥٠.

بين النحاة فإن له عبارة صريحة في جواز عطف الجملة الإنشائية على الخبرية، وذلك على حسب ما ذكر أبو حيان أن سيبويه أجاز: (جاءني زيد ومن عمروٌ العاقلان) فعطف (من عمروٌ) على (جاء زيد). [١] ولكن ابن هشام ذكر أن أبا حيان قد أخطأ النقل عن سيبويه، وأن عبارة سيبويه هي: " مَنْ عبدُ الله وهذا زيدٌ الرجلين الصالحين ".[٢]

ومما استشهد به المجيزون على هذا النوع من العطف ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿**فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ۞ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ**﴾ [البقرة: ٢٤ – ٢٥]

فجملة (بشر) الإنشائية معطوفة على جملة (أُعدت) الخبرية، عند من أجازذلك، والمانعون رفضوا القول بالعطف ههنا، قال الزمخشري: " فإن قلت علام عطف هذا الأمر ولم يسبق أمر ولا نهي يصح عطفه عليه ؟ قلت: ليس الذي اعتمد بالعطف ثواب المؤمنين، فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين، كما تقول زيد يعاقب بالقيد والإرهاق، وبشّر عمراً بالعفو والإطلاق ".[٣]

وجوّز أن تكون جملة (وبشّر) معطوفةً على جملة (فاتقوا). أي من عطف الإنشاء على الإنشاء، وقد ردّ عليه أبو حيان أبلغ رد قائلاً: " لا يصح أن يكون قوله: (وبشر) معطوفاً على قوله (فاتقوا) جواب الشرط، وموضعه جزم، والمعطوف على الجواب جواب، ولا يمكن في قوله (وبشر) أن يكون جواباً، لأنه أمر بالبشارة مطلقاً لا على تقدير (إن لم تفعلوا)؛ بل أُمِرَ أن يبشر الذين آمنوا أمراً ليس مترتباًعلى شيء قبله ".[٤]

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿ **قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيّاً** ﴾[مريم: ٤٦]. فجملة (واهجرني) جاءت معطوفة على جملة (لأرجمنك) عند من أجاز ذلك. وأما المانعون فعدوها من عطف الإنشاء على الإنشاء، قال

١ أبو حيان، الارتشاف،ج٢، ص١٣٧.

٢ ابن هشام، المغني، ص ٤٦٠.

٣ الزمخشري، الكشاف، ج١، ص ١٠٩.

٤ أبو حيان، البحر المحيط، ج١، ص ٢٥٣.

الزمخشري: " فإن قلت علام عطفت (فاهجرني) ؟ قلت على معطوف عليه محذوف، يدل عليه لأرجمنك، أي فاحذرني واهجرني ".[١] وقد أنكر عليه أبو حيان ذلك فقال: " وإنما احتاج إلى حذف ليناسب بين جملتي العطف والمعطوف عليه، وليس ذلك بلازم عند سيبويه، بل يجوز عطف الجملة الخبرية على الإنشائية، فقوله (واهجرني) معطوف على قوله (لئن لم تنته لأرجمنك)، وكلاهما معمول للقول ". [٢]منه قوله تعالى: ﴿**وَلاَ تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ** ﴾ [الأنعام:١٢١] (وإنه لفسق) هذه الجملة معطوفة على ما قبلها، (ولا تأكلوا)، وجاز ذلك لأنَّ مذهب سيبويه_ وهو الصحيح _ أنه لا يُشتَرَطُ في عطف الجمل التوافق معنى.[٣] وهي عند المانعين جملة حالية.

وقوله تعالى: ﴿ **وَقَالُواْ يَا صَالِحُ ائْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِن كُنتَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ * فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ** ﴾ [الأعراف: ٧٧ ـ ٧٨] جملة (فأخذتهم) معطوفة على جملة (ائتنا) على تقدير قرب زمان الهلاك من زمان طلب الإتيان بالوعد. [٤]

وقوله تعالى: ﴿**يَا مُوسَى إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ * وَأَلْقِ عَصَاكَ** ﴾ [النمل: ٩_١٠] قال الزمخشري: " فإن قلت: علام عطف قوله (وألق عصاك)؟ قلت: على (بورك) " [٥] وردَّه أبو حيان، حيث قال: " وكأنه يرى في العطف تناسب المتعاطفين، والصحيح أنه لا يشترط ذلك، بل قوله: (ألق عصاك) معطوف على قوله: (إنه أنا الله العزيز الحكيم) عطف جملة الأمر على الجملة الخبرية، وقد أجاز سيبويه: جاء زيد ومن عمرو " [٦] قال ابن هشام: " وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه، وإنما قال ـ يقصد سيبويه ـ : واعلم أنه لا يجوز (من عبد الله وهذا زيدٌ الرجلين الصالحين) رفعت أو نصبت، لأنك لا تثني إلا على من أثبتَّه وعلمته، ولا يجوز أن تخلط مَن تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة، وقال

١ الزمخشري، الكشاف. ج٢، ص ٥١١.
٢ أبو حيان، البحر المحيط، ج٦، ص ١٨٣.
٣ السمين الحلبي، الدر المصون، ج ٣، ص ١٦٩.
٤ أبو حيان، البحر المحيط، ج٤، ص ٣٤٧.
٥ الزمخشري، الكشاف، ج٣، ص ١٣٤.
٦ أبو حيان، البحر المحيط، ج٧، ص ٦٩.

الصفار: لما منعها سيبويه من جهة النعت علم أنَّ زوال النعت يصححها، فتصرف أبو حيان في كلام الصفار فوهم فيه ".[1] ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ*تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ*يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ*وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصف: ١٠ ـ ١١ ـ ١٢ ـ ١٣] حيث عطف (وبشر) على (تؤمنون).[2]

وربما سهّل العطف هنا كون (تؤمنون) بمعنى (آمِنوا) فهو من عطف الإنشاء على الخبر لفظاً وعلى الإنشاء معنىً.[3]

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴾ [الكوثر:١_٢] فبالنسبة لهذه الآية انتقد ابن هشام الذين أجازوا عطف الإنشاء على الخبر والعكس بعدم استشهادهم بهذه الآية، قال في المغني: ...وإذ قد استدلا بذلك فهلا استدلا بقوله تعالى: (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ).[4] وقوله تعالى: ﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف: ٢٩]حيث عطف (وأقيموا) على جملة (أمر ربي بالقسط) أي قُل لأولئك المخاطبين أقيموا وجوهكم. والقصد الأول منه إبطال بعض ممّا زعموا أن الله أمرهم به بطريق أمرهم بضدّ ما زعموه ليحصل أمرهم بما يرضي الله بالتصريح. وإبطالُ شيء زعموا أن الله أمرهم به بالالتزام، لأن الأمر بالشيء نهي عن ضدّه.[5]

وقوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [هود: ٥٤]

قال الزمخشري: " فإن قلت: هلا قيل إني أشهد الله وأشهدكم. قلت: لأن إشهاد الله على البراءة من الشرك إشهاد صحيح ثابت في معنى تثبيت التوحيد، وأما إشهادهم فما هو إلا

---

١ ابن هشام، المغني، ص٤٦٠.

٢ ابن هشام، المغني، ص ٤٥٨.

٣ ابن هشام، المغني، ص ٤٥٩.

٤ ابن هشام، المغني، ص ٤٦٠.

٥ ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج٨، ص ٦٧.

تهاون بدينهم، ودلالة على قلة المبالاة بهم فحسب فعدل به عن لفظ الأول لاختلاف ما بينهما، وجيء به على لفظ الأمر بالشهادة".[1]

ومما ورد من الشواهد الشعرية عند من أجاز في هذا الموضع قول حسان بن ثابت:[2]

تُناغي غَزَالاً عنْدَ بابِ ابن عامرٍ   وكَحِّل أماقيكَ الْحِسَانَ بإثْمِدِ

ذكر ابن هشام أن هذا الشاهد من جملة ما اعتمد عليه المجيزون لعطف الانشاء على الخبر.[3]. وعلق على ذلك بأنه لا يسلم بالعطف إلا بعد الوقوف على ما قبل هذا البيت.

وقول امرئ القيس: [4]

وإن شفائي عَبْرَةٌ إن سَفَحْتَها   وهل عِنْدَ رَسمٍ دارسٍ منْ معوّلِ

وقد خرجه ابن هشام على أساس أنه عطف خبر على خبر، لأن الاستفهام ههنا إنكاري، فهو استفهام لفظاً وخبر معنى. [5]

ومما استدل به الصفار أيضاً على عطف الإنشاء على الخبر قول الشاعر:[6]

وقائلةٍ: خولانُ فانكِحْ فتاتهُمْ   وأكرُومَةُ الحيَّينِ خِلْوٌ كما هِيَا

على أساس أن التقدير: وقائلة: هذه خولان فانكح فتاتهم، فعطف الانشائية على الخبرية.[1]ويرى ابن عاشور ؛ أن الاختلاف بين الجملتين بالخبرية والإنشائية اختلاف

---

١ الزمخشري، الكشاف، ج٣، ص ١٣٤.

٢حسان بن ثابت، الديوان، ت: محمد بشير بن دية، بنغازي، ط٢، ٢٠٠٢، ص ١٣١. ورواية البيت في الديوان تختلف: فناغي لدى الأبيات حوراً نواعما. وعليه ليس في البيت شاهد. ابن هشام، شرح قصيدة بانت سعاد، ص ١٠. ابن هشام، المغني، ص ٤٥٩.

٣ ابن هشام، شرح قصيدة بانت سعاد، ص٢٢. وانظر مغني اللبيب، ص ٤٥٩.

٤ ابن هشام، شرح قصيدة بانت سعاد، ص٢٢. والبيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ص ١٤٤.

٥ ابن هشام، شرح قصيدة بانت سعاد، ص ١٠.

٦ سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٧٠.ابن هشام، المغني، ص ٤٥٩. البغدادي، الخزانة، ج ١، ص ٤٣٣.

لفظي لا يؤثر بين الجملتين اتصالاً ولا انقطاعاً؛ لأن الاتصال والانقطاع أمران معنويان وتابعان للأغراض فالعبرة بالمناسبة المعنوية دون الصيغة اللفظية وفي هذا سبب مقنع.[٢]
ولكن يبقى المجيزون لديهم حجة واضحة هو أن هذا عطف إنشاء على خبر ولو من جهة اللفظ؛ إذ لو كان المعنى هو الذي يقرر التركيب النحوي دائماً لكان يجوز لنا أن نقول في جواب الاستفهام التقريري (نعم) لأنه خبر في المعنى نحو: (**ألست بربكم**) ولكن العرب راعت اللفظ أكثر من المعنى فالتزموا الإجابة بـ (بلى) ولو راعوا المعنى لقالوا (نعم).

---

١ ابن هشام، المغني، ص ٤٥٩. البغدادي، الخزانة، ج ١، ص ٤٣٣.

٢ ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج٢٨، ص١٧٦.

المبحث الثالث

المخالفة بين المفردات والجمل

- إبدال الجملة من المفرد والعكس:

أجاز بعض النحاة إبدال الجملة من المفرد، قال ابن مالك: "وتبدل جملة من مفرد كقولك: عرفت زيداً أبو مَنْ هو. أي عرفت زيداً أبوّته".[1] كما أجاز ذلك ابن جني والزمخشري أيضاً.[2] ومما ورد من شواهد إبدال الجملة من المفرد قوله تعالى: ﴿ **وَانظُرْ إِلَى العِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا**﴾ [البقرة :٢٥٩] حيث جاءت جملة (كيف ننشزها) بدلاً من (العظام)، فتكون في محل جر من العظام.[3]وقوله تعالى: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا**﴾ [الأعراف: ١٨٧] جملة الاستفهام في موضع البدل من الساعة، والبدل على نية تكرير العامل، وذلك العامل معلق عن العمل، لأن الجملة فيها استفهام، ولما علق عن العمل وهو يتعدى بـ (عن) صارت الجملة في موضع نصب على إسقاط حرف جر، فهو بدل في الحقيقة على موضع (عن الساعة)؛ لأن موضع المجرور نصب.[4]

وقوله تعالى: ﴿ **مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ لاَ يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاء**﴾ [إبراهيم: ٤٣]حيث جاءت جملة (لا يرتد إليهم طرفهم) بدل من (مقنعي).[5] وقوله تعالى: ﴿ **وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْاْ مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ** ﴾ [النحل: ٣٠] فجملة (للذين أحسنوا) وما بعده بدل من (خيراً)، حكاية لقوله: (الذين اتقوا) أي قالوا هذا القول، فقدم عليه تسميته خيراً ثم حكاه.[6]

ومنه قوله تعالى: ﴿**وَلاَ تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلاَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ**﴾ [النحل: ١١٦].

---

١ ابن مالك، شرح التسهيل، ج٣، ص ٣٣٩.

٢ السيوطي، الهمع، ج٣، ص ١٥٤. ابن جني، المحتسب، ج٢، ص ١٦٥.

٣ أبو حيان، البحر، ج٢، ص٣٠٦.

٤ أبو حيان، البحر، ج٤، ص٤٣٤.

٥ العكبري، التبيان، ج٢، ص ٧٣.

٦ الزمخشري، الكشاف، ج ٢، ص ٦٠٣.

فجملة (هذا حلال وهذا حرام) بدل من الكذب، أو على إضمار فعل، أي: فتقولوا.[١]

وقوله تعالى: ﴿**أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ**﴾ [الغاشية: ١٧]جملة (كيف خلقت) بدل من (الإبل) بدل اشتمال، والمعنى: إلى الإبل كيفية خلقها.[٢] وقوله تعالى: ﴿ **أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَّن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاء مَّحْيَاهُم وَمَمَاتُهُمْ سَاء مَا يَحْكُمُونَ**﴾ [الجاثية: ٢١] قال الزمخشري: "والجملة التي هي (سواء محياهم ومماتهم) بدل من الكاف، لأن الجملة تقع مفعولاً ثانياً، فكانت في حكم المفرد، ألا تراك لو قلت: أن نجعلهم سواء محياهم ومماتهم كان سديداً، كما تقول: ظننت زيداً أبوه منطلق".[٣]وقوله تعالى: ﴿ **وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ**﴾ [الأنبياء:٣] فالكلام كله في محل النصب بدلاً من النجوى.[٤] فجملة (هل هذا إلا بشر مثلكم) بدل من النجوى.

وقوله تعالى: ﴿**مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ**﴾ [فصلت:٤٣] فـ (إن) وما عملت فيه بدل من (ما) وصلتها، على تقدير: ما يقال لك إلا إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم.[٥]ومما جاء من الشعر قول عمر بن أبي ربيعة:[٦]

إلى اللهِ أشكو بالمدينةِ حاجةً وبالشَّامِ أخرى كيفَ يلتقيانِ؟

الجملة الاستفهامية بدل من (حاجة وأخرى)، أي إلى الله أشكو حاجتين تعذُّر التقائهما، وبهذا قال ابن جني.[٧]

---

١ أبو حيان، البحر، ج٥، ص٥٤٤.

٢ابن هشام، المغني، ص ٢١٠ .

٣ الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٢٨٢ .

٤ الزمخشري، الكشاف، ج ٣، ص ٩٨ . وانظر شرح التسهيل، ج٣، ص ٣٤٠.

٥ ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٣، ص ٣٤٠ .

٦عمر بن أبي ربيعة، الديوان، ص ٢٢٦.

٧ ابن هشام، المغني، ص ٤٠٨. ابن مالك، شرح التسهيل، ج٣، ص ٣٤٠. السيوطي، الهمع، ج ٣، ص١٥٤.

ومنه أيضاً قول الشاعر: [١]

لقد أذهلتني أمُّ سَعْد بكلمةٍ ... أتصبرُ يومَ البينِ أم لسْتَ تَصبْرُ؟

فالجملة الاستفهامية التي بعد (كلمة) أي: (أتصبر...) بدل منها، لأن الكلمة هنا بمعنى الكلام. [٢]

ومنه أيضاً قول الفرزدق: [٣]

لما دنا مني سمعت كلامه ... من أنت لاقيت أمر سرور

فجملة (من أنت...) بدل من (كلامه).

ومما ورد من إبدال المفرد من الجملة قوله تعالى: ﴿ **الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجَا** ﴾ [الكهف: ١] يمكن أن يكون قوله (قيماً) بدلاً من قوله (ولم يجعل له عوجاً) أي جعله مستقيماً قيماً، ويكون بدلاً مفرداً من جملة، كما قالوا في (عرفت زيد أبو من) إنه بدل جملة من مفرد. [٤]

قال أبو حيان: "قال صاحب حل العقد: يمكن أن يكون قوله: (قيماً) بدلاً من قوله: (ولم يجعل له عوجاً) أي جعله مستقيماً قيماً، ويكون بدلاً مفرداً من جملة، كما قالوا في: عرفت زيداً أبو من هو: إنه بدل جملة من مفرد، وفيه خلاف". [٥]

---

١ ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٣، ص ٣٤٠. وانظر المغني، ص ٤٣٥.

٢ ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٣، ص ٣٤٠. وانظر المغني، ص ٤٣٥.

٣ الفرزدق، الديوان، ص ٣٢٧.

٤ أبو حيان، البحر المحيط، ج٦، ص ٩٤.

٥ أبو حيان، البحر، ج٢، ص٣٧٥.

الفصل الثاني

المخالفة في الإعراب

المبحث الأول

التوكيد

أ ـ الحمل على الجوار:

الحمل على الجوار ينظر إليه كثير من النحاة على أنه خطأ نظير الإقواء في الشعر[١] ومن ثم فلا يقع في القرآن الكريم، ولا في الفصيح من أقوال العرب. والخفض على الجوار يأتي في النعت كثيراً وفي التوكيد نادراً، قال ابن هشام: " والذي عليه المحققون أن خفض الجوار لم يسمع إلا في النعت على القلة وقد جاء في التوكيد في بيت على سبيل الندرة وأنشد قول أبي الغريب: [٢]

يا صاحِ بلغ ذوي الزَّوجاتِ كُلِّهِمُ ... أَنْ ليس وَصْلٌ إذا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ

الشاهدَ فيه قوله (كلهم) فالرواية بجر (كل) مع أنها توكيد (لذوي) المنصوب على المفعولية والتوكيد يتبع المؤكد في إعرابه، فكان حقه أن ينصب (كلا) لذلك، لكنه لما وقع مجاوراً (للزوجات) المجرورة بالإضافة جره لمناسبة الجوار..[٣] وقال صاحب الخزانة: " وزعم أبو حيان في (تذكرته) و تبعه ابن هشام في (المغني) أنّ الفراء سأل أبا الجرّاح فقال: أليس المعنى ذوي الزوجات كلّهم؟ فقال: بلى، الذي تقوله خيرٌ من الذي نقول. ثم استنشده البيت فأنشده بخفض كلّهم ".[٤]

---

١ انظر النحاس، إعراب القرآن، ج٢،ص ٩.

٢ ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٦٤٦. البغدادي، الخزانة، ج٥، ص ٨٨. السيوطي، الأشباه والنظائر، ج١، ص ١٥٦. الشذور، ص ٣٣١.

٣ ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٧٦١.

٤ البغدادي، الخزانة، ج٥، ص٩١.

وذكر الشنقيطي أنّ الجمهور من البصريين والكوفيين أثبتوا الجر بالمجاورة للمجرور في النعت والتوكيد. [1]

وقد أجازابن هشام وقوعه في عطف البيان أيضاً قياساً على النعت والتوكيد؛ قال بهذا الخصوص: " لا يمتنع في القياس الخفض على الجوار في عطف البيان لأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع ".[2]

وقد أثبته بعضهم في العطف أيضاً. وأنكر ابن هشام الخفض على الجوار في العطف لأن العاطف يمنع التجاور، وقد نص قائلاً: " والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلاً وفي التوكيد نادراً ولا يكون في النسق لأن العاطف يمنع من التجاور" [3] ولم يرد منه سوى شاهدين في باب التوكيد أحدهما شعري والآخر نثري.

ومما يمكن حمله على الجوار في باب التوكيد ما جاء في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم" فصلوا قعوداً أجمعين "[4] حيث ورد التوكيد منصوباً، فبعضهم أعربه حالاً. ولكن يمكن حمله على أنه توكيد ونصب للمجاورة مع (قعوداً). وحمله على المجاورة أفضل؛ في رأينا لأن (أجمعين) من ألفاظ التوكيد المعنوي التي لا تكون إلا معرفة، وخروجها عن التوكيد ومجيئها حالاً نكرة قليل، فالحمل على الأكثر هو الأولى.

والخفض على الجوار ليس له من تفسير سوى أنه من قبيل المناسبة اللفظية ويؤيد هذا ما ذهب إليه تمام حسان، في أن الحمل على الجوار كان بسبب ناحية جمالية فبصدد تعليقه على جرّ (خرب) من قول العرب (هذا جحر ضب خربٍ) قال: "وكان الداعي إلى ذلك داعياً موسيقياً جمالياً هو المناسبة بين المتجاورين في الحركة الإعرابية وقد سماه النحاة المجاورة ".[5]

---

[1] أحمد بن الأمين الشنقيطي، الدرر اللوامع على همع الهوامع للسيوطي، ت: عبد العال سالم مكرم، (الكويت: دار البحوث العلمية، ١٤٠١)، ج٢، ص ٧٣.

[2] ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٣٣٢.

[3] ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٧٦١.

[4] السجستاني أبو حاتم (ت ٦٤٣هـ)، كتاب السنن، ت:محمد عوامة، (دار القبلة بجدة والريان ببيروت والمكية بمكة،١٩٩٨)، ج١، ص٤٣٥، الحديث رقم[٦٠٣]

[5] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، (عالم الكتب، ١٩٩٨)، ط٣، ص ٢٣٤.

والمناسبة اللفظية مرغوب فيها لما تؤمنه من وقع موسيقي محبب؛ قال ابن الصائغ: "اعلم أن المناسبة أمر مطلوب في اللغة العربية، يرتكب لها أمور من مخالفة الأصول".[١]

فإذا كان هناك من تعليل لجر التوكيد فليس ثمة تعليل سوى المجانسة اللفظية مع المجرور قبله، والمناسبة اللفظية أمر مرغوب فيه، خاصة في الشعر؛ لأنه موسيقى ولذلك كثيراً ما يضحى بالقاعدة ـ مع وضوح المعنى ـ لخدمة الناحية الموسيقية في الكلام.

ب_ الحمل على المحل:

إذا كان التوكيد ـ في باب النداء ـ مفرداً، أي غير مضاف ولا شبيهاً بالمضاف جاز نصب التابع مراعاة لمحل المنادى، وجاز ضمه مراعاة للفظ المنادى، سواء أكانت ضمته ظاهرة أم مقدرة؛ لأنه يشبه المرفوع من حيث عروض الحركة. فنقول: يا تميمُ أجمعون، وأجمعين. وقد نسب إلى الفراء أنه لا يجيز في التوكيد بالمفرد إلا النصب فعلى رأيه لا يجوز أن نقول إلا: يا تميم أجمعين.[٢] وذهب الأخفش إلى أن تابع النكرة المقصودة من التوكيد لا يجوز فيه إلا الرفع فتقول: يا رجالُ أجمعون .[٣]والذي عليه الجمهور أنه يجوز فيه الأمران، سواء أكان التوكيد معنوياً أم لفظياً. قال رؤبة: [٤]

إني وأسطارٍ سُطِرْنَ سَطْرا لَقَائِلٌ يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا

وأكثر النحويين يعدون هذا من عطف البيان لا التوكيد، والصحيح أنه توكيد كما ذكر الرضي الذي عدّ (نصر) الثاني المروي بالرفع والنصب توكيداً لفظياً لـ (نصر) الأول.مرة على اللفظ، وأخرى على المحل، وأنكر على من ذهب إلى أنه بدل أو عطف بيان قائلاً: "وفي جعل أبي علي، وجار الله: (يازيد زيدُ) بدلاً، وجعل سيبويه إياه عطف بيان نظر؛ لأن البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الأول، من غير معنى التأكيد، والثاني فيما نحن فيه لا يفيد إلا التأكيد". [٥]

---

[١] السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج٣، ص ٢٩٦. الشايب، الخلط بين المستويات في المطابقة، ص ٢٠.

[٢] أبوحيان الارتشاف، ج٣، ص ١٣١.

[٣] المرجع نفسه.

[٤] رؤبة، ديوان رؤبة، تصحيح: وليم بن الورد، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٠)، ص ٥٨.

[٥] الرضي، شرح الكافية، ج١، ص٣٣٠.

المبحث الثاني

النعت

أ_ الحمل على الجوار:

الحمل على الجوار وموقف العلماء منه:

اختلف علماء العربية في الحمل على الجوار، فمنهم من اعترف بوجوده في كلام العرب وساق من الشواهد ما يتد به رأيه ويقويه، ومنهم من أنكر وجوده أصلاً، وحاول تخريجه بطريقة تجعله ينسجم وقواعد اللغة، ومنهم من وقف منه موقفاً بين بين، وفيما يأتي تفصيل ذلك:

أولاً: المجيزون:

يشترط المجيزون للجر بالمجاورة شرطاً واحداً وهو عدم اللبس، وقد ذهب بعضهم إلى أنه مقيس عند سيبويه، سماع عند الفراء. [١] و الصحيح أنه ليس بقياس عند سيبويه، جاء في الكتاب: "ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام: هذا جحر ضبٍ خربٍ، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس."[٢] ومعنى هذا أن الجر ليس بقياس.وممن قال بوقوعه في القرآن الكريم وكلام العرب؛ الأخفش الذي ذكر ذلك في أثناء تخريجه لقراءة من قرأ (وأرجلكم) بجر الأرجل، قال: ويجوز الجر على الإتباع وهو في معنى الغسل، نحو: هذا جحرُ ضبٍ خربٍ، والنصب أسلم وأجود من هذا في الاضطرار.[٣]

ومن المجيزين له كذلك؛ أبو عبيدة؛ معمر بن المثنى،[٤] والزجاج الذي أدرجه في باب المطابقة والمشاكلة، قال في إعراب القرآن: " وباب المطابقة باب حسن جداً على ما حكى

---

١ حاشية الصبان، ج٣، ص٤٣.

٢ سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٤٣٦.

٣ الأخفش، معاني القرآن، ج١، ص ٢٥٥.

٤ أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ)، مجاز القرآن، ت: محمد فؤاد سزكين، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٥٤)، ج١، ص ١٥٥.

سـيبويه: هـذا جحـرُ ضـبٍ خـربٍ فتركـوا الرفـع في (خـرب) وجـروه حرصـاً علـى المطابقة ".[1] ولكنه أنكر وقوعه في القرآن الكريم حيث قال: " فأما الخفض على الجوار فلا يكـون في كلمـات الله ".[2] وقـد قـدمنا أن سـيبويه أقـرّ بوجـوده، ولكنـه وصـفه بالقلـة والشذوذ، وقد أثبته غير واحد من المتأخرين، كالأنباري الذي تـابع سـيبويه فيـه فوصـفه بأنه قليل يقتصر فيه على السماع ولا يقاس عليه لقلته. وقال ابن يعيش: " ومما يدل علـى رعايتهم جانب القرب والمجاورة أنهم قالوا: جحر ضبٍ خربٍ، ومـاءُ شـنٍ بـاردٍ فـأتبعوا الأوصاف إعراب ما قبلها وإن لم يكن المعنى عليه ".[3]

ومن المجيزين لهذه الظاهرة أيضاً أبو البقاء العكبري قال بهذا الخصوص: " أجـرت العـرب كثيراً من أحكام المجاورة على المجاور له حتى في أشياء يخالف فيها الثـاني الأول في المعنـى كقولهم: جحرُ ضبٍّ خربٍ، وكقولهم إني لآتيه بالغدايا والعشايا والغـداة لا تجمـع علـى غدايا، ولكن جاز من أجل (العشايا) وهو كثير".[4] وقد خَرَّجَ عليـه بعضـاً مـن الآيـات القرآنية [5]، وقال إنه لا يمتنع وقوعه في القرآن لكثرته. وأكثـر مـن ذلـك فإنـه قـد خـرّج النصب والرفع والجر في (كل) المؤكدة في نحو: جـاء القـوم كلُّهـم ورأيـت القـوم كُلَّهـم، ومررت بالقوم كلِّهم، على أساس المجاورة قائلاً: وللمجاورة أثر، ألا تـرى أن (كـلا) لمـا جاورت المنصوب والمجرور حملت على ما قبلها، ولا سبب إلا الجوار.[6]

وقد ذهب بعض متفقهة الشافعية إلى أن الإعراب على المجاورة لغة ظاهرة، وحملـوا عليـه بعض الآيات القرآنية الكريمة.[7]

---

١ الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السّري (ت ٣١٠هـ)، معاني القرآن وإعرابه، ت: عبد الجليل عبده شلبي، (بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٨)، ص ٣٨٠.

٢ الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه، ج٢، ص١٥٣.

٣ ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص ٧٩.

٤ العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص ٢٥٧.

٥ العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ص ٢٥٧_ ٣٤٠.

٦ السيوطي عبد الرحمن جلال الدين (ت ٩١١هـ)، الأشباه والنظائر، وضع حواشيه: غريد الشيخ، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١)، ج١، ص ١٥٩.

٧ البغدادي، الخزانة، ج٥، ص٨٨.

ثانياً: المانعون:

يعد أبا جعفر النحاس ـ من وجهة نظري ـ من أبرز المنكرين لهذه الظاهرة و قد سجل موقفه هذا في كتابه: (إعراب القرآن) بقوله: "وهذا القول غلط عظيم لأن الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه وإنما هو غلط ونظيره الأقواء".[١]

ومنهم أيضاً أبو الفتح عثمان بن جني والسيرافي؛ وقد نص ابن هشام على ذلك قائلاً: "أنكر السيرافي و ابن جني الخفض على الجوار؛ وتأوَّلا قولهم: (خربٍ) بالجر على أنه صفة لضب".[٢]

وقد خرج السيرافي (خرب) من قولهم: (هذا جحر ضب خرب)، أن الأصل: هذا جحر ضب خربٍ الجحرُ منه، ثم أضمر الجحر فصار (خرب).[٣] وهذا ضعيف لأن الصفة إذا رفعت ضميراً مستتراً جرت على ما قبلها لفظاً ومعنى.

وكذلك فعل ابن جني حيث خرج قولهم: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) على أن الأصل: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ جُحرُه) ثم نقل فصار (خرب الجحُر) ثم حذف.[٤] ثم نراه يقول في موضع آخر: ويدلك على أن الشيء إذا جاور الشيء دخل في كثير من أحكامه لأجل المجاورة... وقد دعاهم قرب الجوار إلى أن قالوا: هذا جحر ضب خرب، جروا (الخرب) وهو صفة للأول، وأنشدوا قول الحطيئة:[٥]

**فإيَّاكم وحَيَّةَ بَطْنِ وادٍ		هَمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لكم بسي**

جر (هموز) وهو من وصف الحية لمجاورته لـ (واد) . وقد خطأهما أبو حيان قائلاً: "ومذهبهما خطأ من غير وجه؛ لأنه يلزم أن يكون الجحر مخصصاً بالضب، والضب

١ النحاس أبو جعفر (ت ٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، ت: زهير غازي زاهد، (بيروت: مكتبة النهضة العربية وعالم الكتب، ١٩٨٨) ط ٣، ج٢، ص ٩.

٢ ابن هشام، المغني، ص ٦٧٤.

٣ السيوطي، الهمع، ج٤، ص ٣٠٥

٤ ابن جني، الخصائص، ج١، ص ٤٠٣. السيوطي، الهمع. ج٤، ص ٣٠٥.

٥ الحطيئة، ديوان الحطيئة، شرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، ت: نعمان أمين طه، (القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٨٧)، ص ١٣٣.

مخصص بخراب الجحر المخصص بالإضافة إلى الضب، فتخصيص كل منهما متوقف على صاحبه، وهو فاسد للدّور، ولا يوجد ذلك في كلام العرب؛ أعني لا يوجد مررت بوجهِ رجل حسن الوجه، ولا حسن وَجْهِهِ، ولأنه من حيث أجرى الخرب صفة على الضب لزم إبراز الضمير لئلا يُلبس، وقد فرق سيبويه بين حسن الوجه وحسن".[1] ومثل أبي حيان ضعّف ابن هشام ما ذهبا إليه على أساس أن استتار الضمير في الصفة الجارية على غير من هي له لا يجوز عند البصريين وإن أمن اللبس.[2]

ومن هؤلاء من منعه في السعة والاختيار وأقرّ بوجوده شذوذاً في الضرورة الشعرية، وقد تقدم قول سيبويه في ذلك. واتباعاً لسيبويه ذهب هذا المذهب كثير من النحاة منهم السيرافي حيث قال: "وقد يجوز أن يكون الجزم أيضاً على المجاورة للمجزوم كما قالوا: هذا جحر ضب خرب".[3] وابن الحاجب الذي قال: "لم يأت الخفض على الجوار في القرآن ولا في الكلام الفصيح وإنما هو شاذ في كلام من لا يؤبه له من العرب"[4]

ومنهم أيضاً أبو حيان الأندلسي الذي قال: ومما لم يتبع النعت فيه المنعوت قول العرب: هذا جُحرُ ضبٍ خربٍ وحقه الرفع لأنه وصف للجحر لا للضب، لكنه جر لمجاورته المجرور، وهذا الذي يقولون فيه الخفض على الجوار وجاء من ذلك عدة أبيات.[5] وقال أيضاً: "والعرب تراعي القرب مع فساد المعنى في نحو قولهم: هذا جحر ضب خرب... وأكثرهم يعتقده مخصوصاً بالمجرور وقد جاء في المرفوع".[6] والجر على الجوار من وجهة نظره في غاية الشذوذ.[7] وابن هشام الأنصاري الذي نص قائلاً: "المجرور للمجاورة وهو

---

[1] البغدادي، الخزانة، ج٥، ص٨٧.

[2] ابن هشام، المغني، ص ٣٢٣. وانظر الخزانة، ج٥، ص٨٧.

[3] السيرافي أبو سعيد (ت ٣٦٨هـ)، ضرورة الشعر تحقيق:رمضان عبد التواب، (بيروت: دار النهضة العربية،١٩٨٥)، ص ١٢٣ باب الحذف،حذف الإعراب.

[4] ابن الحاجب جمال الدين (ت ٦٤٦هـ)،أمالي ابن الحاجب النحوية، ت: هادي حسين حمودي، (بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٥)، ج١، ص ١٥٠.

[5] أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٥٨٢.

[6] أبو حيان الأندلسي، تذكرة النحاة، ص ٣٤٦.

[7] أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج٨، ص ١٧٤.

شاذ، والحمل على المجاورة حمل شاذ فينبغي صون القرآن عنه".[١] وإذا كان قد أنكر وقوعه في القرآن الكريم فإنه قد أثبت وجوده في كلام العرب؛ وذلك حيث يقول: والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلاً وفي التوكيد نادراً ولا يكون في النسق لأن العاطف يمنع من التجاور.[٢] وأجاز وقوعه في عطف البيان قياساً على النعت والتوكيد؛ قال: "نعم لا يمتنع في القياس الخفض على الجوار في عطف البيان لأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع".[٣]ومن هؤلاء الإسفراييني أيضاً الذي قصره على المجرور قائلاً: "الحمل على الجوار لا يقاس عليه ولا يكون في غير المجرور".[٤]

وأما البدل فذكر أبو حيان أنه لم يحفظ في كلام العرب، ولا خرّج عليه أحد من العلماء شيئاً، وذلك لأن البدل على حسب ما يرى كثير من النحاة معمول لعامل آخر لا للعامل الأول، ولذلك يجوز ذكره إذا كان حرف جر بإجماع، وربما كان ذكره واجباً أحياناً خاصة إذا كان رافعاً أو ناصباً. ففي جواز إظهاره خلاف، ومن ثم بعدت مراعاة المجاورة، ونُـزِّل المقدر الممكن إظهاره منزلة الموجود فصار من جملة أخرى.[٥]

و بناء على هذا الذي قدمناه، يتبين لنا أن قول الآلوسي: ولم ينكره إلا الزجاج. وإنكاره مع ثبوته في كلامهم يدل على قصور تتبعه، ومن هنا قالوا المثبت مقدم على النافي [٦] قاصر و غير دقيق، فهناك من أنكره غيره.

---

[١] ابن هشام جمال الدين عبد الله الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، شرح شذور الذهب، (دار الهجرة، مؤسسة الطباعة والنشر)، ط٣، ص ٣٣٢.

[٢] ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٧٦١.

[٣] ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٣٣٢.

[٤] شرح الفريد، ص ٣٦٧.

٥ البغدادي، الخزانة، ج٥، ص٩٣.

[٦] الآلوسي أبو الفضل شهاب الدين محمود شكري (ت ١٢٧٠هـ)، الضرائر وما يسوغ للشاعر، ت: محمد بهجة الأثري، (دار الآفاق العربية، ١٩٩٨)، ص ٢٥٤.

ثالثاً: المجيزون له بقيود:

ويتقدم هؤلاء الخليل بن أحمد؛ وقد خرج على أساسه كثير من الآيات.[1] ولكنه فيما نقل عنه كان لا يقر بوجوده إلا في حالة الجر ولا يجيزه، إلا إذا كان المتجاوران متساويين في التعريف والتنكير والتأنيث والتذكير والإفراد والجمع، وقد عارضه سيبويه فيه [2]، كما أسلفنا. ومنهم أبو زكريا الفراء فقد نُقِل عنه قوله: لا يخفض بالجوار إلا ما استعملته العرب كذلك فلا يقاس على ما استعمل مالا يستعمل. فلو قيل: هذه جحرة ضب خربة لم يجز إلا الإتباع للجحرة لأن الخفض على الجوار لم يسمع إلا في التوحيد خاصة.[3]

وكذلك الزجاج الذي أدرجه في باب المطابقة والمشاكلة، قال في إعراب القرآن: "وباب المطابقة باب حسن جداً على ما حكى سيبويه: جحر ضب خرب فتركوا الرفع في (خرب) وجروه حرصاً على المطابقة".[4] ولكنه أنكر وقوعه في القرآن الكريم حيث قال: "فأما الخفض على الجوار فلا يكون في كلمات الله".[5]

وقد أفرد محمود شكري الآلوسي صفحات من كتابه (الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر) على الرغم من أنه لا يعد الجر على الجوار من الضرائر، ولكنه أدرجه ضمن الضرائر اتباعاً من لمن عده كذلك، قال بهذا الخصوص: "جر الجوار مسموع مطلقاً عن العرب ووارد في فصيح الكلام، وقد عقد النحاة لذلك باباً على حِدَتِهِ لكثرته ولما ورد فيه من المشاكلة، وقد كثر في الفصيح حتى تعدوا عن أعتباره في الإعراب إلى التثنية والتأنيث وغير ذلك، وكلام ابن الحاجب وأمثاله في هذا المقام لا يُعْبأ به".[6]

---

[1] الخليل، الجمل، ص ١٩٦_ ١٩٧.

[2] الأعلم الشنتمري،تحصيل عين الذهب، مطبوع على هامش الكتاب لسيبويه، ج١، ص ٢١٧.

[3] أبو حيان الأندلسي، الارتشاف، ج٢، ص ٥٨٣.

٤ الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السّري (ت ٣١٠هـ)، معاني القرآن وإعرابه، ت: عبد الجليل عبده شلبي، (بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٨)، ص ٣٨٠.

٥ الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه، ج٢، ص١٥٣.

[6] الآلوسي، الضرائر وما يسوغ للشاعر، ص١٨١.

الجر بالجوار:

أ- في الشعر:

من أبرز الأمثلة على الجر بالجوار قول امرئ القيس: [١]

كَأَنَّ ثَبِيراً في عَرانِينِ وَبْلِهِ كبيرُ أُناسٍ في بِجاد مُزَمَّلِ

جر (مزمّل) مع أنه نعت لـ (كبير) المرفوع؛ وذلك للمجاورة للمجرور (بجاد) ـ على حد قول القدماء ـ والصواب في رأينا أن الجر كان مراعاة للقافية، أو هو للأمرين معاً، فلو رفعت القافية على حسب ما تقتضيه القواعد النحوية لأدى ذلك إلى خلل موسيقي في القافية، فضحى الشاعر بالحركة الإعرابية، وأخلّ بالقاعدة لصالح الناحية الموسيقية، والشعر موسيقى أولاً وأخيراً.

ومن ذلك قول دريد بن الصمة: [٢]

فَجِئْتُ إِلَيْهِ والرماحُ تَنُوشُهُ كَوَقْعِ الصَّياصِي في النَّسِيجِ المُمَددِ

فَدَافعتُ عَنْهُ الخيْلَ حتى تَبَدّدَتْ وحتى عَلاني حالكُ اللونِ أسودِ

(أسود) صفة لـ (حالك اللون) و (أسود) مجرور بدليل الروي، و(حالك اللون) مرفوع لأنه فاعل (علاني) ولكنه جرّ(أسود) لكونه بجوار (اللون) المجرور بالإضافة، وكثير من العلماء يهونون الأمر في الإقواء ولا يعدونه عيباً قبيحاً، وقد جاء البيت في الأصمعيات (أسودُ) بالرفع وهو إقواء.[٣]

ومنه قول عنترة: [٤]

كَذَبَ العَتيقُ ومَاءُ شَنّ بَارِدِ إنْ كُنْتِ سَائِلتي غَبُوقاً فاذْهَبي

---

[١] امرئ القيس، ديوان امرئ القيس، ص ٢٥.

[٢] دريد بن الصمة، ديوان دريد، ت: حنا جميل حداد، (بيروت: مطبعة النهضة، ٢٠٠٢)، ص ٤٥_ ٥٢.

[٣] المرزوقي أبي علي أحمد بن محمد (ت ٤٢١هـ)، شرح ديوان الحماسة، نشره: أحمد أمين وعبد السلام هارون، (بيروت: دار الجيل، ١٩٩١)، ج٢، ص ٨١٧. ابن جني، المنصف، ج٣، ص ٧٨ الأصمعي، الأصمعيات، ص ١٠٩.

[٤] عنترة بن شداد، ديوان عنترة، ت: محمد سعسد مولوى، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٣)، ص ٢٨١.

فخفض (بارد) لمجاورته لـ (شن) المجرورة والوجه رفعه لأنه صفة لـ (ماء) لأن الشن لا يوصف بالبرودة .و منه قول الحطيئة: [١]

فإياكُمْ وحَيَّةَ بَطنِ وادٍ هَموزِ النَّابِ ليس لَكُمْ بسىّ

حيث جاء النعت وهو: (هموز الناب) مجروراً مع أنه نعت للحية المنصوبة، وقد جر الشاعر هذه الكلمة لأنها في مجاورة كلمة مجرورة وهي قوله (وادٍ) و (الهموز) مؤنثة لكونها صفة للحية، والوادي مذكر، فدل على أنه لا يلزم للجر على المجاورة أن يكون المتجاوران متساويين في التذكير والتأنيث كما ذهب إلى ذلك الخليل بن أحمد، بل يجوز تخالفهما في التذكير والتأنيث، وفي التعريف والتنكير، وفي الإفراد والتثنية والجمع؛ فقد جرت (هموز) هنا لمجاورتها (الواد)، مع اختلاف المضاف والمضاف إليه تذكيراً وتأنيثاً. [٢] والأفضل أن نقول إن الجر ههنا إنما هو لمناسبة صوتية جمالية بحتة، هي التجانس اللفظي مع الكلمة السابقة.

ومنه قول الأخطل: [٣]

جَزَى الله فيها الأَعْوَرَيْنِ مَلامَةً وفروةَ، ثَفْرَ الثَّورَةِ المُتَضَاجِمِ

حيث خفض (المتضاجم) وكان حقه النصب، لأنه من صفة الثفر، لكنه خفضه على الجوار.: [٤]

كأن نَسْجَ العَنْكَبُوتِ المرْمَلِ

فخفض (المرمل) على الجوار، وكان ينبغي أن يقول (المرملا) لكونه وصفاً للنسج لا للعنكبوت.

وقول الشاعر: [٥]

والمُطْعِمِيْنَ إذا هَبَّتْ شَامِيَةً تُزْجِي الجَهَامَ سَدَيفَ المُرْبِعِ الوَارِي

---

[١] الحطيئة، الديوان، ص١٣٩.

[٢] ابن جني، الخصائص، ج٣، ص ٢٢٠. البغدادي، خزانة الأدب، ج٥، ص١٠٠.

[٣] الأخطل، ديوان الأخطل، ص ٥٩٢.

[٤] العجاج، ديوان العجاج، ت: عزة حسين، (بيروت: عالم الكتب ١٩٧١)، ص ١٥٨.

[٥] البغدادي، الخزانة، ج٥، ص٩٨.

فجر (الواري) لمجاورته للمجرور، ولأجل القافية المجـرورة مـع أنـه نعـت لــ (سـديف) المنصوب.

وقول ذي الرمة: [١]

كَأنَّما ضَربتْ قُدام أَعيُنها قُطْناً بِمُسْتَحصدِ الأوتارِ مَحلُوْجِ

حيث جر (محلوج) لمجاورته للمجرور، ولاعتبارات القافية أيضاً، مـع أنـه نعـت لمنصـوب وهو (قطن).وقد جاء الرفع على المجاورة أيضا ومنه قول المتنخل الهذلي: [٢]

السالكُ الثغرةِ اليقظانِ سالكُهَا مَشْيَ الهَلوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ

فالشاهد في هذا البيت هو الرفع على المجاورة وذلك أن (الفضل) صفة لـ (الهلوك) فحقه الجر، إلا أنه ارتفع بمجاورة (الخيعل) فرفعوا هنا كما خفضوا في قولهم: هذا جحـر ضـب خربٍ.

ولكن هذا الشاهد أجاز الرفع فيه على المجاورة بعض ضـعفة النحـويين علـى حـد قـول صاحب الخزانة ، مثل الأصمعي وابن قتيبة وقد شدّد ابن الشجري النكير علـى القـائلين بالمجاورة فيه قائلاً: " وزعم بعض من لا معرفة له بحقائق الإعراب، بل لا معرفة لهم بجملة الإعراب، أن ارتفاع الفضل على المجاورة للمعرفة، فارتكب خطأً فاحشـاً، وإنمـا الفضـل نعت للهلوك على المعنى، لأنها فاعلة ".[٣]وكذا نص أبو حيان على أن الرفع ههنـا علـى المحل وليس لأجل المجاورة.[٤]وفي كل الأمثلـة الأخـرى الـتي يكـون فيهـا الخـروج علـى القاعدة النحوية في القافية، لا يكون له من تفسير سوى خدمة الناحية الموسيقية و مراعـاة للقافية.

---

[١] ذي الرمة، ديوان ذي الرمة، شرح: عبد الجواد إدريس، (القاهرة: مطبعة الأمانة، ١٩٩٩) ص ٣٤٨.

[٢] ابن جني، الخصائص، ج١، ص ٥١٥. البيت في ديوان الهذليين، ص ٢١٣. حاشية الصبان، ج٢، ص ٢٩٠.

[٣] البغدادي، الخزانة، ج٥، ص١٠١.

[٤] البغدادي، الخزانة، ج٥، ص١٠٢.

ب_ في النثر:

ومما حمل على الجوار قولهم: (هذا جُحْرُ ضَبٍ خَربٍ).

قال سيبويه: " ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام (هـذا جحـر ضـب خـرب) فالوجـه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم. وهو القياس، لأن الخربَ نعت الجحر والجحرُ رفعٌ، ولكن بعض العرب يجرُّه. ولـيس بنعـت للضـب، ولكنـه نعـتٌ للـذي أضـيف إلى الضبّ، فجرّوه لأنه نكرة كالضب، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب، ولأنه صار هـو والضب بمنزلة اسم واحد ".[١]

وقد ذكر سيبويه تفسيرين للخليل لجر (خرب) هما :

١-لأنه نكرة كالضب، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب، ومثله في العدة ولأنـه صـار هو والضب بمنزلة اسم واحد؛ فلما كانا بمنزلة اسم واحد جـرى علـى خـرب مـا جـرى على الضب قبله.

٢-أن الإتباع من عادة العرب؛ فقد أتبعوا الجر الجر ههنا كما أتبعو الكسر الكسر كمـا في قولهم: (بهم وبدارهم) كسروا الهاء في بهم وبدارهم إتباعاً لكسـر البـاء، ومثلـها اتبعـوا الجر في مثل قولهم: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) وعقّب سيبويه على تفسيري الخليل بقولـه: " وكان كل واحد منهما عنده وجهاً من التفسير ".[٢]

وقد سبق أن ذكرنا أن الخليل يشترط للجر بالجوار أن يكون الأول مثل الثاني في العدد و الجنس أي في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، ولهذا فإنه لا يجيز (هذان جحـرا ضب خربين) وعنده أن العرب لا يقولون في مثل هذا إلا: (هذان جحرا ضـب خربـان)[٣] من قبل أن الضب واحد والجحر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخـر بعـدة الأول، وكان مذكراً أو مؤنثـاً مثلـه، فيقولـون:(هـذه جحـرة ضـباب خربـة) لأن ضـباباً مؤنثـة والجحرة مؤنثة والعدّة واحدة.

---

[١] سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٤٣٦.

[٢] سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٤٣٦.

[٣] المرجع نفسه.

وقد خالف سيبويه أستاذه الخليل في هذه المسألة؛ فقال: " ولا نُرَى هذا و الأوَّل إلا سواءً، لأنه إذا قال: هذا جُحرُ ضبٍّ متهدِّمٍ، ففيه من البيان أنه ليس بالضبِّ، مثل ما في التثنية من البيان أنه ليس بالضبِّ ".[١] فقولنا: (هذان جحرا ضب خربين) مثل (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) أو (هذا جحر ضب متهدم) لأنه إذا قال (هذان جحرا ضب خربين) فيه من البيان بأن خربين ليس للضب، أي أن خربا ومتهدما معناهما واضح في أنهما ليسا بعائدين إلى الضب لأنهما لا يصفانه، وفي خربين مثل هذا البيان في أنه ليس صفة لضب، لأن المفرد لا ينعت بمثنى، فالتثنية دليل لفظي على أن المقصود هو الجحران، وذلك النعت (متهدم) فالقرينة المعنوية تبين وتوضح أن المتهدم هو (الجحر) وليس (الضب)، لأن (الجحر) هو الذي يوصف بذلك وليس (الضب)، والعرب تحمل الشيء على نظيره، وتقيس المثل على مثيله.

و يرفض السيرافي و ابن جني الخفض على الجوار ويعدان (خرب) نعتاً للضب وأنه مقيس، ولكنه ليس نعتاً حقيقياً وإنما هو نعت سببي يجري في اللفظ على الضب وفي المعنى على الجحر: الأصل (خَرِبٍ الجُحْرُ منه) ـ على رأي السيرافي ـ بتنوين خربٍ ورفع الجحر، ثم حذف الضمير للعلم به، وحوّل الإسناد إلى ضمير الضب وخفض الجحر، كما تقول: مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ بالإضافة، والأصل حَسَنٍ الوَجْهُ منه، ثم أتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر، أما ابن جني فيرى أن الأصل: خربٍ جُحْرُه، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر. [٢] وهذا متكلف وبعيد جداً.

جـ_ القرآن الكريم:

ومما حُمِل على الجوار و هو محتمل وليس بنص على المجاورة ما جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿**بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ**﴾ [البروج: ٢١ – ٢٢] قال القرطبي: أن (محفوظ) حقه الرفع، لأنه نعت لـ (قرآن) المرفوع، ولكنه جر لمجاورته (لوح) المجرور [٣]

---

[١] سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٤٣٧.

[٢] ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٦٤٧. السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص ٥٣٦.

[٣] القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت ٥٦٧هـ)، ط٢، الجامع لأحكام القرآن، (القاهرة: مكتبة دار التراث، ٢٠٠٤)، ج٦، ص ٩٤.

وهذا الكلام يصح إذا جُعل (محفوظ) نعتاً لـ (لوح) فلا يكون فيه خروج عن القاعدة فيكون المعنى على الأول (قرآن محفوظ في لوح) و على الآخر(قرآن في لوح محفوظ) و منه أيضاً قوله تعالى على لسان شعيب – على نبيّنا وعليه السلام – : ﴿**إِنِّيَ أَرَاكُم بِخَيْرٍ وَإِنِّيَ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ**﴾[هود: ٨٤]

قال الفخر الرازي: والمحيط من صفة اليوم في الظاهر،وفي المعنى صفة العذاب،وذلك مجاز مشهور، كقوله: هذا يوم عصيب.[١]

أما الآلوسي فقد جوّز فيه الجر على الجوار، وأشار إلى وجه آخر، أي كونه نعتاً سببياً على طريقة السيرافي وابن جني، ولكن أنكره، ووصفه قائلاً: " وليس بشيءٍ كما لا يخفى."[٢]

و منه أيضاً قوله تعالى: ﴿**اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ**﴾[إبراهيم: ١٨]

فقد قيل في (عاصف) أنه من نعت الريح، غير أنه لما جاء بعد اليوم اتبع إعرابه، كما قيل: جحر ضب خرب.[٣]

وقد ذكر أبو البقاء العكبري أن (عاصف) صفة لليوم مجازاً، كما ذكر أنه يجوز أن يكون صفة لـِ (ريح) ولكنه جر لمجاورته (يوم) .[٤]

ونقل صاحب الخزانة عن الفراء قوله: لما جاء العاصف بعد اليوم اتبعته إعراب اليوم وذلك من كلام العرب أن يتبعوا الخفض إذا أشبهه.[٥]

وقوله تعالى: ﴿**عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ**﴾[الإنسان:٢١] قرأ ابن كثير وأبو بكر (خضرٍ) بالجر لسندس.[١]

---

[١] الفخر الرازي أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين (ت ٦٠٦هـ)، التفسير الكبير، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١)، ط٤، ج١٨، ص ٣٨٤.

[٢] الآلوسي أبو الفضل شهاب الدين (ت ١٢٧٠هـ)، تفسير روح المعاني، ت: محمد أحمد الأمد وعمر عبد السلامي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٩)، ج١٢، ص ١١٥.

[٣] أبو حيان، البحر المحيط، ج٥، ص ٤٠٥.

[٤] العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص ٤٩١.

[٥] البغدادي، الخزانة، ج٢، ص ٣٢٤. الفراء، معاني القرآن، ج٢، ص ٧٣ – ٧٥.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنَ﴾ [طه: ٨٠]
القراءة المشهورة بنصب (الأيمنَ) نعتا لجانب. وقد قرأ حمزة (الأيمنِ) بالجر على الجوار نعتاً للطور. [٢]

والحقيقة أن المتأمل للآيات القرآنية والشواهد الشعرية التي سيقت للتمثيل على الحمل على الجوار في الحالات كلها، يلحظ أن هذا الحمل إنما كان خدمة للناحية اللفظية؛ وهي المجانسة الصوتية، وخدمة الناحية الموسيقية في الشعر خاصة؛ فتحويل الرفع إلى جر كان لمطلب جمالي موسيقي خالص وقد وضح ذلك تمام حسان بقوله: " وهو إعراب تدعو إليه أسباب جمالية خالصة لا صلة بينها وبين مطالب المعنى الوظيفي"[٣].

وبعد:فلا خلاف عند علماء العربية على أن للحمل على الجوار وجوداً في الشعر والنثر على حد سواء وإن اختلفوا في الحكم عليه، وفي مجالاته، وأمثلته، و قد حاول بعض المحدثين أن يقعد لهذه الظاهرة ويضبط حدودها، مثل عبد الفتاح الحموز الذي ذهب إلى

أن مسألة الجوار ليست اعتباطاً بل لها قيود وشروط حدّدها على النحو الآتي:

١- أن يكون الخفض على الجوار في النكرات لا في المعارف. وهذا منقوض بمجيئه في المعارف وذلك في قول أبي الغريب: [٤]

يا صاح بلغ ذوي الزَّوجاتِ كُلِّهِمُ أَنْ ليس وَصْلٌ إذا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ

٢_ أن يكون في الخفض لا في الرفع .[٥] وهذا منقوض أيضاً بمجيئه في الرفع والنصب أيضاً أما الرفع فنحو قول المتنخل الهذلي: [٦]

السالكُ الثغرةِ اليقظانِ سالكُهَا مَشْيَ الهَلوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ

وأما النصب فما ذكرناه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: (فصلوا جلوساً أجمعين).

---

١ الآلوسي، روح المعاني، ج٢٩، ص ٢٥٠.
٢ أبو حيان، البحر المحيط، ج٦، ص٢٤٦.
٣ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٣٥.
٤ ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٦٤٦. البغدادي، الخزانة، ج٥، ص ٨٨. السيوطي، الأشباه والنظائر، ج١، ص ١٥٦. الشذور، ص ٣٣١.
٥ عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، (الرياض:مكتبة الرشد، ١٩٨٥)، ص ٣٣.
٦ ابن جني، الخصائص، ج١، ص ٥١٥. البيت في ديوان الهذليين، ص ٢١٣.

و النظرة الوصفية إلى ظاهرة الحمل على الجوار من خلال الشواهد الواردة عن العرب تأتي على هذه الشروط من أساسها، لأن المجانسة اللفظية وخدمة الناحية الموسيقية لا تقتصر على حركة دون أخرى.

والمتأمل في الشواهد السابقة من القرآن والسنة وكلام الشعراء يجد أن الأمر ليس بحاجة إلى كل هذا الذي جاءوا به مادمنا نؤمن أن القرآن العظيم نزل بلغة العرب. موافقاً لما فاهوا به وجرت ألسنتهم عليه، فما الضير بعد هذا في أن نعد بعض قراءاته جاءت مطابقة لما فاهوا به وتمثيلاً لما جرت ألسنتهم عليه، ونعلم أن إتباع الضم للضم والكسر للكسر لغة بعض العرب [١]، ولعل ذلك مما جرت به ألسنتهم، بل ربما خرج مخرجاً بلاغياً ليعي السامع وينتبه المتلقي.

ومن خلال تتبع الأمثلة والشواهد التي وقفنا عليها في المجاورة – على اختلاف أضربها – أستطيع القول: بأن استهلاك الحركة الإعرابية لأجل المجاورة قد جرت على ألسنة العرب كثيراً لخدمة الناحية اللفظية، وإن العربي لم يجد حرجاً في ذلك اتكالاً منه على أن السامع سيتعرف المراد بناء على المقام. ويحضرنا في هذا المقام قول الرضي الاستراباذي: "واعلم أنه تجوز المخالفة في الإعراب إذا عرف المراد". [٢]

وكل هذه الحالات التي وردت يمكن تحليلها بكل سهولة ويسر والتخلص من كلفة التأويل البعيد بما أطلقنا عليه (قضية التحويلات لمناسبة جمالية) فتحويل الرفع إلى جر كان لمطلب جمالي موسيقي خالص" لا صلة بينها وبين مطالب المعنى الوظيفي". [٣]

وختاماً نقول: إن حركة المجاورة ليست حركة بناء ولا إعراب، وإنما هي حركة اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين، فلا تحتاج لعامل، لأن الإتيان بها إنما هو لمجرد أمر استحساني لفظي. والحركة الإعرابية_ كما قدمنا_ تكون مقدرة بحسب ما يقتضيه العامل في المتبوع منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة.

---

١ سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٤٣٦.

٢ الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص ٣٧٤.

٣ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٣٤.

ب_ الحمل على المحل:

١. نعت اسم[لا]:

كل شيء له لفظ و محل يجوز أن يتبع على اللفظ أو على المحل، إلا في حالات معينة لا يجوز الإتباع فيها إلا على المحل كما سيأتي بيانه في موضعه.

ويجوز في نعت اسم (لا) المفرد وجهان: البناء والإعراب؛ أما البناء فعلى الفتح لتركب (لا) مع الاسم كتركيب خمسة عشر نحو: (لا رجل ظريف فيها)، وأما الإعراب فإما على اللفظ وإما على المحل، نحو: (لا رجل ظريفاً أو ظريفٌ فيها). [١] وإنما جاز الرفع حملاً على المحل، وكان هو القياس؛ لأن التوابع تتبع متبوعاتها في الإعراب لا في الحركة البنائية. وجاز النصب حملاً على الحركة البنائية لمشابهتها الإعرابية بعروضها مع عروض (لا) و زوالها بزوالها، فكأنها عاملة محدثة لها.[٢]

ويجوز أن يكون النصب في الصفة حملاً على محل اسم (لا) المنصوب لأنها تعمل عمل (إنّ) فمحل اسمها المبني رفع ونصب.والحمل على محل (لا) رخصة أو توسع يبيحه الاستعمال و تتسع له القاعدة، فمن ذلك قول العرب: " لا مالَ له قليلٌ ولا كثيرٌ "[٣] ومما يحتمل أن يكون شاهداً لذلك أيضاً قول حاتم الطائي: [٤]

وَرَدَّ جازِرُهُمْ حَرْفاً مُصَرَّمَةً   وَلاَ كَرِيْمَ مِنَ الوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

على اعتبار أن (مصبوح) نعتاً لمحل (لا) مع اسمها، وخبرها محذوف تقديره: هناك أو موجود. على حسب ما ذكره الجرجاني، [٥] وقد نُسِبَ هذا القول إلى ابن الطراوة أيضاً.[٦] غير أن ماذكره ابن الطراوة يخالف هذا الذي نسب إليه، قال في الإفصاح: " ولا

---

١ ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ١٠٨. ابن هشام، أوضح المسالك، ج٢، ص ٢٠.

٢ الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص ٢٠٦.

٣ سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٢٩٢.

٤ حاتم الطائي، ديوان حاتم الطائي، ت: يوسف حسين عمر، (دمشق: دار الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٩١)، ص ٢٧٩. وينسب وينسب البيت لأبي ذؤيب الهذلي.

٥ الجرجاني عبد القاهر (ت ٨١٦هـ)، المقتصد في شرح الإيضاح، ت: كاظم بحر المرجان، (الغراق: منشورات وزارة الثقافة والإعلام)، ج٢، ص ٨٠٢.

٦ أبو حيان، الارتشاف، ج٢، ص: ١٦٦.

يجوز النعت في هذا بحال ـ أي في (مصبوح) ـ لأنه لم يرد أن ينفي الولدان المصبوحين فيخرجهم من الدنيا أو من الوجود، وإنما زعم أنهم لا يصبحون لعدم اللبن وشدة الزمان".[١]

وإن جيء بنعت ثان بعد الأول جاز نصبه ورفعه وامتنع البناء من قبل أنه لا تكون ثلاثة أشياء منفصلة بمنزلة اسم واحد.[٢]

وإن كان نعت اسم (لا) المبني غير مفرد جاز النصب والرفع عندهم خلافاً لابن برهان وابن معط وابن عصفور؛ [٣] فقد ذهب ابن معط إلى أن صفة المبني إذا كانت مضافة منصوبة ليس غير نحو: لا عبدَ كريمَ الحسبِ، ولعلّه قاسها على صفة المنادى المبني المضموم مضافة.[٤]

لم يجز ابن برهان في نعت اسم (لا) المنصوب إلا النصب، قال: "صفة المضاف وما أشبهه لا يكون إلا معرفة _والصواب معربة_. تقول: لا غلامَ صالحاً لك، ولا غلامَ رجلٍ ذا مالٍ لك، ولا حافظاً للقرآن صاحبَ صدقٍ هنا. وأقول: لا يجوز الرفع في هذه الصفات، لأن هذا نصب صحيح، ولا يحتج علينا بجوازه في الرفع في صفة المفرد إذا ركب مع (لا) فجريا مجرى اسم واحد. يدل على صحة هذا أن من قال: يا زيدُ الطويلُ، رفع. قال: يا عبدَ اللهِ الكريمَ فأوجب النصب، لأن المبني في النداء لفظاً وموضعاً، فالرفع حمل على اللفظ، والنصب حمل على الموضع. وأما المضاف فليس له موضع يخالف لفظه، فلم يكن في صفته إلا النصب".[٥]

وهذا ما ذهب إليه ابن الحاجب أيضاً، قال بهذا الخصوص: " إن المضاف المنفي بـ (لا) لا يوصف إلا بالمنصوب" [٦] والجمهور يجيز الوجهين؛ النصب والرفع، وذلك لأن (لا) هذه مشبهة بـ (إن) فكما يجوز في توابع اسم (إنّ) وإن كان معرباً الحمل على المحل

---

[١] ابن الطراوة، الإفصاح، ت: حاتم الضامن، (بيروت: عالم الكتب، ط٢، ١٩٩٦)، ص٨٥.

[٢] سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٢٨٩.

[٣] أبو حيان، الارتشاف، ج٢، ص ١٧٣. ابن هشام، أوضح المسالك، ج٢، ص ٢١. ابن عقيل، شرح الألفية، ج١، ص ٣٢١.

[٤] انظر الرضي، شرح الكافية، ج ٢، ص٢٠٥.

[٥] أبو حيان، الارتشاف، ج٢، ص ١٧٤.

[٦] الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص ٢٠٦.

فكذا في توابع اسم (لا) معرباً كان أو مبنياً.[١]قال ابن مالك: "وتنصب صفة اسم لا أو ترفع مطلقاً، أي: في التركيب وعدمه، وفي اتصال الصفة وانفصالها، نحو: لا رجلَ ظريفاً وظريفٌ، ولا غلامَ رجل عندنا ذكياً أو ذكيٌ، وكذا مع الانفصال، فالنصب باعتبار عمل لا، والرفع بتقدير عمل الابتداء".[٢]

وعموماً فإن نعت اسم (لا) له ثلاث حالات:

١-إذا كان مفرداً متصلاً بها المنعوت جاز فيه وجهان: البناء على الفتح والإعراب بالنصب والتنوين إما على اللفظ وإما على المحل.

٢-إذا كان مفرداً مفصولاً بفاصل، فلا يجوز فيه إلا الإعراب بالنصب والتنوين.

٣-إذا كرر اسم (لا) فصار الثاني وصفاً فنحن فيه بالخيار، إن شئنا نونا و إن شئنا لم ننون وذلك نحو: لا ماءَ ماءً بارداً، ولا ماءَ ماءَ باردا ولا يكون بارداً إلا منوناً لأنه وصف ثان[٣].

٢ _ نعت المنادى المفرد المعرفة المحلى بـ (أل):

والمفرد المعرفة يشمل العلم والنكرة المقصودة، فكل من هذين إذا اتبع جاز في التابع النصب مراعاة لمحل المنادى، وجاز الضم مراعاة للفظ. نقول يا زيدُ الشجاعَ والشجاعُ. وفي النعت المضاف إضافة غير محضة المقرون بأل: يا زيد الكريمَ الخلقِ والكريمُ الخلقِ هذا مذهب جمهور البصريين إن لم يكن المنادى المبني نكرة مقصودة. فإن كان كذلك فمذهب أكثرهم – كما قال أبو حيان- منع نعته.[٤] وقد نقل سيبويه عن يونس سماعه عن العرب وذلك في قولهم: يا فاسقُ الخبيثُ.[٥]

---

١ انظر الرضي، شرح الكافية، ج ٢، ص٢٠٨.

٢ ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص ٦٨. أبو حيان، الارتشاف، ج٢، ص ١٧٣. الرضي، شرح الكافية، ج١، ص ٢٥٨.

٣سيبويه،الكتاب، ج٢، ص٢٨٩.

٤ أبو حيان، الارتشاف، ج٣، ص ١٣١.

٥ سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ١٩٩.

وقد بين ابن السراج حكم نعت المنادى المفرد المعرفة فقال: " واعلم: أن لك أن تصف زيداً وما أشبهه في النداء... أما الوصف فقولك: يا زيدُ الطويلُ والطويلَ، فترفع على اللفظ وتنصب على الموضع، فإن وصفته بمضاف نصبت الوصف لا غير... وإذا وصفت مفرداً بمضاف لم يكن المضاف إلا منصوباً، تقول: يا زيدُ ذا الجمة، فأما يا زيدُ الحسنُ الوجهِ فإن سيبويه: يجيز الرفع والنصب في الصفة؛ لأن معناه على الانفصال فهو كالمفرد في التقدير؛ لأن حسن الوجهِ بمنزلة حسن وجهُه، فكما أنه يجيز: يا زيدُ الحسنُ والحسنَ فكذلك يفعل إذا أضاف.[1] و رفع الصفة على اللفظ هو الأكثر في الكلام للمناسبة اللفظية مع حركة المنادى.[2] هذا إذا كانت غير مضافة ولا شبيهة بالمضاف.

ومن شواهد المخالفة بين المنادى المبني ونعته في الإعراب حملاً على المحل قول رؤبة: [3]

يا حَكَمُ الوارِثَ عن عَبْدِ المَلِكْ أَوْدَيْتُ إنْ لَمْ تَحْبُ حَبْوَ المُعْتَنِكْ

وقد روي هذا البيت بوجهين: الرفع والنصب، فالرفع على اللفظ والنصب على المحل.

---

١ ابن السراج، الأصول،ج١، ص ٣٣٣ – ٣٣٤. سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ١٨٣.

٢ انظر الرضي، شرح الكافية، ج١، ص ٣٣١.

٣ المبرد، المقتضب، ج٤، ص ٢٠٨. ديوان رؤبة، ص ٣٥٤.

المبحث الثالث

البدل

وقعت المخالفة بين البدل والمبدل منه في عدة مواضع نبينها فيما يأتي:

أ ـ البدل على المحل أو الموضع:

ذكرنا أن كل شئ له لفظ و محل يجوز أن يتبع على اللفظ أو على المحل غير أنّ هناك حالات معينة لا يجوز الإتباع فيها إلا على المحل فتكون المخالفة بذلك مفروضة من النظام ومن ذلك البدل فيتعذر البدل على اللفظ وذلك في أربعة مواضع:[١]

١ ـ في المجرور بـ(مِنْ) الاستغراقية نحو قوله تعالى: ﴿**وَمَا مِنْ إِلَـهَ إِلاَّ اللّـهُ** ﴾ [آل عمران: ٦٢]

٢ ـ المجرور بالباء الزائدة لتأكيد غير الموجب، نحو: ما زيد بشيء إلا شيءٌ لا يعتد به، و هل زيد بشيء إلا شيء لا يعتد به.

٣ ـ اسم (لا) النافية للجنس إذا كان منصوباً أو مبنياً على الفتح قوله نحو تعالى: ﴿ **لَا إِلَهَ إِلَّا** اللَّهُ﴾ [الصافات:٣٥]

٤ ـ في الخبر المنصوب بـ(ما) الحجازية.

فإذا قلت: (ما أتاني من أحدٍ إلا زيد) جاز في إعراب زيد وجهان: النصب على الاستثناء والرفع على البدل من الموضع؛ لأن موضعه لو لم يكن الخافض رفع؛ لأن (من) لو لم تدخل لقلت: (ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ)، ولا يجوز خفض (زيد) على البدل من اللفظ لأن خفضه بـ (من) ولا يجوز دخول (من) على الموجب وما بعد (إلا) ههنا موجب لأنه استثناء من منفي، والمستثنى من المنفي موجب، فامتنع البدل على اللفظ ههنا، ثم إن (من) لا تزاد إلا قبل النكرة وما بعد (إلا) معرفة، فلهذين السببين وجب الإتباع على المحل.

---

١ الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص١٤٠.

قال سيبويه: " هذا باب ما حُملَ على موضع العامل في الاسم والاسم لا على ما عمل في الاسم، ولكنّ الاسم وما عمل فيه في موضع اسمٍ مرفوع أو منصوب. وذلك قولك: ما أتاني من أحدٍ إلا زيدٌ، وما رأيتُ من أحدٍ إلا زيداً. وإنما منعك أن تحمل الكلام على (من) أنه خَلْفٌ أن تقول: ما أتاني إلا من زيدٍ، فلما كان كذلك حمله على الموضع فجعله بدلاً منه كأنه قال: ما أتاني أحدٌ إلا فلان؛ لأن معنى ما أتاني أحدٌ وما أتاني من أحدٍ واحدُ، ولكن من دخلت هنا توكيداً، كما تدخل الباء في قولك: كفى بالشيب والإسلام، وفي: ما أنت بفاعلٍ، ولست بفاعلٍ. ومثل ذلك: ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعبأ به، من قَبل أنّ بشيء في موضع رفع في لغة بني تميم، فلما قبُح أن تحمله على الباء صار كأنه بدل من اسم مرفوع، وبشيءٍ في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب، ولكنك إذا قلت: ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يعبأ به، استوت اللغتان، فصارت (ما) على أقيس الوجهين؛ لأنك إذا قلت: ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يعبأ به فكأنك قلت: ما أنت إلا شيءٌ لا يعبأ به. [١]

وقد علل الرضي الإتباع على المحل في باب (لا) بأن الإتباع على اللفظ سيؤدي إلى التناقض؛ لأن إعمال (لا) فيما بعد إلا يقتضي بقاء نفيهما بعدها؛ إذ لا يعملان إلا للنفي ومجيء (إلا) يقتضي زوال نفيهما بعدها فيلزم التناقض،[٢] ودفعاً للتناقض أتبع ما بعد (إلا) على المحل.

وإنما تعذر البدل على اللفظ من المجرور بالباء الزائدة في نحو: (ليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يعبأ به)، لأن خفض أو جر البدل ههنا سيكون بتقدير الباء، ولكن الباء لا تزاد إلا لتأكيد النفي فلا تزاد في الموجب وما بعد (إلا) موجب فلذلك لم يجز الخفض في التابع ولهذا جاء به الشاعر ـ طرفة ـ متبوعاً على المحل لا على اللفظ في قوله: [٣]

أبَنْي لُبَينى لَسْتُمُ بيَدٍ   إلا يداً ليستْ لها عضدُ

١ سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٣١٥. ٣١٦.

٢ الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص ١٤٢.

٣ ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص٩١. طرفة، الديوان، ص٣١١.

فأبدل (يداً) على محل (بيدٍ).

ومن شواهد الإبدال على الموضع أيضاً قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَـهَ إِلاَّ اللّـهُ ﴾ [آل عمران: ٦٢]

يرى أبو حيان أن خبر المبتدأ محذوف ولفظ الجلالة بدل على الموضع ولا يجوز أن يكون بدلاً على اللفظ لأن (من) لا تزاد في الإيجاب،[١] ولا تزاد قبل المعرفة.

وقوله تعالى ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ [المائدة: ٧٣].

فـ (واحد) بدل من (إله) على المحل لا على اللفظ. وأما الجر فغير جائز في العربية؛ لأن (من) لا تزاد في الإيجاب، وما بعد (إلا) موجب فما ذهب إليه بعضهم من إجازة ذلك مردود.

وقد عني العلماء بإعراب كلمة التوحيد ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّـهُ ﴾ [الصافات: ٣٥] **فكان لهم فيما بعد وجهان:**

الأول: وهذا ما قرره سيبويه قديماً؛ أن لفظ الجلالة بدل من موضع (لا إله) لأن موضع (لا) وما عملت فيه رفع بالابتداء، قال في الكتاب: " ومما أجري على الموضع لا على ما عمل في الاسم: لا أحدَ فيها إلا عبدُ الله، فلا أحد في موضع اسم مبتدأ، وهي ههنا بمنزلة من أحدَ في ما أتاني. ألا ترى أنك تقول: ما أتاني من أحدٍ لا عبدُ الله ولا زيدٌ، من قبل أنه خَلْفٌ أن تحمل المعرفة على مِنْ في ذا الموضع، كما تقول لا أحدَ فيها لا زيدٌ ولا عمرٌو؛ لأن المعرفة لا تُحمَلُ على لا؛ وذلك أن هذا الكلام جوابٌ لقوله: هل من أحدٍ، أو هل أتاك من أحد؟ ".[٢]

الثاني: أن لفظ الجلالة بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف، قال الرضي: وفي رفع ما بعد (إلا) في نحو: (لا أحد فيها إلا زيدٌ) وجهان: الإبدال من محل (لا أحد)، والإبدال من الضمير المستكن في قولك(فيها).[٣] وقال أبو حيان: " فإذا قلت: لا رجل إلا زيد،

---

١ أبو حيان، البحر المحيط، ج٢، ص ٥٠٥.

٢ سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٣١٧. العكبري، التبيان، ج١، ص ٥٧.

٣ الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص ١٤٥.

فالتقدير: لا رجل كائن أو موجود إلا زيد، كما تقول:ما أحد يقوم إلا زيد، فزيد بدل من الضمير في (يقوم) ولا يجوز أن يكون خبراً، كما جاز ذلك في قولك: زيد ما العالم إلا هو، لأن (لا) لا تعمل في المعارف، إن قلنا إنَّ الخبر مرفوع بها، وإن قلنا إن الخبر ليس مرفوعاً بل هو خبرٌ أيضاً لما يلزم عليه من جعل المبتدأ نكرة، والخبرة معرفة وهو عكس ما استقر في لسان العرب".[1]

ومما يحتمل أن يكون شاهداً على الحمل على المحل في البدل قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا*عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا**﴾ [الإنسان:٥_٦] (عيناً) بدل من (كافوراً) ومفعولاً بـ (يشربون) أي ماء عين، أو بدل من محل (من كأس) على حذف مضاف،أي يشربون خمراً خمر عين.[2]

ومما يحتمل أن يكون من إبدال المرفوع من موضع (إن) واسمها على رأي الزمخشري قوله تعالى: ﴿ **قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ** ﴾ [سبأ: ٤٨]

(علام الغيوب) رفع محمول على المستكن في (يقذف)، أو هو خبر مبتدأ محذوف. ويجوز على رأي الزمخشري أن يكون قوله "علام الغيوب "بدلاً من موضع (إن واسمها).[3]

وقوله تعالى:﴿ **وَمِنَ الأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا كُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللّهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ *ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ** ﴾ [الأنعام:١٤٢-١٤٣] (ثمانية) بدل من (حمولة وفرشاً) أو منصوب بكلوا أو على البدل من موضع (ما) من قوله (مما رزقكم). [4] وأجاز الجرمي و الزجاج و الفراء رفع نعت الاسم بعد الخبر، و حكموا بمثل ذلك للتوكيد و عطف البيان و تابعهم الزمخشري. وهي مسألة لا تصح على مذهب البصريين.[5] لأن هناك فرقاً بين (لا) و (إنَّ) فـ لا مع الاسم الذي دخلت عليه بمنزلة شيء واحد، إذ قد بنيا معاً كما بني العدد المركب مثل خمسة عشر،و ليس الأمر

١ أبو حيان، البحر المحيط، ج١، ص ٤٩٤.

٢ أبو حيان، البحر، ج٨ ، ص٣٨٧.

٣ الزمخشري، الكشاف، ج٣، ص ٢٩٥.

٤ أبو حيان، البحر، ج٤، ص٤٩٩.

٥ أبو حيان، البحر المحيط، ج٧، ص ٢٩٢. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج١، ص ٢٨٤.

كذلك مع (إنَّ)، لأن اسم (إنَّ) منفصل،بدليل جواز تأخره عنها و تقدم الخبر إذا كان شبه جملة مثل: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [النازعات:٢٦] ولا يجوز ذلك في (لا) لأجل البناء و التركيب، فأما جواز العطف على الموضع فلأن المعطوف منفصل من المعطوف عليه، فقد فصله حرف العطف من اسم (إن)، وأما الصفة ففيها اسم الموصوف؛ لأنهما يرجعان إلى شيء واحد. فمن ثم لم يجز في النعت و كذلك البدل وعطف البيان ما جاز في العطف.

ب_ البدل على المعنى (التوهم):

ورد حمل البدل على المعنى في بعض المواضع منها:

قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ﴾ [البقرة:٢٤٩]

قرأ أبي و الأعمش:﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ قليل بالرفع، ذكر الزمخشري بهذا **الخصوص**: وهذا من ميلهم مع المعنى و الإعراض عن اللفظ جانباً، وهو باب جليل من علم العربية،فلما كان معنى [فشربوا منه] في معنى فلم يطيعوه، حمل عليه، كأنه قيل:فلم يطيعوه إلا قليل منهم.[١]

وقال أبو حيان: " و لو لم يلحظ فيه معنى النفي لم يكن ليرتفع ما بعد إلا، فيظهر أن ارتفاعه على أنه بدل من جهة المعنى،فالموجب فيه كالمنفي، و ما ذهب إليه الزمخشري من أنه ارتفع ما بعد إلا على التأويل هنا دليل على أنه لم يحفظ الإتباع بعد الموجب فلذلك تأوله". [٢]

ومن هذا الباب في الشعر قول عبد بني عبس: [٣]

قد سالمَ الحياتُ منه القَدَما   الأُفْعُوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَما

١ الزمخشري،الكشاف، ج١، ص٢٩١.

٢ أبو حيان، البحر، ج٢، ص٢٧٥.

٣ الكتاب، ج١، ص ٢٨٧. شرح أبيات المغني، ج٤، ص ٣٩٨، البيت منسوب فيهما لعبد بني عبس، وكذلك في تهذيب اللغة، ج١، ص ٣٣١. المخصص، ج١٦، ص ١٠٦. والبيت منسوب للعجاج كذلك وهو في ملحق ديوانه، ج٢، ص ٣٣٣.

فنصب (الأفعوان) لأنك تعلم أن القدم مسالِمة كما أنها مسالَمة؛ فكأنه قال: قد سالمت القدم الأفعوان والشجاع [١]. فنصب (الأفعوان) و هو بدل من الحيات، وهو مرفوع لفظاً و منصوب معنى.[٢] لأن صيغة (فاعل) تقتضي التشارك في الفعل بين اثنين فأكثر، فكل واحد يفعل بصاحبه، كما يفعل صاحبه به؛ فكل منهما فاعل ومفعول في الوقت نفسه.

ونحوه ـ على أحد الوجهين ـ قول الفرزدق: [٣]

وعَضُّ زَمانٍ يا ابنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ　　　مِنَ المالِ إلاّ مُسْحَتاً أو مُجلَّفُ

فرفع(مجلف) على معنى بقي من المال مسحت.[٤] إذ معنى لم يدع إلا مسحتاً؛ لم يبق من وجوده إلا مسحتٌ. ويجوز فيه وجه آخر وهو أن تكون (أو) منقطعة بمعنى (بل) ويكون (مجلف) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو) وعلى هذا لا يكون شاهداً. [٥]

ومن هذا أيضاً قول الأخطل التغلبي: [٦]

إن السيوف غُدُوُّها ورواحُها　　　تركت هوازنَ مثلَ قَرْنِ الأعْضب

فأبدل (غدوها) المرفوع من (السيوف) المنصوبة على توهم سقوط (إن).

ج _ تابع اسم [لا] :

بالنسبة إلى تابع اسم (لا) البدل و التوكيد يرى الأندلسي أن حكمهما هو ذاته الذي لهما مع المنادى المضموم، يعني يجوز في البدل عنده إذا كان مفرداً نكرة البناء، نحو: (لا رجلَ صاحبَ لي).[٧]

١المبرد، المقتضب، ج٣، ص ٢٨٣.

٢ ابن مالك، التسهيل، ج٣، ص٤٥٤.

٣ الفرزدق، ديوان الفرزدق، ت: إيليا الحاوي، (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٣)، ص ٥١١.

٤ ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٣١.

٥الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص ٣٧٠.

٦ الأخطل، الديوان، ص ٩٠. والبيت بلا نسبة في خزانة الأدب، ج٢، ص ٣٧٢. وشرح أبيات المغني، ج٧، ص٣٠. ابن مالك، شرح التسهيل، ج٣، ص ٣٣٩.

٧ الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص ٢٠٧.

و خالف ابن مالك الأندلسي ؛ حيث ذهب إلى أن البدل إذا كـان نكـرة كـان مرفوعـاً أو منصوباً، وإن كان معرفة وجب الرفع، قال بهذا الشأن: " وللبدل في هـذا البـاب النصـب باعتبار عمل (لا) إن كان صالحاً لعملها نحو: لا أحدَ فيها رجلاً ولا امرأةً، ولا مـالَ لـه دينارٌ ولا درهمٌ، فلو لم يصلح البدل لعمل (لا) تعين الرفع، نحو: لا أحدَ فيهـا زيـدٌ ولا عمرو ".[١]

و قد ذهب أبو حيان مذهب ابن مالك[٢] و ذهـب الرضـي إلى تفضـيل رأي الأندلسـي، فجوز من ثم بناء التابع البدل النكرة إذا لم يفصل البدل المفرد المنكر عـن المتبـوع المنفـي؛ لأنه لا يقصر عن النعت الذي يبنى جوازاً إذا جمع الشرائط بل يُربى عليه من حيث كونـه المقصود بالنسبة.[٣] وحاول الرضي أن يجد العذر لابن مالك فيما ذهـب إليـه؛ بأنـه ربمـا فرّق بين البدل والوصف؛ بأن الوصف متركب كالموصوف فتركيـب (لا) مـع الموصـوف كتركيبها مع الوصف، و أما البدل فيجعل المبدل منه في حكـم السـاقط فـلا يبقـى البـدل مركباً مع المبدل منه لكونه في حكـم السـاقط ولا مـع (لا) لأنهـا داخلـة علـى البـدل في التقدير، والتركيب أمر لفظي لا تقديري.[٤]

و أما حكم البدل إن كان اسم (لا) معرباً، فيرى الأندلسي أنَّ حكمه حكم النعت و العطف، والنعت إنما يبنى بشروط، هي:[٥]

١-أن يكون نعت المبني بـ (لا) لا نعت المعرب.

٢_أن يكون النعت الأول.

٣_أن يلي النعت المبني فلا يفصل بينهما.

ولذلك لا يجوز بناء نعت المعرب لانتفاء الشرط الأول والثالث، إذ ليس هو المبني بـ (لا) ثم هو بعيد منها. ولم يبن النعت الثاني وما بعده لانتفاء الشرط الأول والثالث، ولا نعت

١ ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص ٦٩.

٢ أبو حيان، الارتشاف، ج٢، ص١٧٤.

٣ الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص٢٠٧.

٤ الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص٢٠٨.

٥ الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص٢٠٥.

المفصول لانتفاء الشرطين الأول والثالث أيضاً ولم يبن النعت المضاف و المضارع له لأنهما لا يبنيان إذا وليا (لا) فكيف يبنيان بجريهما مجرى اسمها؟

وفي الإبدال على الموضع قال سيبويه "وتقول: لا مثله رجلٌ إذا حملته على الموضع كما قال بعض العرب لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله ".[1]

وكلام سيبويه هذا يفيد أن عطف البيان أو البدل حكمه حكم النعت، يجوز حمله على المحل و على اللفظ، فإن حملناه على المحل رفعناه؛ لأن محل (لا) مع اسمها رفع، قال سيبويه: " واعلم أن (لا) وما عملت فيه في موضع ابتداء".[2] و إن حملناه على اللفظ نصبناه على البدل أو على التمييز، وكلام سيبويه يفيد أيضاً أنه يجوز رفع نعت أو بدل المضاف (لا مثله أحدٌ) على المحل.

و موقف النحاة إن كان التوكيد لفظياً فالأولى بناؤه، ويجوز رفعه و نصبه. وإذا كُرِّر مبني (لا) بلا فصل بين الاسم و ذلك المكرر ثم وصفت الثاني ـ أي المكرر ـ نحو: لا ماءَ ماءً بارداً **فإنه يجوز في الثاني ثلاثة أوجه نقول:**

لا ماءَ ماءَ باردا.

لا ماءَ ماءً باردا.

لا ماءَ ماءٌ باردٌ.

قال سيبويه: " وإن كررت الاسم فصار وصفاً فأنت فيه بالخيار؛ إن شئت نونت وإن شئت لم تنون. وذلك قولك: لا ماءَ ماءً بارداً، ولا ماءَ ماءَ بارداً. ولا يكون بارِداً إلا منوناً، لأنه وصفٌ ثانٍ ".[3]

وعلل الرضي لذلك بقوله: " وذلك لأنك لما وصفته، صار مع وصفه كأنه وصف للأول...فالإعراب في المكرر الموصوف أولى، نظراً إلى كونه كالصفة، من الإعراب في المكرر غير الموصوف؛ وأما وصف المكرر، أعني (بارداً) فليس فيه إلا الإعراب ".[1]

---

١ سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٢٩٢.

٢ سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٢٧٥.

٣ سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٢٨٩.

د _ تابع المنادى:

البدل المجرد من (أل):

حكم البدل المجرد من (أل) في الإتباع هو الحكم نفسه في حال الاستقلال بالنداء عند الجمهور. فإذا كان البدل المجرد من (أل) مفرداً بني على ما يرفع به، وإذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف نصب، خلافاً لابن مالك، **فقد أجاز فيه وجهين:**

١ ـ البناء وهو الأكثر نحو: يا غلامُ زيدُ

٢ ـ الإعراب رفعاً ونصباً على اللفظ والمحل، نحو: يا غلامُ زيداً وزيدٌ. لشبهه فيها بالتوكيد والنعت وعطف البيان وعطف النسق المقرون بأل في عدم الصحة؛ لتقدير حرف نداء قبله، نحو: يا تيمُ الرجالُ والنساءُ. وصحة هذه المسألة مرتبة على أن العامل في المبدل منه عامل البدل.[٢]

و مما يحتمل المخالفة في هذا الموضع قول رؤبة: [٣]

إني وأسطارٍ سُطِرْن سَطْرا   لقائل يا نصرُ نصرٌ نصرا

و ذلك إذا لم نعد (نصراً) الثالثة مصدراً(مفعولاً مطلقاً) فهو بدل من محل المنادى.

---

١ الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص٢١٠.

٢ ابن مالك، شرح التسهيل، ج٣، ص ٤٠٢.

[٣] رؤبة، ديوان رؤبة، تصحيح: وليم بن الورد، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٠)، ص ١٢١.

المبحث الرابع

عطف النسق

أ_ الحمل على الجوار:

بعد أن فصلنا القول في مسألة الحمل على الجوار في باب النعت سنكتفي هنا بذكر الشواهد التي جاءت على هذه الظاهرة في عطف النسق.

أنكر الطبري الحمل على الجوار في العطف فذكر: أن الجوار لا حرف حائل فيه بين المتجاورين.[١] ولهذا أنكر أبو حيان مجيئه في العطف قائلاً: "لم يأت في كلامهم ولذلك ضعف جداً قول من حمل قوله تعالى: ﴿ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ في قراءة من خفض على الجوار".[٢]

وقال ابن هشام: "والذي عليه المحققون أن الخفض بالجوار يكون في النعت قليلاً، ويكون في التوكيد نادراً، وأنه لا يكون في النسق، لأن العاطف يمنع من التجاور".[٣]

وإذ كان الطبري وابن هشام قد أنكرا المجاورة في العطف فقد أثبتها آخرون قال صاحب الخزانة في هذا الموضع: "وذهب بعض المتفقّهة من أصحابنا الشافعية إلى أن الإعراب على المجاورة لغة ظاهرة". [٤] وخرجوا عليها بعض الشواهد من القرآن الكريم و كلام العرب شعراً ونثراً؛ فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ ﴾ [المائدة: ٦] قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وأبو بكر وأنس وعكرمة والشعبي والباقر وقتادة وعلقمة والضحاك [٥] (وأرجلِكم) بالخفض، فعند من يرى أن حكم الرجلين المسح جر على الأصل.وأما الذين يرون أن حكم الأرجل الغسل لا المسح فيخرجون

---

١ أبو حيان، البحر المحيط، ج٣، ص ٤٥٢.

٢ المرجع نفسه

٣ ابن هشام، المغني، ص ٦٤٦.

٤ البغدادي، الخزانة، ج٥، ص٨٨.

٥ أبو حيان، البحر المحيط، ج٣، ص ٤٥٣.

هذه القراءة إما على الجر بالمجاورة، وإما على العطف على الأرجل حقيقة و يقصد بالمسح خفيف الغسل. قال صاحب البحر: " ومن أوجب الغسل تأول أن الجر هو خفض على الجوار، و هو تأويل ضعيف جداً، ولم يرد إلا في النعت ".[١]

والذين ينكرون الجر بالمجاورة يرون أن الخفض في الآية بالعطف على لفظ (الرؤوس) وجمعوا بين القراءتين: قراءة النصب التي تفيد أن الأرجل مغسولة، وقراءة الجر التي تفيد أن الأرجل ممسوحة، وقد خرّج الزمخشري جرّ الأرجل بقوله: " فإن قلت: فما تصنع بقراءة الجر ودخولها في حكم المسح؟ قلت الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها، فكانت مظنة للإسراف المذموم المنهي عنه، فعطفت على الثالث الممسوح لا لتمسح، ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها أي خفيف الغسل ".[٢]

وجاء في حاشية الكشاف: " ولم يوجه الجر بما يشفي الغليل. والوجه فيه أن الغسل والمسح متقاربان من حيث إن كل واحد منهما إحساس بالعضو فيسهل عطف المغسول على الممسوح من ".[٣]

وإلى هذا ذهب الآلوسي في روح المعاني [٤]، أما القرطبي فحمله على الجوار: وقد قيل: إن قوله (وأرجلكم) بالخفض معطوف على اللفظ دون المعنى، وإنما خفض للجوار كما تفعل العرب، وقد جاء هذا في القرآن وغيره، قال تعالى: ﴿**يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٍ**﴾ [الرحمن: ٣٥] بالجر والقراءة لابن كثير وأهل البصرة غير يعقوب – واستطرد قائلاً – هذا مذهب الأخفش وأبي عبيدة_الجر على الجوار_ ورده النحاس.[٥]

---

١ أبو حيان، البحر، ج٣، ص ٤٥٢.

٢ الزمخشري، الكشاف، ج١، ص ٥٩٨.

٣ المرجع نفسه وبحاشيته الانتصاف للإمام أحمد بن منير الاسكندراني.

٤ الآلوسي، روح المعاني، ج٦، ص ٧٣.

٥ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج٦، ص ٩٤. وانظر أبو عمر الداني، التيسير في القراءات السبع، تصحيح : أوتوبرتزل، (استانبول، ١٩٣٠)، ص ١١٣.

قال القرطبي: " وقد جاء هذا – أي الخفض على الجوار – في القرآن وغيره، قال الله تعالى: ﴿ **يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ** ﴾[الرحمن: ٣٥] بالجر،لأن النحاس الدخان ".[١]

وذكر صاحب روح المعاني أنها قراءة ابن أبي إسحاق والنخعي وابن كثير، وأبـي عمـرو (ونحاس) بالجر، على أنه عطف على نار، وقيل: على (شواظ) وجر للجوار.[٢]

ومما حمل على الجوار أيضاً قوله تعالى: ﴿**يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ* بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ *لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ *وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ * وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ * وَحُورٌ عِينٌ** ﴾ [الواقعة: ١٧ – ٢٢]

فقـد قـرأ السـلمي والحسـن وعمـرو بـن عبيـد وأبـو جعفـر والأعمـش وطلحـة وأبـان والكسائي[٣] بالجر(وحورٍ عين). فالجر بالعطف على (أكواب) أو علـى (جنـات) مـع تقدير حذف المضاف بمعنى: في جنات النعيم وفي معاشرة أو مصاحبة حور عين. وقد قال به الزمخشري.[٤]

ويجوز أن يبقى على ظاهرة المعطوف أي: أن الولدان يطوفون عليهم بالمأكول والمشـروب والمنكوح، كما تأتي الخدام بالسراري للملوك ويعرضونهن عليهم .[٥] ويضـعفه الفصـل الكثير بين الكلمتين مما يمنع المجاورة، ومن ثم تأثيرها. وقد ذكـر السـمين الحلـبي في قولـه تعالى: ﴿**يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ* بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ *لَا يُصَـدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ *وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ * وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّـا يَشْـتَهُونَ * وَحُـورٌ عِـينٌ** ﴾ [الواقعة: ١٧ – ٢٢] **ثلاثة أوجه**:[٦]

أحدهما:أنه عطف على (جنات النعيم) كأنه قيل:هم في جنات وفاكهة و لحم و حور.

---

١ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج٦، ص ٩٤.

٢ الآلوسي، روح المعاني، ج٢٧، ص ١١٣.

٣ أبو حيان، البحر، ج٨، ص٢٠٧.

٤ الزمخشري، الكشاف، ج٤، ص ٤٤٩.

٥ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن. ج١٧، ص ٢٠٤.

٦ السمين الحلبي أحمد بن يوسف (ت ٧٥٦هـ)،الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ت: علي معوض وزملائه، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٤)، ج٦، ص٢٥٧.

الثاني:أنه معطوف على (بأكواب) وذلك بتجوز في قوله: (يطوف) إذ معناه ينعمون فيها بأكواب و بكذا أو بحور.

والثالث:أنه معطوف عليه حقيقة، وأن الولدان يطوفون عليهم أيضاً،وهو مذهب أبي عمر بن العلاء وقطرب.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿**أَنَّ اللّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُواْ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾ [التوبة:٣] قرأ الحسن بالجر على الجوار.[١]

ومما حمل على الجوار أيضاً قوله تعالى: ﴿ **لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ** ﴾ [البينة: ١] فقد ذكر صاحب الخزانة أن بعض فقهاء الشافعية عدّ الخفض على الجوار لغة ظاهرة وخرجوا عليها بعض الآيات منها هذه الآية؛ فقالوا جرّت كلمة (المشركين) لمجاورتها (أهل الكتاب).[٢]

ومن العطف على الجوار في الشعر قول زهير بن أبي سلمى: [٣]

لَعبَ الرياحُ بها وغَيَّرها ... بَعْدي سَوافِي المورِ والقَطْرِ

فخفض (القطر) على الجوار، وإن كان ينبغي أن يكون مرفوعاً لأنه معطوف على (سوافي) ولا يكون معطوفاً على (المور) وهو الغبار لأنه ليس للقطر سواف كالمور حتى يعطفه عليه.[٤] ومثله قول النابغة: [٥]

لَمْ يَبْقَ إلا أسيرٌ غَيْرُ مُنْفَلتٍ ... ومُوثَقٍ في حِبالِ القدّ مَجْنُوبِ

بجر(موثق)، مع أن العطف على (أسير).

---

١ أبو حيان، البحر، ج٥، ص ٨.

٢ البغدادي، الخزانة، ج٥، ص٩٠.

٣ زهير بن أبي سلمى، ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعه الأعلم الشنتمري، ت: فخر الدين قباوة، (حلب: المكتبة العربية، ١٩٧٠)، ص١١٤.

٤ البغدادي، الخزانة، ج٥، ص ١٢٨.

٥ النابغة، ديوان النابغة، ص ٣٧، وفيه (مسلوب) بدلاً من (مجنوب).

ومنه قول امرىء القيس: [١]

فَظلَّ طُهاةُ اللحمِ ما بينَ مُنضجٍ صفيفَ شواءٍ أو قديرٍ مُعجَّلِ

وهو عندهم عطف على صفيف، وخُرِّج على أن الأصل (أو طابخ قدير) ثم حذف المضاف وأبقى جر المضاف إليه، أو أنه عطف على صفيف ولكن خفض على الجوار، أو على توهم أن الصفيف مجرور بالإضافة .[٢]

وبعد ذكر هذه الأمثلة لا يسعنا إلا أن نقول: إن كل ما جاء في الحمل على الجوار هو من قبيل التحويلات الأسلوبية لإسقاط ناحية موسيقية جمالية على الكلام، وذلك للخفة التي كانت تطلبها العرب في كلامها،وهو وإن اختلف فيه قديماً فإننا نرى أنه ظاهرة لغوية معروفة وموجودة في العربية؛ لأن الشواهد التي ذكرناها شعراً ونثراً يثبت ظاهرها ذلك، وإذا كان بالإمكان حمل الشيء على ظاهرة فهو أولى؛ لأن الأصل عدم التأويل، ويبدو لنا أن الذي حمل كثيراً من العلماء على إنكار هذه الظاهرة هو النظر إلى الحركات الإعرابية على أنها الجهة الوحيدة المسئولة عن الدلالة على المعاني النحوية، وأن أي خلل في وضع الحركات الإعرابية سينبني عليه خلل واضطراب في فهم المعاني، وهذا في الواقع مبالغة كبيرة لتقدير قيمة الحركات، فالحركة الإعرابية ما هي إلا قرينة لفظية واحدة من جملة قرائن، فإذا تعطلت قرينة ما ولدّ السياق أو المقام قرينة أخرى تقوم مقامها وأهم القرائن على الإطلاق هي قرينة التعلق أو الإسناد المعنوي وعليه فلا يخشى على المعنى. قال الرضي: " واعلم أنه تجوز المخالفة في الإعراب إذا عرف المراد "[٣].

وفي الواقع أن المنكرين تكلفوا وتجشموا كثيراً في تلمّس تخريجات تجعل النص يتسق والقاعدة النحوية ولكن الأخذ بالظاهر وعدم التقدير والتأويل أولى وأجدر فالحمل على الجوار في الشواهد التي ذكرناها آنفاً مثلها مثل رفع المفعول و نصب الفاعل في قولهم:(خرق الثوبُ المسمارَ) و (كسر الزجاجُ الحجرَ) هذا كلام مبني على أن السامع أو

---

١ امرىء القيس، الديوان، ص ٢٢.

٢ ابن هشام، المغني، ص ٤٣٩.

٣ الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص٣٧١.

المخاطب يعلم المراد،أي اتكأ القائل على حسن فهم السامع، بناء على قرينة التعليق التي تقطع بأن الخرق معلق بالمسمار لا الثوب، وأن الكسر معلق بالحجر لا الزجاج.

ب_ الحمل على المحل:

١.العطف على المحل في باب (لا) النافية للجنس:

المعطوف على اسم (لا) حكمه حكم الصفة فيجوز فيه الإعراب حملاً على اللفظ، أو على المحل، ولا يجوز فيه البناء و ذلك لضعف (لا) عن التأثير إلاّ فيما يليها، ولوجود الفاصل المانع من التركيب وهو العاطف. وقد اشترطوا للعطف **على الموضع شروطاً هي:**[١]

١ ـ إمكان ظهوره في الفصيح.

٢ ـ أن يكون الموضع بحق الأصالة.

٣ ـ أن يكون ثمَّ طالب ومحرز للموضع لا يتغير.

ومما يصح أن يكون شاهداً على المخالفة في الإعراب بين المعطوف والمعطوف عليه في باب (لا) على اعتبار زيادة (لا) الثانية العبارة المشهورة (**لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله**) فـ (قوة) من أحد الوجوه الثلاثة الممكنة تعد معطوفة على محل (لا) واسمها.

ومن ذلك قول ذي الرمة: [٢]

بِها العِيْنُ والآرَامُ لا عِدَّ عِنْدَهَا وَلا كَرَعٌ إلّا المَغَاراتُ وَالرَّبْلُ

حيث عطف (كرعٌ) على محل (لا) واسمها.

ومنه قول رجل من بني مذحِج: [٣]

هذا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لا أُمَّ لي إنْ كانَ ذَاكَ وَلا أَبُ

حيث عطف (أبٌ) على محل (لا) واسمها.

---

١ ابن هشام، المغني، ص ٤٥٠. أبو حيان، البحر، ج١، ص ٦٣٥.

٢ سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٢٩١. ديوانه، ص ٣٤٤.

٣ سيبويه، الكتاب، ج٢،، ص ٢٩٢. ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص ١١٠. شرح شواهد المغني، ٣١١. المقتضب، ج٤، ص ٣٧١.

ومنه قول جرير: [١]

بأَيِّ بَلاَءٍ يا نُمَيْرُ بْنَ عامِرٍ   وأَنْتُمْ ذُنابَي لا يَدَيْنِ وَلا صَدْرُ

حيث عطف (صدرٌ) على محل (لا) واسمها.

٢. تابع اسم [إنَّ]:

١_ العطف على موضع [إنَّ] قبل استيفاء الخبر:

لا يجوز عند البصريين العطف على محل اسم (إنّ) قبل استيفاء الخبر، لأن هذا إنما يصح بعد تمام الكلام أو الجملة، لأنه حمل على التأويل و لا يصح تأويل الكلام إلا بعد تمامه.[٢] ولكن أجاز ذلك الكوفيون، فقد أجازه زعيم الكوفيين الكسائي، والأخفش من البصريين مطلقاً [٣]، والفراء بشرط خفاء إعراب اسم (إنّ) [٤] محتجين لذلك بشواهد من القرآن الكريم وكلام العرب، فمن ذلك:

قوله تعالى:﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾ [المائدة: ٦٩]

حيث عطف (الصابئون) على محل اسم (إنّ) قبل استيفاء الخبر وهو قوله: (فلا خوف عليهم).قال الفراء: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِئُونَ**﴾[المائدة: ٦٩] " فإن رفع (الصائبين) على أنه عطف على (الذين)، و (الذين) حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فلما كان إعرابه واحداً وكان نصب (إن) نصباً ضعيفاً – وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره – جاز رفع (الصائبين).،ولا أستحب أن أقول: إنَّ عبدَ الله وزيدٌ قائمان لتبين الإعراب في (عبد الله)، وقد كان الكسائي يجيزه لضعف (إنَّ).

---

١ ابن هشام، أوضح المسالك، ج٢، ص ٢٢. الشيخ خالد، شرح التصريح، ج١، ص ٢٤١. ديوان جرير، ص ٤٤٨.

٢ ابن يعيش، شرح المفصل، ج٨، ص٦٨.

٣ الأنباري، الإنصاف، المسألة [٢٣]، ج١، ص ١٦٧.

٤ ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص٥١.

وقد أنشدونا هذا البيت رفعاً ونصباً:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بالمدِيْنَةِ رَحْلُهُ   فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بها لَغَرِيْبُ[١]

و: (قيارٌ) ليس هذا بحجة للكسائي في إجازته: إنَّ عمراً وزيدٌ قائمان، لأن قياراً قد عطف على اسم مكني، والمكني لا إعراب له، فسهل ذلك فيه، كما سهل في (الذين) إذا عطفت عليه (الصابئون)، وهذا أقوى في الجواز من (الصابئون) لأن المكني لا يتبين فيه الرفع في حال، و (الذين) قد يقال: اللذون فيرفع في حال... ".[٢]

وقد ذهب تمام حسان إلى أن العلامة الإعرابية قد أغنت عنها قرينة التبعية التي تقضي بعطف (الصابئون) على اسم (إنَّ). [٣]

ومن ذلك قراءة ابن عباس وعبد الوارث عن أبي عمرو:[٤] ﴿ **إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ**﴾ [الأحزاب: ٥٦] برفع (ملائكته)، حيث عطف (ملائكته) على محل (إنّ) واسمها.ومن ذلك ما ذكره أبو عبيدة في مجاز القرآن عن بشر بن هلال أنه قال: " سمعت الفصحاء من المحرمين يقولون: إن الحمدَ والنعمةُ لك والملكُ لا شريك لك"، فعطف النعمة على اسم (إنّ) على رأي الكوفيين. [٥]

وقول بعض العرب: إنَّكَ وزيدٌ ذاهبان.[٦]

وقول ضابيء البرجمي [٧] الذي سبق ذكره:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بالمدِيْنَةِ رَحْلُهُ   فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بها لَغَرِيْبُ

---

١ القائل هو ضابئ بن الحارث البرجمي،شرح المفصل، ج٨، ص ٦٨. مغني اللبيب، ص ٤٥٢. الخزانة، ج٤، ص ٣٢٣.

٢ الفراء، معاني القرآن، ج١، ص ٣١٠ – ٣١١.

٣ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٣٥.

٤ أبو حيان، البحر المحيط، ج٧، ص ٢٣٩.

٥أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج٢، ص ٢١.

٦ سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ١٥٥.

٧ ابن هشام، المغني، ص ٤٥٢. الخزانة، ج ٤. ص ٣٢٣.

و قول بشر بن أبي حازم الأسدي:[١]

وإلاَّ فاعْلَموا أنَّا و أَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا في شِقَاقِ

(أنا وأنتم بغاة) حيث وقع الضمير المنفصل الذي يكون في محل الرفع بعد اسم (أن) وقبل ذكر خبرها. ومن ذلك قول حسان:[٢]

إنّ شرخ الشباب والشعرُ الأسود ما لم يعاصي كان جنوناً

وقد تمسك الفراء و شيخه الكسائي بظاهر هذه الشواهد فقالا: يجوز أن يعطف بالرفع على اسم (إن) قبل أن يذكر الخبر، فتقول: إنني و محمدٌ على وفاق، ولكن اشترط الفراء خفاء إعراب اسم (إنّ). وإجازتهم العطف على محل اسم (إن) قائم على السماع من جهة وعلى القياس من جهة أخرى، أما السماع فيتمثل في هذه الشواهد الشعرية والنثرية الواردة و أما القياس فقد قالوا: أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع(لا) ، نحو: لا رجلَ وامرأةٌ أفضلُ منك، فكذلك مع (إنَّ) لأنها بمنزلتها، وإن كانت (إنَّ) للإثبات ولا للنفي؛ لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، يدل عليه أنا أجمعنا على أنه لا فرق بينهما عندنا، وأنه قد عرف من مذهبنا أن (إنَّ) لا تعمل في الخبر لضعفها، وإنما يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها فلا إحالة إذن.[٣]

وقد ردَّ الأنباري وجهة نظر الكوفيين وانتصر لوجهة نظر البصريين في هذه القضية مبيناً أن هناك فرقاً بين (لا) النافية للجنس و(إنّ) فـ(لا) النافية تركب مع اسمها تركيب خمسة عشر فتكون مع اسمها بمنزلة اسم واحد، أما (إنّ) فمنفصلة من اسمها ليست معه بمنزلة كلمة واحدة و دليل انفصالها عن تقدم الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً و مجروراً نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا وَجَحِيمًا**﴾ [المزمل:١٢] و قوله تعالى:﴿ **إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً**﴾

١بشر بأبي حازم، الديوان، ت: عزة حسين، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، ط٢، ١٩٧٢، ص ١٠٣. والرواية في الديوان: (بغاة ما حيينا في شقاق). شرح المفصل، ج٤، ص ٧٩. الأنباري، الإنصاف، ج١، ص١٧٠، المسألة [٢٣].

٢ المبرد، الكامل في اللغة، ج٦، ص ٩٤.

٣ الأنباري، الإنصاف، المسألة [٢٣]، ج١، ص ١٦٧.

[البقرة:٢٤٨][١]وقد وجد البصريون لكل هـذه الشـواهد الـتي اعتمـد عليهـا الكوفيـون تخريجات تتفق وقواعد العطف على اسم (إنّ) عندهم فبالنسبة لرفع (الصابئون) في الآيـة خرّج على أن (الصابئون) مبتدأ خبره إما محذوف لدلالة خبر (إنّ) عليـه. قـال سـيبويه: " وأما قوله عز وجـل (الصـائبون) فعلـى التقـديم والتـأخير، كأنـه ابتـداء علـى قولـه (والصابئون) بعد ما مضى الخبر ."[٢]

وإما هو المذكور، وخبر (إنَّ) محذوف دل عليـه المـذكور، والتقـدير في الآيـة: إنَّ الـذين آمنوا والذين هادوا فرحون، أو آمنون، أو مأجورون [٣] ويتعين هذا القـول في قـراءة مـن قرأ قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ**... ﴾ برفع (ملائكتـه). والتقـدير إن الله يصلي، وملائكته يصلون.[٤] ونسب أبو البركات الأنباري إلى البصريين توجيهاً ثانيـاً لرفع (الصائبين) في الآية وهو العطف على الضمير المرفوع في (هادوا).[٥]

أما قول الشاعر: [٦]

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بالمدِيْنَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بها لَغَرِيْبُ

فلا يتأتى فيه هذا الوجه؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ حتى يقـدم.[٧] يعـني أن خبر الثاني محذوف مدلول عليه بخبر الأول.

وأما احتجاج الكوفيين بقول بعـض العـرب: (إنَّـكَ وزيـدٌ ذاهبـان) **فقد وجهه البصريون بأمرين:**

١-أنه معطوف على توهم حذف (إنَّ). قـال سـيبويه: " واعلـم: أن أناسـاً مـن العـرب يغلطون، فيقولون: إنَّك وزيدٌ ذاهبانِ؛ وذاك: أن معناه معنى الابتداء ."[١]

---

١ الأنباري، الإنصاف، ج١، ص ١٦١، المسألة (٢٢).

٢ سيبويه، الكتاب. ج٢، ص ١٥٥ – ١٥٦.

٣ ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص ٥٠.

٤ أبو حيان، البحر المحيط، ج٧، ص ٢٣٩.

٥ الأنباري، الإنصاف، ص ١٧١.

٦ الأصمعيات، ص ١٨٤. الشعر والشعراء، ج١، ص ٢٦٨. شرح أبيات المغني، ج٧، ص ٤٣. الكامل في اللغة، ج١، ص ١٨٨.

٧ ابن هشام، المغني، ص ٤٥٢.

٢-أنه معطوف على مبتدأ محذوف وليس على اسم (إنَّ)، والتقدير: إنَّكَ أنت وزيدٌ ذاهبان [٢]

وقد قدم خليل عمايرة مخرجاً مُقْنعاً في هذه المسألة حيث قال: ونحن نرى أن ورود هذه الظاهرة اللغوية في المصادر الرئيسة للغة، في الشعر وفي القرآن الكريم، تارة بالرفع وأخرى بالنصب، يرجح ما نذهب إليه من أن الحركة الإعرابية لا دور لها في المستوى الدلالي، وهي ذات قيمة في المستوى التركيبي لما عليه جمهور النحاة بأن يليها اسم منصوب، ينصب ما يعطف عليه، وإن كان الرفع جائزاً في لهجة بعض القبائل.[٣] أي لغة بلحارث.

٢_ العطف على المحل بعد استيفاء الخبر:

و هذا مجمع عليه من النحويين جميعاً؛ ومن شواهد ذلك قوله تعالى:

﴿أَنَّ اللّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُواْ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة:٣]

عطف (رسوله) على المنوي في (بريء) أو على محل (إن) المكسورة واسمها، وقرئ بالنصب، عطفاً على اسم (إن) أو لأن الواو بمعنى مع: أي بريء معه منهم.[٤]

ومنه قول أبي الأسود الدؤلي:[٥]

إنَّ الخِلافَةَ والنُّبُوَّةَ فِيْهِمُ وَالمكْرُماتُ وَسَادَةٌ أَطْهارُ

حيث رفع (المكرمات) على محل إن واسمها، **وهو الرفع على الابتداء.**

وقول الآخر:[٦]

فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ فَإِنَّ لَنا الأمَّ النَّجِيْبَةَ والأَبُ

---

١ سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ١٥٥.

٢ ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص ٥١.

٣ خليل عمايرة، التوكيد اللغوي، ص ١٧.

٤ الزمخشري، الكشاف، ج٢، ص ٢٣٧.

٥ سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ١٤٥. ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص ٤٨.

٦ ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص ٤٨.

ومثاله مع (لكن) قول الشاعر: [١]

وما زلتُ سباقاً إلى كلِّ غايةٍ بها يُقْتَضى في الناس مجدٌ وإجلالُ

وما قَصَّرت بي في التَّسامي خُئُولةٌ ولكنّ عمي الطيبُ الأصل والخالُ

٣ـ العطف على المحل في غير باب (إنّ):

ومن العطف على المحل أيضاً عطف المنصوب على المجرور وذلك نحو قوله تعالى: **﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلاَئِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِين﴾** [البقرة: ١٦١]قرأ الحسن: [٢] (والملائكةُ والناس أجمعون) بالرفع، على أنه معطوف على موضع اسم الجلالة (الله) وتقديره: أن لعنهم الله أو أن يلعنهم الله. قال أبو حيان: " وخرج هذه القراءة جميع من وقفنا على كلامه من المعربين والمفسرين على أنه معطوف على موضع اسم (الله)، لأنه عندهم في موضع رفع على المصدر... وهذا ليس بجائز على ما تقرر في العطف على الموضع من أن شرطه أن يكون ثَمَّ طالب ومحرز للموضع..."[٣]

وخرّج أبو حيان القراءة على وجوه هي:

١ ـ أنه على إضمار فعل لما لم يمكن العطف، والتقدير: وتلعنهم الملائكة.

٢ ـ أنه معطوف على (لعنة الله) على حذف مضاف أي: لعنة الله ولعنة الملائكة، فلما حذف المضاف أعرب المضاف إليه بإعرابه.

٣ ـ أن يكون مبتدأ حذف خبره لفهم المعنى، أي: والملائكة والناس أجمعون يلعنونهم.

ومنه أيضاً قوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ﴾** [المائدة: ٦] على قراءة (وأرجلَكم) بالنصب عند من يقول بالمسح، وهو عطف على محل المجرور.

وقوله تعالى: **﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾** [النحل: ٨] قال الزمخشري: " (والخيل) وما عطف عليه بالنصب عطفاً على الأنعام، أي :

---

١ شرح شواهد العيني، ج٢، ص ٣١٦. شرح الكافية الشافية، ج ١، ص ٥١١.

٢ أبو حيان، البحر، ج١، ص ٦٣٥.

٣ أبو حيان، البحر، ج١، ص ٦٣٥.

وخلق هؤلاء للركوب والزينة، فإن قلت: لم انتصب (زينة)؟ قلت: لأنه مفعول له، وهو معطوف على محل لتركبوها. فإن قلت: فهلا ورد المعطوف والمعطوف عليه على سنن واحد؟ قلت: لأن الركوب فعل المخاطبين، وأما الزينة ففعل الزائن وهو الخالق". [١]

ومنه قوله تعالى: ﴿**وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا وَلاَ حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلاَ رَطْبٍ وَلاَ يَابِسٍ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ**﴾ [الأنعام: ٥٩]

قرأ الحسن وابن أبي إسحاق وابن السميفع (ولا رطبٌ ولا يابسٌ) بالرفع فيهما. [٢]

وقوله تعالى: ﴿**وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِن قُرْآنٍ وَلاَ تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلاَّ كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَاء وَلاَ أَصْغَرَ مِن ذَلِكَ وَلا أَكْبَرَ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ**﴾ [يونس:٦١]

قرأ حمزة (ولا أكبرُ) بالرفع ووجهه على أنه عطف على موضع (مثقال)، لأن (من) زائدة، فهو مرفوع بـ (يعزب)، هكذا وجهه الحوفي وابن عطية. [٣]

ومنه قول جرير: [٤]

جِئْني بِمثْلِ بني بدرٍ لقومهمِ   أو مثْلَ أسرةِ منظورِ بنِ سيارِ

حيث عطف (مثل) على محل (بمثل).

ومنه قول كعب بن جُعيلٍ التغلبي: [٥]

أعِنِّي بخوّارِ العِنـــانِ تَخالــهُ   إذا راحَ يَرْدي بالمُدَجَّجِ أحْــرَدَا

وأبْيَضَ مصقولَ السِّطامِ مُهَنَّداً   وذا حَلَقٍ من نَسْجِ داوُدَ مُسَرَدَا

حيث عطف (أبيض) على (بخوار) فحمله على المعنى، كأنه قال: وأعطني أبيض مصقول السّطام. [٦]

١ الزمخشري، الكشاف، ج٢، ص ٥٧٢.

٢أبو حيان، البحر، ج٤، ص١٥٠.

٣أبو حيان، البحر، ج٥، ص١٧٢.

٤ جرير، الديوان، ص ١٣٢. سيبويه، الكتاب، ج١، ص ١٧٠.

٥سيبويه، الكتاب، ج١، ص ١٧٠.

٦سيبويه، الكتاب، ج١، ص ١٧٠.

ومنه قول جابر بن رألان:[١]

هل أنتَ باعثُ دينارٍ لحاجتنا   أو عبدَ رَبٍّ أخا عَونِ بنِ مخراقِ

حمله على المعنى، أراد: هل أنت باعثٌ ديناراً؟ فحذف التنوين، وخفض الدينار، ونصب (عبدَ) بالعطف على موضعه، كأنه نوى التنوين.

وكذلك قول نصيب بن رباح:[٢]

وبينا نحنُ ننظُرُه أتــانــا   مُعلِّقَ وفْضةٍ وزِنــادَ راع

حيث عطف (زناد) على (وفضةٍ) على المحل؛ كأنه قال: (ومعلقاً زناد راعي).[٣]

ج. الحمل على المعنى (التوهم):

مصطلح (العطف على المعنى) ومصطلح (العطف على التوهم) شيء واحد، وإنما يطلق الأخير على ما ورد في غير القرآن الكريم، و ذلك تأدباً مع كلام الله، و ما عداه يقال فيه على التوهم. والعطف على التوهم أو العطف على المعنى يمكن أن يطلق عليه اسم (**القياس الخاطئ**).[٤]

قال صاحب الكليات: "العطف على التوهم نحو: ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ، بالخفض على توهم دخول الباء في خبر ليس، وليس المراد بالتوهم الغلط، بل المراد العطف على المعنى؛ أي جوّز العربي في ذهنه ملاحظة ذلك المعنى في المعطوف عليه، فعطف ملاحظاً له، وهو مقصد صواب".[٥]

وبين العطف على المحل والعطف على التوهم فرقٌ يحسن بنا أن نوضحه؛ فالعطف على المحل العامل فيه موجود و أثره مفقود، وأما العطف على التوهم فالعامل فيه مفقود وأثره موجود.

١سيبويه، الكتاب، ج١، ص ١٧١. ابن عقيل،ص ٤٢٨. الأشباه والنظائر، ج٢، ص٢٥٦. الجمل، الزجاجي، ص ٩٩. الأشموني، ج٢، ص ٣٠١. ونسب في البحر إلى تأبط شرا، ج٧، ص ١٥. ونسب في الخزانة إلى جابر بن عطية.

٢نصيب بن رباح، الديوان، ت: محمد علي سمعان، (حلب: المكتبة الناصرية، ١٩٨٢)، ص ١٠٤.

٣ الخليل، الجمل، ص ١٢٦.

٤ معلومة أفادني بها د. فوزي الشايب المشرف على الرسالة.

٥ الكفوي، الكليات، ص ١٠١٠.

القاعدة في العربية مطابقة المعطوف للمعطوف عليه في الإعراب، وقد تقع المخالفة بينهما لتوهم وجود عامل غير موجود فنظراً إلى كثرة زيادة الباء على خبر (ليس) و(ما) فإنه يجوز أن يُعطف على خبرهما المنصوب، مجرور.[١]

ومن العطف على التوهم ما حكاه سيبويه عن العرب من قولهم: (إنك و زيد ذاهبان) فهذا مبني على توهم سقوط (إنّ) فكأن القائل توهم: (أنت و زيد ذاهبان).واشترط الفراء لجواز العطف على التوهم وجود فاصل بين المتعاطفين.[٢]

وذكر ابن هشام أن للعطف على التوهم شرطين: شرط جواز وشرط حسن أما شرط جوازه فهو صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وأما شرط حسنه فكثرة دخوله هناك.[٣]

وسنقسم حديثنا عن العطف على المعنى (التوهم) إلى قسمين:

١-العطف على المعنى أو التوهم في الأفعال.

٢-العطف على المعنى أو التوهم في الأسماء.

أولاً: العطف على التوهم أو المعنى في الأفعال:

ورد ذلك في الحالات الإعرابية الثلاث الرفع، والنصب والجزم، وفيما يأتي بيان ذلك:

١-المعطوف على فعل منصوب.

٢-المعطوف على فعل مرفوع.

٣-المعطوف على فعل مجزوم.

١- **عطف المجزوم على المنصوب:** من أبرز الشواهد على ذلك قوله تعالى: ﴿ **لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ** ﴾[المنافقون: ١٠]

بنصب (أصدق) وجزم (أكنْ)، قال سيبويه: "وسألت الخليل عن قوله عز وجل: (فأصدق وأكنْ من الصالحين) فقال: هذا كقول زهير: [٤]

بَدا لي أني لستُ مُدرِكَ ما مَضى   ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

---

١ ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص ٣٨٥.

٢ الفراء، معاني القرآن، ج٢، ص ٣٤٧.

٣ ابن هشام، المغني، ص ٤٥٣.

٤ زهير بن أبي سلمى، الديوان، ص ١٩٦.

فإنما جروا هذا، لأن الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا".[١]

وذكر المبرد: وتقول: وحقّ اللهِ ثمَّ حَقَّك لأفعلَنَّ.. (ثم حقك) تحمله على الموضع، كان جائزاً، كما قال: فَلَسْنَا بالجبالِ وَلا الحَدِيْدا، وعلى هذا قرئ: (فأصدق وأكن من الصالحين) لأنه حمله على موضع الفاء.[٢]

وقال النحاس: "وأكن من الصالحين، عطف على موضع الفاء لا على ما بعد الفاء".[٣]

وذهب بعضهم إلى أنه من العطف على الموضع أو المحل وليس على التوهم؛ قال ابن هشام: " قال السيرافي والفارسي: هو عطف على محل فأصدق، كقول الجميع في قراءة الأخوين ﴿ مَن يُضْلِلِ اللّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [الأعراف: ١٨٦] بالجزم"[٤] وقد ذهب الزمخشري[٥] مذهبهما وهو أنه عطف على المحل، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، قال ابن عطية: "وقرأ جمهور السبعة والناس (وأكن) بالجزم عطفاً على الموضع؛ لأن التقدير: إن تؤخرْني أصدقْ وأكنْ. هذا مذهب أبي علي. فأما ما حكاه سيبويه عن الخليل فهو غير هذا، وهو جزم (أكن) على توهم الشرط الذي يدل عليه التمني، ولا موضع هنا لأن الشرط ليس بظاهر، وإنما يعطف على الموضع حيث يظهر الشرط، كقوله تعالى: ﴿ مَن يُضْلِلِ اللّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[٦] [الأعراف: ١٨٦].

---

١ سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ١٠٠ – ١٠١.

٢ المبرد، المقتضب، ج٢، ص ٣٣٧.

٣ النحاس، إعراب القرآن، ج٤، ص ٤٣٦ _ ٤٣٧.

٤ ابن هشام، المغني، ص ٤٠٦.

٥ الزمخشري، الكشاف، ج٤، ص ٥٣٢.

٦ ابن عطية أبي محمد عبد الحق بن غالب (ت ٥٤٢هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ت: المجلس العلمي بالمغرب، ١٤١١ هـ، ج١٦، ص ٢٣.

وقد أنكر ابن هشام على السيرافي والفارسي قولهما أن (أكنْ) مجزوم بالعطف على محل (فأصدقَ)؛ ويردُّه أنهما يسلمان أن الجزم في نحو(ائتني أُكرمْكَ) بإضمار الشرط، فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم، لأن ما بعد الفاء منصوب بأن المضمرة، وأنْ والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم مما تقدم، فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم ؟ وليس بين المفردين المتعاطفين شرط مقدر، ويأتي القولان في قول الهذلي: [١]

فأبلُوني بلِيَّتكم لعلّي أُصالِحُكُمْ وأستدرجْ نَوَيَّا

أي نوايَ وكذلك اختلف في نحو: (قام القوم غير زيد وعمراً) بالنصب، والصواب أنه على التوهم و أنه مذهب سيبويه، لقوله: لأن (غير زيد) في موضع (إلا زيداً) ومعناه فشبهوه بقولهم: فلسنا بالجبال ولا الحديدا.[٢]

ونستنتج من هذا كله أن التوهم هنا على تقديرين :

١ _ تقدير سقوط الفاء وهي موجودة، ولو حذفت لكان حكم الفعل بعدها الجزم. فعطف (أكن) على هذا المعنى.

٢-تقدير حرف شرط يجزم فعلين يُضمن معناه (لولا) عند الخليل وسيبويه، أو ناب (لولا) منابه عند السيرافي والفارسي. كما تقرر في ذلك عنهم توجيه جزم ما وقع بعد الطلب المحض وسقطت منه الفاء التي كان منصوباً ما بعدها.

فالجمهور على أنه جواب لشرط مقدر، والخليل وسيبويه والسيرافي والفارسي على أنه جواب الطلب المتقدم، فهو مجزوم به، إما لتضمنه معنى حرف الشرط، وإما لنيابته عنه.[٣]

ولا نرى هذا هنا؛ لأن الفاء موجودة في الجواب، ولا يكون جزم حتى تحذف الفاء. فإن قدرناها محذوفة وهي ثابتة، فهذا هو التوهم الذي قرره الخليل وسيبويه وغيرهما.

---

١ السكري، شرح أشعار الهذليين،. ص ٤٣٣.

٢ ابن هشام، المغني، ص ٤٥٤.

٣ أبو حيان، الارتشاف، ج٢، ص ٤١٩.

٢- المعطوف على فعل مرفوع:

وهذا المعطوف على المرفوع إما أن يكون منصوباً، وإما أن يكون مجزوماً.

أ- عطف المنصوب على المرفوع:

مما جاء شاهداً على عطف المنصوب على المرفوع حملاً على التوهم عند البصـريين قـراءة الأعرج وزيد بن علي، وابن مقسم، وحفص[١] ، قولـه تعـالى: ﴿ **لَّعَلِّـي أَبْلُـغُ الْأَسْـبَابَ* أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى** ﴾ [غافر: ٣٦ – ٣٧]

قال أبو حيان: "تأولنا ذلك على أن يكون عطفاً على التوهم، لأن خبر (لعل) كثيراً جاء مقروناً بأن في النظم كثيراً، وفي النثر قليلاً، فمن نصـب تـوهم أن الفعـل المرفـوع الواقـع خبراً كان منصوباً بأنْ، والعطف على التوهم كثير".[٢]

وقد يحمل على غير التوهم، بل منصوباً في جواب الطلب، وهو قوله تعـالى حكايـة عـن فرعون: ﴿**يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ *أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَـى**﴾ [غـافر:٣٦_٣٧] و هـذا أولى مـن الحمـل علـى المعنـى، أو أن المصـدر المـؤول معطوف على (الأسباب).

قال ابن هشام: "إنه عطف على معنى (لعلي أبلغ)، وهو (لعلي أن أبلغ)، فـ (إن) خبر (لعل) يقترن بـ (أنْ) كثيراً، نحو الحديث (فلعلَّ بعضكمْ أن يكونَ ألحن بحُجَّتهِ من بعضٍ)[٣] ويحتمل أنه عطف على الأسباب، ومع هذين الاحتمالين فيندفع قولُ الكوفي: إن هذه حجة على جواز النصب في جواب الترجي حملاً على التمني".[٤]

أما الكوفيون فنصب (أطلع) عندهم على أنه منصوب في جواب الرجاء من بـاب حمـل الرجاء على التمني، قاسوا الرجاء على التمني، قال أبو حيان: "وأما النصب بعد الفـاء في جواب الترجي فشيء أجازه الكوفيون".[٥]

---

١ أبو حيان، البحر المحيط، ج٧، ص ٤٤٦.

٢ أبو حيان، البحر المحيط، ج٧، ص ٤٤٦.

٣ صحيح البخاري، رقم (٦٤٥٢)، صحيح مسلم رقم (٣٢٣١).

٤ ابن هشام، المغني، ص ٤٥٦.

٥ أبو حيان، البحر المحيط، ج٧، ص ٤٤٦.

واحتج الفراء منهم لذلك بقول الأعرابي: [١]

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أودَوْلاتِها يُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا

فَتَسْتَرِيْحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِها

وقد ذهب ابن مالك في هذا مذهب الكوفيين، فقال: "والصحيح أن الترجي قد يحمل على التمني، فيكون له جواب منصوب، كقراءة حفص عن عاصم: "لعلي أبلغ الأسباب أسباب السماوات فأطلع "." [٢]

وممن ذهب مذهبهم أيضاً الرضي الاستراباذي[٣] وكذلك الدنوشري الذي أنكر على البصريين تمييزهم بين التمني والترجي قائلاً: "لم أفهم إلى الآن وجه منع البصريين النصب بعد الترجي، و ما الفرق بينه و بين التمني... نعم كل منهما طلب باللازم لا بالوضع، وعليه يقال فلم ألحق بالطلب الوضعي التمني دون الترجي "[٤] وصحح أبو حيان مذهبهم قائلاً: "و سماع الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب الفراء و من وافقه من الكوفيين" [٥]ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ** ﴾ [القلم: ٩]

وردت الآية في بعض المصاحف فيدهنوا. [٦]، وذلك على توهم وضع (أن) موضع (لو).[٧] والقول عند سيبويه أنه منصوب بـ (أن) مضمرة لأنه في جواب التمني، وهذا واضح من قوله: (ودَّ لو تأتيه فتحدثه). و هو واضح أيضاً من قوله: "اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار (أن) وما لم ينتصب فإنه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه".[٨] فهو عنده منصوب لأنه واقع في جواب التمني. وقيل بإضمار (أن) وجوباً بعد الفاء المسبوقة بطلب، و(يدهنوا) كما هو واضح لم يتقدمه طلب ولكن

---

١ الفراء، المعاني، ج٣، ص ٩. ابن جني، الخصائص، ج٢، ص ٢٩٦.

٢ ابن مالك، شرح التسهيل، ج٤، ص ٣٤.

٣ الرضي، شرح الكافية، ج٤، ص٨٣.

٤ حاشية ياسين، ج٢، ص ٢٤٣.

٥ ابن هشام، التصريح، ج٢، ص ٢٤٣.

٦ أبو حيان، البحر المحيط، ج٨، ص ٣٠٤. سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٣٦.

٧ انظر أبا حيان، ج٨، ص ٣٠٤. ابن هشام، المغني، ص ٤٥٦.

٨ سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٢٨.

تقدمه تمنٍ لأن (ودّ) تفيد التمني فهو جواب التمني؛ ولذا اختلف من أجاز توجيه النصب بذلك في تقدير الطلب السابق للفاء، فقيل: معنى ليت الذي تضمنه ودوا قال أبو حيان: " ولنصبه وجهان: أحدهما: أنه جواب (ودوا) لتضمنه معنى ليت، والثاني أنه تـوهم أنـه نطق بأن أي: ودوا أن تدهن فيدهنوا، فيكون عطفاً على التوهم ".[1]

وذهب الدنوشري إلى أن هذه القراءة يجوز تخريجها على أن يدهنوا منصوب بـأن مضـمرة جوازاً، وأن والفعل معطوف على لو وصلتها. [2]

والذي يظهر أن العطف على المعنى أي اعتقاد وجود (أن) هو الأقرب لأن (لـو) نفسـها في هذه الآية مصدرية.

ب- عطف المجزوم على المرفوع:

من شواهد ذلك قراءة قنبل[3]:﴿ **إِنَّهُ مَن يَتَّقِي وَيصْبِرْ فَإِنَّ اللّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِـنِينَ** ﴾ [يوسف: ٩٠]بإثبات ياء (يتقي) وتسكين راء (يصـبر) عنـد مـن قـال بـأن (مـن) موصولة متضمنة معنى الشرط وهو قول الفارسي، ولذلك دخلت الفاء في الخبر.[4]

وذكر السمين أن قراءة قنبل اختلف فيها الناس على قولين:[5]

١_ أن إثبات حرف العلة في الجزم لغة بعض العرب.

٢_ أنه مرفوع غير مجزوم و (مـن) موصـولة، والفعـل صـلتها، فلـذلك لم تحـذف لامـه، واعترض على هذا، بأنه قد عطف عليه مجزوم، وأجيب بأن التسـكين لتـوالي الحركـات، وإن كان من كلمتين كقراءة أبي عمرو (يَنْصُرُكُمْ)، وأجيب أيضاً بأنه جزم علـى التـوهم: يعني: كانت من الموصولة تشبه (مَنْ) الشرطية وهـذه عبـارة فيهـا غلـط علـى القـرآن، فينبغي أن يقال فيها: مراعاة للشبه اللفظي، ولا يقال للتوهم.

---

١ أبو حيان، البحر المحيط، ج٨، ص ٣٠٤.

٢ ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص ٢٥٥. الشيخ ياسين، حاشيته على شرح التصريح.

٣ أبو حيان، البحر المحيط، ج٥، ص ٣٣٨.

٤ ابن هشام، المغني، ص ٤٥٤.

٥ السمين الحلبي، الدرر المصون، ج٤، ص ٢١٢.

وإن اختلفت المسميات في العطف على التوهم عند النحاة والمفسرين يبقى المقصد ذاته والمعنى نفسه في التأويل؛ وعليه فإذا قلنا إن (مَن) اسم موصول كما يفيد الظاهر، كان جزم الفعل (يصبر) حملاً على المعنى، أي اعتقاد وجود (مَنْ) الشرطية أي الحمل على المعنى.

٣- المعطوف على فعل مجزوم:

مما جاء شاهداً على المخالفة بين الفعل المعطوف والفعل المعطوف عليه المجزوم قول الأعشى: [١]

إن تَركَبوا فركُوبُ الخيلِ عَادَتُنا أو تَنْزِلونَ فإنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ

قال سيبويه: "سألت الخليل عن قول الأعشى – وذكر البيت – فقال: الكلام هاهنا على قولك يكون كذا أو يكون كذا، لما كان موضعها لو قال فيه: أتركبون لم ينقض المعنى صار بمنزلة قولك: ولا سابقٍ شيئاً.وأما يونس فقال: أرفعه على الابتداء، كأنه قال: أو أنتم نازلون... وقول يونس أسهل، وأما الخليل فجعله بمنزلة قول زهير: [٢]

بَدَا ليَ أنّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سَابِقٍ شَيْئاً إذا كانَ جَائيا

والإشراك على هذا التوهم بعيد كبعد ولا سابق شيئاً.[٣] يعني بعد عطف أو تنزلون على توهمهم أتركبون، كبعد عطف سابق على توهم: بمدرك ما مضى.[٤]

ثانياً_ العطف على التوهم في الأسماء:

١- بين المعطوف والمعطوف عليه المنصوب:

وردت المخالفة بين الاسمين المعطوف والمعطوف عليه المنصوب في خبر (ليس) و (ما) العاملة عملها قال ابن مالك: " لما كثر دخول الباء على خبر (ليس) و(ما)، جاز للمتكلم

---

١ أبو حيان، الارتشاف، ج٢، ص ٤٠٧. الأعشى، ديوان الأعشى الكبير، ت: محمد محمد حسين، (بيروت: المكتب الشرقي)، ص ١١٧.

٢ زهير بن أبي سلمى، الديوان، ص ١٦٩.

٣ سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٥١.

٤ سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٥١. شرح السيرافي في الحاشية.

أن يجر المعطوف بعدهما على الخبر المنصوب، ومن عطف المجرور على المنصوب بما قول الشاعر: [١]

ما الحازم الشهمُ مِقداماً ولا بطلٍ إنْ لم يكنْ للهوى بالعقل غلاّبا

فكأنه قال: ما الحازم بمقدام ولا بطل .[٢]

و من ذلك أيضاً قول زهير:

بَدَا ليَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سَابِقٍ شَيئاً إذا كانَ جَائيا

بجر (سابق) على توهم جر خبر ليس بالباء.[٣]

ومثله قول الأحوص الرياحي: [٤]

مَشَائيمُ ليْسوا مُصْلِحينَ عشيرةً و لا ناعِبٍ إلا بِبَيْنٍ غرابُها

فقال ناعب بالجر، على توهم الباء.

كما وردت المخالفة بين المتعاطفين في خبر (كان) المنفية نحو قول الشاعر: [٥]

وما كُنْتُ ذا نَيْرَبٍ فِيهِمُ ولا مُنْمِشٍ فِيْهِمُ مُنْمِلِ

فجر (منمش) لعطفه على منصوب كان المنفية لشبهه بمنصوب ليس في صلاحيته للباء .[٦] وأجاز البغداديون إتباع المنصوب بمجرور كقول امرىء القيس: [٧]

فَظلَّ طُهاةُ اللحمِ ما بينَ مُنضجٍ صفيفَ شواءٍ أو قديرٍ مُعجَّلِ

وهو عندهم عطف على صفيف، وخُرِّج على أن الأصل (أو طابخ قدير) ثم حذف المضاف وأبقى جر المضاف إليه، أو أنه عطف على صفيف ولكن خفض على الجوار، أو على توهم أن الصفيف مجرور بالإضافة .[١]

---

١ ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص ٣٨٦. شرح أبيات المغني، ج٧، ص ٤٩. الدرر، ج٢، ص ١٩٦. البيت غير منسوب.

٢ ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص ٣٨٦.

٣ ابن جني، الخصائص، ج٢، ص ١٣٤. ص ٢١٦.

٤الفرزدق، الديوان، ص ١٢٠. وهو منسوب للأحوص الرياحي في كل من: شرح أبيات سيبويه، ج١، ص٧٤. شرح أبيات المغني، ج٧، ص٥٦. شرح المفصل، ج٢، ص٥٢. الكتاب، ج١، ص١٦٥.

٥ ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص ٣٨٦. شرح أبيات المغني، ج٧، ص٥٠. الدرر، ج٢، ص ١٩٦. البيت غير منسوب.

٦ ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص ٣٨٦.

٧ امرىء القيس، الديوان، ص ٢٢٦.

٢ _ بين المعطوف والمعطوف عليه المجرور:

من شواهد المخالفة بين المعطوف والمعطوف عليه المجرور في الأسماء حملاً على التوهم عند الزمخشري. قراءة عامر وحمزة وحفص[٢] قوله تعالى: ﴿ **وَامْرَأَتُهُ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَقَ وَمِن وَرَاء إِسْحَقَ يَعْقُوبَ** ﴾ [هود: ٧١]

بفتح (يعقوب) على أنه منصوب لا مجرور، معطوف على (إسحاق) على توهم وقوع (وهبنا لها) موقع (فبشرناها).[٣]

قال أبو حيان: " والأظهر أن ينتصب يعقوب بإضمار فعل تقديره ومن وراء إسحاق وهبنا يعقوب، ودل عليه قوله: (فبشرناها) لأن البشارة في معنى الهبة، ورجح هذا الوجه أبو علي ".[٤]

وردَّ ابن هشام هذا الرأي، إذ لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور كمررت بزيدٍ واليوم عمرو.[٥] وقيل: هو مجرور عطفاً على (بإسحاق)، أو منصوب عطفاً على محله.[٦]

ومما تقدم، تبرز حقيقة جلية وهي أن علاقة النحو بالمعنى علاقة حميمة، وأن النحو دون المعاني هو قوالب جامدة لا تمثل اللغة تمثيلاً سليماً، وهذه الحقيقة كانت واضحة عند متقدمي النحاة فقد ورد عن البغدادي_ في هذا الموضع قوله_: " والخليل مما يأخذ بصحة المعنى، ولا يبالي باختلال الألفاظ ".[٧]

---

١ ابن هشام، المغني، ص ٤٣٩.
٢ أبو حيان، البحر المحيط، ج٥، ص ٢٤٤.
٣ الزمخشري، الكشاف، ج٢، ص ٣٩٥.
٤ أبو حيان، البحر المحيط، ج٥، ص ٢٤٤.
٥ ابن هشام، المغني، ص ٤٥٥.
٦ مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ت: حاتم صالح الضامن، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤) ط٢، ج١، ص ٣٦٩.
٧ البغدادي، الخزانة، ج٣، ص ٦١٢.

د. تابع المنادى:

١. التابع المفرد المحلى بـ(أل):

وضح سيبويه حكم تابع المنادى المفرد المحلى بـ (أل) فقال: "قال الخليل رحمه الله: من قال: يا زيد والنضرَ فنصب، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله. فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيدُ والنضرُ. وقرأ الأعرج: (**يا جبالُ أوبي مَعهُ والطير**) فرفع ويقولون: يا عمرُو والحارثُ، وقال الخليل رحمه الله: هو القياس، كأنه قال: ويا حارثُ. ولو حمل الحارث على (يا) كان غير جائز ألبتة نصب أو رفع، من قبل أنك لا تنادي اسماً فيه الألف واللام بـ (يا)... ورفع ذلك لأن قوله: والنضرُ بمنزلة قوله: ونضرُ".

ومما ورد شاهداً على ذلك قول عقيل بن علقمة:[١]

ألا يا زيدُ والضَّحاكَ سيرا	**فقَد جاوَزتُما خَمَرَ الطَّرِيقِ**

قال الخليل: "ويجوز أن ترفع على معنى: يا زيد أقبل، وليقبل معك الفضل، وعلى هذا، يقرأ من يقرأ: ﴿**يا جِبالُ أَوِّبي مَعَهُ والطَّيرُ** ﴾على الرفع. ومجازُه: وليُؤوِّبِ الطيرُ مَعَكِ"[٢]

وقد اختلف النحاة في جواز المخالفة.فكلام سيبويه يفيد أنه يفضل المماثلة الإعرابية _أي الرفع_ فهو الأكثر (يا زيدُ والنضرُ) و ذلك لما فيه من مشاكلة إعرابية و هذا اختيار الخليل و سيبويه و المازني، وأما أبو عمرو و عيسى ويونس و الجرمي فاختاروا النصب؛ لأنه لأجل اللام يمتنع وقوعه موقع المتبوع، فاستبعد أن تجعل حركته كحركة ما باشره الحرف.هذا علاوة على التمسك بظاهر الآية. فإجماع القراء على النصب سوى الأعرج دليل على كونه الأولى.[٣]

---

١ البيت بلا نسبة في: الخليل بن أحمد، الجمل، ص١١٠. الأخفش، معاني القرآن، ج٢، ص ٣٥٥. الزجاجي، الجمل، ص ١٦٥، ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص ١٢٩. شرح قطر الندى، ص ٢١٠.ومنسوب لعقيل بن علقمة في الخزانة، ج٥، ص ٤١١.

٢ الكتاب، سيبويه، ج٢، ص ص ١٨٦، ١٨٧.

٣ سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ١٨٧. ابن السراج، الأصول، ج١، ص ٣٣٦.

واختلف في علة اختيارهم هذا الوجه، فقيل: لأن المعطوف المقترن بأل مراد به المجرد منها.[١] وقيل لأنه أكثر المسموع، وللمشاكلة.[٢] وقيل أيضاً: لأنه منادى مستقل في المعنى.[٣]

والنصب والرفع كلاهما حسن لأنه قد قرئ بهما، ولكن إذا ما أردنا الاختيار، قلنا: الأولى النصب؛ لأن الوجه أن ينظر إلى كونه تابعاً و الوجه في التوابع أن تتبع متبوعاتها في الإعراب لا في البناء؛[٤] ومعنى هذا أن النصب –أي المخالفة_ هي الأولى.

ونُسِب إلى المبرد تفريقه بين ما كانت (أل) فيه للتعريف، وما كانت (أل) فيه لغير التعريف؛ فإذا لم تكن للتعريف نحو: (يا زيد والحارثُ) فالمختار عنده الرفع، وإذا كانت للتعريف نحو: (يا زيد والرجلَ) فالنصب عنده هو المختار. [٥]

ولكن لما رجعنا إلى (المقتضب) وجدناه يجوّز الوجهين دون تفريق، واختياره النصب لقراءة أكثر القراء ﴿ **يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ** ﴾ بنصب الطير، حيث قال: "وكلا القولين حسن. والنصب عندي حسن على قراءة الناس". [٦]

وقد نسب إلى قوم القول بوجوب نصب التابع غير المضاف إذا كان عطف نسق مقروناً بأل.وقد أنكر عليهم أبو علي الفارسي ذلك لأن السماع يرد عليهم، و قد ذكر الجرمي أن الرفع في هذه الحالة هو الأكثر في كلام العرب.[٧]

ويفهم من كلام الفراء جواز الأمرين كذلك، غير أنه يقدم النصب على الرفع، قال في توجيه الآية: ﴿ **يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ** ﴾ بنصب (الطير) ورفعه: و (الطير) منصوبة

---

١ المبرد، المقتضب، ج٤، ص ٢١٢.

٢ السيوطي، الهمع، ج٢، ص ١٤٢.

٣ الرضي، شرح الكافية، ج١، ص ٣٢٧.

٤ الرضي. شرح الكافية، ج١، ص ٣٣١. السيوطي، الهمع، ج٢، ص ١٤٢.

٥ ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص ٣. ابن السراج، الأصول، ج١، ص ٣٣٦.

٦ المبرد، المقتضب، ج٤، ٢١٢.

٧ أبو حيان، الارتشاف، ج٣، ص ١٣١.

على جهتين: إحداهما: أن تنصبها بالفعل بقوله (ولقد آتينا داوود منا فضلاً) وسخرنا لـه الطير. فيكون مثل قولك: أطعْمتُه طعاماً وماءً. تريد: وسقيْتُه ماءً. فيجوز ذلـك. والوجـه الآخر: بالنداء؛ لأنك قلت: يا عمرُو والصلتَ أقبلا، نصبت الصلت؛ لأنه إنما يـدعى بــ (يا أيها)، فإذا فقدتها كان كالمعدول عن جهته فنصب، وقد يجوز رفعه علـى أن يتبـع مـا قبله، وقد يجوز رفعه على: أوبي أنت والطيرُ.[١]

فالفراء يقدم ثلاثة أوجه:

١ ـ مفعول به لفعل محذوف.

٢ ـ النصب على الخلاف.

٣ ـ الرفع على أنه معطوف على فاعل (أوبي).

٢ـ إذا كان التابع عطف نسق مجرداً من أل:

حكم المعطوف المجرد من (أل) في الإتباع؛ هو الحكم نفسه في حال الاستقلال بالنداء عند الجمهور.فإذا كان المعطوف المجرد من (أل) مفرداً بني على ما يرفع به، وإذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف نصب، خلافـاً للمـازني والكـوفيين و الرضـي، قـال في شـرح الكافيـة: " وعطف النسق من حيث المعنى منادى مستأنف، فإذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشـرة حرف النداء – أعني: اللام – جعـل في اللفـظ كالمنـادى المسـتأنف الـذي باشـره حـرف النداء ".[٢] وهذا هو ما نص عليه سيبويه قديماً، قال: " وتقول: يـا زيـدُ وعمـرُو، لـيس إلا لأنهما قد اشتركا في النداء في قوله (يا). وكذلك يا زيدُ وعبدَ الله، ويا زيدُ لا عمرُو، ويـا زيدُ أو عمرُو لأن هذه الحروف تُدخل الرفعَ في الآخر كمـا تـدخِل في الأول، ولـيس مـا بعدها بصفة، ولكنه على يا ".[٣]

أما الكوفيون والمازني فقد نسب إليهم ابن مالك القول بجواز رفع المجرد من (أل) ونصبه إجراء له في الحكم مجرى المعطوف المقرون بـ (أل)، قال: وأجاز المازني والكوفيون إجراء

---

١ الفراء، المعاني، ج٢، ص ٣٥٥.

٢ الرضي، شرح الكافية، ج١، ص ٣٢٧.

٣ سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٨٦.

المنسوق العاري من (أل) مجرى المقرون بها، فيقولون: يا زيدُ وعمراً، وعمرُو، كما يقال بإجماع: يا زيدُ والحارثُ والحارثَ. وما رواه غير بعيد عن الصحة إذا لم تنوِ إعادة حرف النداء، فإن المتكلم قد يقصد إيقاع نداء واحد على الاسمين، كما يقصد تشريكهما في عامل واحد، نحو: حسبت زيداً وعمراً حاضرين، وكأن خالداً وسعداً أسدان.[١]

١ ابن مالك، شرح التسهيل، ج٣، ص ٤٠٢.

الفصل الثالث

المخالفة في الصرف

المبحث الأول

المخالفة في العدد

ـ نعت المفرد بالجمع:

١- وزن أَفْعال:

وردت بعض الصيغ في العربية التي خرجت عن قاعدة مطابقة النعت للمنعوت وحفظها النحاة .

– وإن كانت مطردة في الاستعمال – من غير قياس عليها، ومن هذه الصيغ وصف المفرد بالجمع ومنه ما حكاه بعض العرب نحو: ثوبٌ أسمالٌ، أكباشٌ، أخلاقٌ، أهدامٌ، وجفنةٌ أكسارٌ، وبُرْمَةٌ أعشارٌ، ورمُحٌ أقصادٌ، وحبلٌ أرمامٌ، وأحذاقٌ، وأقطاعٌ، وأرماثٌ، وبئر أنشاطٌ، ونعلٌ أسماطٌ، وكبدٌ أفلاذٌ، وبلدٌ أخصابٌ، وحلةٌ أفوافٌ، ونطفة أمشاج، وعلى هذا جاء قوله تعالى: ﴿ **إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعاً بَصِيراً** ﴾ [الإنسان: ٢] (نطفة أمشاج) كبُرمةٍ أعشارٍ، وبُردٍ أكباشٍ، وهي ألفاظ مفردة غير جموع، ولذلك وقعت صفات للأفراد، ويقال أيضاً: نُطفةٌ مَشَجٌ. [١]

قال الشماخ: [٢]

طَوتْ أحْشَاءَ مُرْتِجَةٍ لِوَقتٍ   على مَشجٍ سُلالَتُه مَهِيْنُ

ولا يصح أمشاج أن يكون تكسيراً له، بل هما مثلان في الإفراد لوصف المفرد بهما.[٣]

---

١ الزمخشري، الكشاف، ج٤، ص ٦٥٣ – ٦٥٤.

٢ الشماخ، ديوان الشماخ، ت: نوري القيسي، (بغداد، ١٩٨٧)، ص ١٢٢.

٣ الزمخشري، الكشاف، ج٤، ص ٦٥٣ – ٦٥٤.

وهذا يعني أن (أمشاج) اسم مفرد جاء على وزن (أفعال) ودليله على ذلك هو وصف المفرد بها، كما أنه استأنس بما ذهب إليه سيبويه في الأنعام [١] من أنها مفرد جاء على أفعال، قال سيبويه: " وأما أَفْعالٌ فقد يقع للواحد، من العرب من يقول: هو الأنعام، وقال الله عز وجل ﴿ نُسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾ [النحل:٦٦]، وقال أبو الخطاب: سمعت العرب يقولون: هذا ثوبٌ أكباش... ".[٢] وما ذهب إليه الزمخشري غير صحيح، فقد ذكرت المعاجم أنه جمع له؛ قال صاحب اللسان: " المَشْجُ والمَشِجُ والمَشَجُ والمَشِيجُ: كل لونين اختلطا...والجمع أمْشاجٌ "[٣] كما أن (أفعال) صيغة من صيغ جموع التكسير.

ويبدو أن الذي سوغ هذه المخالفة لوضع الجمع موضع الواحد أنهم أرادوا الأجزاء وكأن كل جزء من هذا الواحد شيء قائم بذاته على حده، والمبالغة في النعت لأن النعت والمنعوت شيء واحد، فتصيير الواحد جمعاً تكثير له، وهو تكثير يراد به المبالغة في المعنى.

قال ابن خالويه: " باب ليس من كلام واحد يوصف بجمع إلا قولهم: ثوبٌ أسمال، أي: خَلَق وإنما جاز ذلك؛ لأنه يعني به أنه قد تخرق من جوانبه حتى صار جمعاً، وثوبٌ أكباش: غليظ، وبُرمةٌ أعشارٌ، وقِدرٌ أعشار، وقميصٌ أخلاقٌ ".[٤]

وقال الرضي: " وأما بُرمةٌ أعشارٌ وأكسارٌ، وثوبٌ أسمالٌ، ونطفةٌ أمشاجٌ فلأن البرمة مجتمعة من الأكسار والأعشار وهي قطعها، والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل، أي: خلق، والنطفة مركبة من أشياء كل واحد منها مشيج، فلما كان مجموع الأجزاء ذلك الشيء المركب منه وصفه بها، وجرأهم على ذلك كون (أفعال) جمع قلة فحكمه حكم الواحد ".[٥]

---

١ الزمخشري، الكشاف، ج٢، ص ٥٩١.

٢ سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٢٣٠.

٣ ابن منظور، اللسان، مادة (مشج) ج٨، ص ٢٩٠..

٤ ابن خالويه أبوعبد الله الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)، ليس في كلام العرب، ت: أحمد عبد الغفور، (القاهرة: دار الحديث، ١٣٩٩هـ)، ط٢، ص ١٤٩.

٥ الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص ٣٣.

ومما جاء شاهداً على ذلك ما أورده ابن منظور في لسان العرب: وفي حديث عثمان: خرج وعليه حلةٌ أفوافٌ، والأفواف: جمع فوف وهو القطن... يقال: بُرْدُ أفواف.[١]

ومنه أيضاً قول القتال الكلابي: [٢]

فَهُنَّ يَقْذِفْنَ من الأَمشاجِ   مِثْلَ بُرُودِ اليَمْنَةِ الحجاجِ

وقال ابن سيده: أمشاج البدن طبائِعُهُ [٣]

فكل هذه الجموع جاءت وصفاً للمفرد، وحاول النحاة أن يجدوا تفسيراً لها، فارتأوا أن هذا الجمع يحمل على المعنى، فيكون الواحد يراد به الجمع كأنهم جعلوه أجزاء، فالبرمة مجتمعة من الأكسار والأعشار وهي قطعها، والثوب مؤلف من القطع، كل واحد منها سَمْل، أي: خَلَقَ.

والنطفة مركبة من أشياء كلٌّ واحد منها مَشَج، فلما كان مجموع تلك الأجزاء ذلك الشيء المركب منها جاز وصفه بها، ويؤيد هذا ما ذهب إليه سيبويه بقوله: " وسألته عن قول بعض العرب: آتيك عُشيَّانات، ومُغيربانات فقال: جعل ذلك الحين أجزاء؛ لأنه حينٌ كلما تصوبت فيه الشمس ذهب منه جزء فقالوا: عُشيانات، كأنهم سموا كل جزء منه عشية، ومثل ذلك قولك: المفارق في مَفْرق، وجعلوا المفرق مواضع، ثم قالوا المفارق كأنهم سموا كل موضع مفرقاً ".[٤]

ب_ وزن فعلى:

ورد المفرد موصوفاً بالجمع على تأويله بالجنس ومما جاء شاهداً على ذلك قوله تعالى:

﴿ **فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّى**﴾ [طـه:٥٣]

قال صاحب الكشاف: " شتى: صفة للأزواج، جمع شتيت كمريض ومرضى، ويجوز أن يكون صفة لنبات، النبات مصدر سمي به النابت، كما سمي بالنبت، فاستوى فيه الواحد

١ ابن منظور، لسان العرب، ج٧، ص ١٩٠، مادة (فوف).

٢ القتال الكلابي، الديوان، ت: مطاوع الطرابيشي، دمشق، ١٩٧٤.

٣ ابن منظور، لسان العرب، ج٨، ص ٢٩٠، مادة (مشج).

٤ سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٤٨٤.

والجمع، يعني أنها شتى مختلفة النفع والطعم واللون والرائحة والشكل، بعضها يصلح للناس، وبعضها يصلح للبهائم"[١]

ومما يحتمل ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ **اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ** ﴾ [الزمر:٢٣] حيث وصف المفرد (كتاباً) بالجمع (مثاني).

قال الزمخشري: " فإن قلت: كيف وصف الواحد بالجمع؟ قلت: إنما صح ذلك لأن الكتاب جملة ذات تفاصيل، وتفاصيل الشئ هي جملته لا غير، ألا تراك تقول: القرآن أسباع وأخماس، وسور وآيات، وكذلك تقول: أقاصيص وأحكام ومواعظ مكررات، ونظيره قولك: الإنسان عظام وعروق وأعصاب، إلا أنك تركت الموصوف إلى الصفة، وأصله: كتاباً متشابهاً فصولا مثاني". [٢]

جـ _ وزن فواعل:

مما ورد في وصف المفرد بالجمع على وزن (فواعل) قوله تعالى: ﴿**وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ**﴾ [الحجر:٢٢] قرأ حمزة بالإفراد: (وأرسلنا الريح لواقح) على تأويل الجنس، كما قالوا أهلك الناس الدينار الصفر والدينار البيض.[٣]

وقد خُرج الخلاف في العدد بين التابع والمتبوع على أساس أن (الريح) جنس والجنس جمع في المعنى، فإتباعه بالجمع جائز ولا غبار عليه.[٤]

د_ وزن فُعْل: ومما ورد على وزن (فُعْل) قوله تعالى: ﴿**عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ**﴾ [الإنسان:٢١] قرأ ابن كثير وأُبي (خضرٍ) بالجر صفة لسندس.[٥]

قال السمين: " استشكل على هذا وصف المفرد بالجمع. فقال مكي: هو اسم للجمع، وقيل هو جمع سندسة كتمر وتمرة، واسم الجنس وصفه بالجمع سائغ فصيح "[١]

١الزمخشري، الكشاف، ج٣، ص ١٦٩

٢الزمخشري، الكشاف، ج٤، ص.١٢٣

١أبو حيان، البحر، ج٥، ص.٤٣٩

٢السمين الحلبي، الدر المصون، ج٤، ص ٢٩٤..

٣أبو حيان، البحر، ج ٨، ص.٣٩

٢ـ بدل الكل من البعض:

مما ورد من مخالفة البدل للمبدل منه بدل الكل من البعض، وقد ورد هذا في عدة مواضع منها قوله تعالى: ﴿ **يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا*جَنَّاتِ عَدْنٍ** ﴾ [مريم: ٦٠ ـ ٦١] حيث جاءت (جنات) بدلاً من الجنة، وهو بدل كل من بعض، فالأولى مفرد والثانية جمع، ولهذا كان البدل كلاً والمبدل منه بعضاً، وفائدته تقرير أنها جناتٌ كثيرة لا جنةٌ واحدة. [٢]

ومما ورد في الشعر قول امرىء القيس: [٣]

كأني غداةَ البيْنِ يَومَ تَرحّلوا	**لدى سَمُراتِ الحيِّ ناقِفُ حنْظَلِ**

فأبدل (اليوم) من (غداة) وهي بعضه، على بدل كل من بعض، ونفاه الجمهور وتأولوا البيت. [٤]

ومنه أيضاً قول عبيد الله بن قيس الرقيات: [٥]

رحم اللهُ أعْظُماً دَفَنُوها	**بِسجستَان طَلْحَةِ الطّلَحاتِ**

فأبدل (طلحة) من (أعظم) وهي بعضه. [٦]

ويدخل في هذا أيضاً إبدال العام من الخاص، كالذي حكاه سيبويه عن العرب: (مالي إلا أبوك ناصر). ومنه قول حسان بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ: [٧]

لأنهم يرجون منه شفاعة	**إذا لم يكن إلا النبيون شافع**

٤السمين الحلبي، الدر المصون، ج٦، ص.٤٤٨

١ الأشموني، شرح الأشموني، ج٢، ص ١٢٨. السيوطي، الهمع، ج٣، ص ١٥٠.

٢ امرىء القيس، الديوان، ص٣١٢. والرواية في الديوان (يوم تحملوا).

٣ من وجوه التأويل التي تأولوا بها البيت أن اليوم ليس اسما للوقت الممتد من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ولكنه اسم للوقت مطلقا طال أو قصر، نظير قولهم " إنما ادخرتك لهذا اليوم " يريدون لهذا الوقت، وعلى هذا يكون إبدال "يوم" من "غداة البن" من نوع بدل كل من كل. انظر الدرر اللوامع على همع الهوامع،ج٣،ص ١٥٠. حاشية الصبان، ج٣، ١٢٦.

٤ عبيد الله بن قيس الرقيات ، الديوان، ص٢٨.

٥ السيوطي، الهمع، ج٣، ص ١٥٠.

١حسان بن ثابت، الديوان، ص ٣٥٦.

فأبدل (شافع) من (النبيين) مع أنه أعم منهم. وجمهور النحاة الذين يرفضون كون البدل أعم أو أكبر من المبدل منه فيخرجون هذه وأمثالها على أن البدل عام أريد به خاص، أي يلجأون إلى التأويل، ونحن أخذنا بالظاهر حيث نعده مما أبدل فيه الكل أو العام من الجزء أو الخاص، خلافاً لما هو موجود في البدل. هذا علاوة على أن السيوطي قد أثبته في الهمع، وكذلك الأشموني.[١]

---

١ الأشموني، شرح الأشموني، ج٢، ص ١٢٨. السيوطي، الهمع، ج٣، ص ١٥٠.

المبحث الثاني

المخالفة في الجنس

المخالفة في التذكير والتأنيث:

أ. نعت المذكر بالمصحوب بالتاء:

(علاَّمة) وأمثالها من نعوت المذكر:

التأنيث بالعلامة لم يكن معروفاً في المراحل القديمة جداً للغة، إذ الأصل أن يوضَع لكل مؤنث لفظٌ غير لفظ المذكر؛ فالتاء المستخدمة كثيراً للتأنيث بوصفها مورفيماً[١]، (وحدة صرفية) لا علاقة لها في الأصل بالتذكير و التأنيث الحقيقي، فلا تدل على الأنوثة في الأصل ألبته، وآية ذلك أن العربية لم تستخدمها في الزمن القديم لتمييز الذكر والأنثى، وإنما فرقت بينهما بمادة الاسم نفسها نحو: رجل وامرأة، وجمل وناقة، وحمار وأتان، وجدي وعناق. وعلى حسب ما ذهب إليه وليم رايت w. wright وغيره من المستشرقين فإن الخيال السامي الخصيب قد أخضع في نهاية الأمر، جميع الكلمات إلى أحد أمرين: إما التذكير وإما التأنيث، وأنه شخص الأشياء وجعل منها أناساً، ثم تصور في بعضها تأنيثاً وفي بعضها الآخر تذكيراً [٢] وتاء التأنيث أي اللاحقة (at) سامية الأصل، وهي قديمة ويدل على قدمها وجودها في الفعل الماضي نحو: فَعَلَتْ. [٣]

وذهب (فنسنك) Wensinck إلى أن مايسمى (بعلامات التأنيث) كالتاء والألف المقصورة والممدودة، ليست في الحقيقة إلا علامات للمبالغة تفيد الكثرة ولذا نراها في كلمات مذكرة من مثل: علامة، وفّهامة، كما نراها في بعض الجموع مثل: قتلى وجرحى فهو يرى أن تلك العلامات ترتبط بفكرة المبالغة أكثر من ارتباطها بفكرة التأنيث.[٤]

---

١ المورفيم هو الوحدة القواعدية الصغرى، أو أصغر وحدة ذات معنى.

٢Wright . W . Lectures on the comparative grammar of the Semitic Languagesmm, Cam bridge. ١٨٩٠ .P١٣١ . من أسرار اللغة، ص ١٤٨.

٣براجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه:د.رمضان عبد التواب،(مصر:القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٤) ط٢، ص١١٥.

٤ A. J. Wensinck Some Aspects of gender in the Semetic Languages. بالاقتباس عن أسرار اللغة،ص١٤٨.

والناظر في المأثور من كلام العرب نثراً و شعراً، يلحظ أنهم يتوسعون في بعض الأحيان، بزيادة لاحقة لغوية معينة في عدد من النعوت، التي ينعت بها المذكر ، وحق النظام القياسي فيها أن تكون مجردة، ومستغنية عن تلك اللاحقة. ونلحظ أن هذه اللاحقة تأتي في صفات يتزود بها المرء ويكتسبها في حياته وهي متعلقة بمهارة، أو عادة، أو خصلة أو مهنة والصيغ الواردة بالتاء على نوعين:

١. للمبالغة:

_ **فاعلة**: مثل: (راوية، داهية، باقعة، خائنة، باقرة، طاغية، داعية، داهية، حادِرة)

جاء في تاريخ الطبري قوله: قد مات هذا الطاغية. [١]

_ **فُعَلة:** مثل: (هُمَزَة، لُمَزَة، نُوَمَة، قُعَدَة، جُثَمَة، ضُجَعَة، خُدَعَة، لُكَعَة، خُبَأة، وُكَلَة، تُكَلَة، بُوَهَة،).

جاء في الحديث: خير الناس في آخر الزمان، الرجل النُّوَمَة. [٢]

وقالوا: رَجُل لُعَنة إذا أكثر اللعن. [٣] وقولهم: رجل نُكَحَة وخُجَأة. [٤]

وبناء فُعَلَة يدل على أن ذلك عادة منه قد ضَرِي بها، ونحوهما: اللُّعَنَة والضُّحَكَة.[٥] قال أبو حيان: " وفُعَلَة من أبنية المبالغة كنُومَة وعُيبة وسُحَرَة وضُحَكَة ".[٦]

_ **تِفْعالَة:** مثل: (تِلْقامَة، تِخْطارَة، تِلْقاعَة، تِلْعابَة، تِقْوالَة، تِعْجابَة). وقد ذُكِر أن أحدهم رأى الحجاج، وهو يخطر متبختراً بمسجد المدينة فقال: مَنْ هذا التِخْطارَة؟ [٧] ودخل أحدهم على معاوية، وشاركه الطعام فأُتْخِمَ، فسأل معاوية في اليوم التالي والده عنه قائلاً: ما فعل ابنك التِّلْقامَة. [٨]

_ **تِفِعّالة:** مثل: (تِلِقّامة، تِلِقَّاعة).

١محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري، (القاهرة:مطبعة الاستقامة، ١٩٣٩)، ج٥، ص٥٥٨.

٢ الزمخشري، الفائق في غريب الحديث، ج٤، ص٣١.

٣ ابن فارس، الصاحبي، ص ٢٢٥.

٤ سيبويه، الكتاب،ج٣، ص٢٣٧.

٥ الزمخشري، الكشاف، ج٤، ص ٧٨٨.

٦ أبو حيان، البحر المحيط، ج٨، ص ٥٠٩.

٧أحمد بن عبد ربه، العقد الفريد، ج٣، ص١٣٣.

٨عبد الله بن مسلم ابن قتيبة، عيون الأخبار، (القاهرة: مطبعة عيسى البابي)،ج٣، ص٢٢٨.

_ **تَفْعيلة:** مثل: (تَلْعيبة، تَرْعيَّة).

ـ **فِعلاية:** مثل: (درحاية، دعكاية)، ومثله قول الشاعر: [١]

أما تريني رجلاً دعكاية عكوكاً إذا مشى درحاية

٢ـ لتأكيد المبالغة:

وهي الصيغ الموضوعة للمبالغة والمزيد عليها التاء فتكون لتأكيد المبالغة وهي:

_ **فاعولة:** مثل: (حاذورة، فاروقة)

_ **فُعّالة:** مثل: (صُرّاعة، كُرّامة، لُقّاعة)، قالوا : (رجل صُرّاعة) أي: شديد الصرع وإن لم يكن معروفاً بذلك. [٢] وقد حكي عن أبي زيد قوله: وإنّه لكُرّامة من كرائم قومه. [٣]

_ **فَعَّالَة:** مثل: (ثلاَّبة، نسَّابة، عَلَّامَة، عَيَّابَة، جَثَّامَة، ذَوَّاقَة، قَوَّالَة، فَهَّامَة، جَمَّاعَة، وَقَّاعَة). قال الجاحظ: "كان الأبرش الكلبي ثلاَّبة نسَّابة، وراوية للمثالب عَيَّابَة، فإذا رأى الهيثم بن عدي، ذاب كما يذوب الرصاص." [٤]

وقالوا علاّمة ونسّابة إذا كان كثير العلم والنسب، وجاء في الحديث:

دخل النبي المسجد، فرأى جمعاً من الناس على رجل، فقال: ما هذا ؟ قالوا: رجل عَلاّمة، قال: وما العَلاَّمة ؟ قالوا: أعلم الناس بأنساب العرب، وأعلم الناس بعربية، وأعلم الناس بشعر، فقال: هذا علم لا ينفع وجهل لا يضر. [٥]

ومن أوصاف الذم قولك: رَجُلُ فقاقة، وهِلباجة إذا كان أحمق وعليه المثل المشهور: أعجز من هِلْباجة [٦]، وهو النؤوم الكسلان الجافي.

_ **فَعولَة:** مثل: (فَرُوقة، نَئُومَة، سَرُوقَة، نَظُورَة، صَرُورَة،مَلُولَة). قال الحسن يصف علياً: لم يكن بالنَئُومَة عن أمر الله، ولا بالمَلُولة في حق الله، ولا بالسَّرُوقَة لمال الله. [١] وجاء في المثل: ربَّ عَجَلَةٍ تهبُ ريثاً، وربَّ فَرُوقَة يُدْعى لَيْثاً [٢]

١ابن منظور، اللسان، ج١٠، ص٣٢٤.

٢ لسان العرب، ج٥، ص ٣١٧، مادة (صرع).

٣ لسان العرب، ج٧، ص ٦٤٤، مادة (كرم).

٤ الجاحظ، أبو عمرو، البيان والتبيين، ت: عبد السلام هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٦٨)، ج١، ص ١٣١

٥ محمد يوسف الكاند هلوي، حياة الصحابة،(دمشق: دار الفكر، ١٩٧٤)، ج٣، ص ١٦٨.

٦ الميداني، مجمع الأمثال، ج١، ص ٣٧٣.

وقول النابغة الذبياني:[٣]

لو أنها عَرَضَت لأشمَطَ راهب عبد الإله صَرُورَةٍ مُتَعَبِّد

_ **فِعِّيلة:** مثل: (خِلِّيفة).

_ **فَعِيلَة:** مثل: (خَلِيفَة، نَجِيبَة، عَقِيلَة).

ولفظ (خليفة) وقع للرجال خاصة، وإن كانت فيه الهاء، ودليل ذلك أنهم جمعوه على (خلفاء)، وأما (خلائف) فعلى لفظ (خَليفةٍ) وقد أنشد أوس بن حجر: [٤]

إنَّ مِنَ الحَيّ موجوداً خليفَتُهُ وما خليفُ أبي وهبٍ بموجودِ

_ **مِفْعالة:** مثل: (مِطْرابة، مِلْحادة، مِقْدامة، مِعْزابة، مِهْذارة،مِجْذامة).

قال الفراء: رجل مِجْذامة، ومِطْرابة. [٥]

والمبالغة في وصف المذكر بالمؤنث على قسمين: الأول للمدح ويوجه للداهية، والآخر للذم ويوجه للبهيمة، فالمدح مثل: عَلَّامَة ونَسَّابَة وراوية، والذم نحو: إِمَّعة وتِلَّابة وعَيَّابَة وهُمَزة ولُمَزة.

قال الفراء: " وقد قيل رجل مجذامةٌ ومطرابةٌ ومعزابة، فجعلوا فيه الهاء وهو على غير القياس، لأن العرب قد تدخل الهاء في المذكر على وجهين، أما أحدهما: فعلى المدح والآخر ذم، فيوجهون المدح إلى الداهية وتكون الهاء التي دخلت على المذكر يراد بها المدح و المبالغة في نوعه الذي وصف به فيقال: إنه لمنكرةٌ من المناكير، وإنه لراوية وعلامة، فهذا مذهب الداهية والمدح، أما الذم فقولهم: إنه لجخابةٌ وهلباجة فقاقة، فيما لا أحصيه وكأنه يذهب به إلى البهيمة ".[٦]

١أحمد بن عبد ربه، العقد الفريد، تحقيق: مفيد قمحية،(بيروت: دار الكتاب) ج٢، ص ٩٥.

٢ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص ٩٨.

٣النابغة زياد بن معاوية الذبياني، الديوان، تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة، ١٩٧٧)، ص٦٩.

٤ ابن منظور، لسان العرب،ج٣، ص١٨٥.

٥الفراء، المذكر و المؤنث، ص ٦٠.

٦ الفراء أبو زكريا (ت ٢٠٧هـ)، المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب، (القاهرة: مكتبة دار التراث)، ص٦٠.

فالعلة في دخول الهاء ليست المبالغة في الوصف فقط، وإنما لتأكيد المبالغة، أو لمبالغة المبالغة لأن (فَعّالاً) من أبنية المبالغة وزيادة التاء للمبالغة؛ فهي مبالغة المبالغة.

وحمل أصحاب اللغة والنحو هذه الظاهرة على معنى المبالغة – كما رأينا – فالهاء في نحو عَلَّامَة ونَسّابَة: لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنما لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية، فجعل تأنيث الصفة أمارة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة، وسواء كان ذلك الموصوف بتلك الصفة...مذكراً أو مؤنثاً [١]

وذهب أبو عبيدة [٢] إلى أن هذه التاء في أوصاف المذكر زائدة، لأن معنى الكلمة يتم من دونها. ولما كانت زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى كان المعنى الذي تفيده هو المبالغة مدحاً أو ذماً.

وأما أبو هلال العسكري ففسرها بقوله: وعلاّمة وإن كان للمبالغة فإن معناه ومعنى دخول الهاء فيه أن يقوم مقام جماعة علماء، فدخلت الهاء فيه لتأنيث الجماعة التي هي في معناه.[٣]

ذلك أن التاء من المعاني التي تفيد الجمع نحو: صوفية وحرورية وسابلة وغساسنة ومناذرة...

وكما قدمنا فإن زيادة التاء إما لإفادة المبالغة وإما لتأكيد المبالغة ـ كما بيّنا ـ، فمن تأكيد المبالغة: نَسّابة وعَلَّامة ومِتْلابة، وعيّابة، ومِطرابة...ومن إفادة المبالغة: باقعة وراوية وداهية.

ب. نعت المؤنث بالمذكر:

حق المذكر أن ينعت بالمذكر، وحق المؤنث أن ينعت بالمؤنث لأن النعت هو المنعوت في المعنى، فالأصل المطابقة في الجنس بينهما هذه هي القاعدة، غير أنه قد جاء عنهم نعت

---

١ ابن جني، الخصائص، ج٢، ص ٢٠١.

٢ أبو عبيدة، معمر بن المثنى. مجاز القرآن، ج١، ص ١٥٨.

٣ أبو هلال العسكري الحسن بن عبد الله (ت ٣٤٥هـ)، الفروق في اللغة، ت: لجنة إحياء التراث العربي، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٩٠) ط٢، ص ٦٩.

المؤنث بالمذكر، فمن ذلك قولهم: (جاءوا الجماءَ الغفيرَ) فالغفير نعت للجماء، والجماء مؤنث والغفير مذكر. وتفسير ذلك أنهم حملوا (فعيل) بمعنى (فاعل) على (فعيل) بمعنى (مفعول) أي من باب القياس الخاطئ. ومن ذلك قولهم: (امرأة حائض، وطالق، وطامث، وطاهر، وكاعب، وعانس، وناهد، وهاجن، وعاتق، وعارك، وطامح، وعاهر، ومحماق، ومِكياس...) [١]وكأن المذكر وصف لشيء كأنك قلت: هذا شيء حائض ثم وصفت به المؤنث كما تقول هذا بَكْرٌ ضامر، ثم تقول: ناقةٌ ضامر [٢]

وذهب الكوفيون إلى أن علامة التأنيث إنما حذفت من نحو: (طالق، وطامث، وحائض، وحامل) لاختصاص المؤنث به. واحتجوا لمذهبهم فقالوا: " إنما قلنا ذلك لأن علامة التأنيث إنما دخلت في الأصل للفصل بين المذكر والمؤنث، ولا اشتراك بين المؤنث والمذكر في الأوصاف من الطلاق، والطمث، والحيض، والحمل، وإذا لم يقع الاشتراك لم يفتقر إلى إدخال علامة التأنيث؛ لأن الفصل بين شيئين لا اشتراك بينهما بحال محال ".[٣] وعلل ذلك الفراء بقوله: "... وإنما دعاهم إلى ذلك أن هذا وصف لاحظ فيه للذكر، وإنما هو خاص للمؤنث، فلم يحتاجوا إلى الهاء؛ لأنها إنما أدخلت في: قائمة وجالسة لتفرق بين فعل الأنثى والذكر، فلما لم يكن للذكر في الحيض والطمث وما ذكرنا حظ لم يحتاجوا إلى فرق ".[٤]

وذهب البصريون إلى أنه إنما حذفت منه علامة التأنيث لأنهم قصدوا به النسب ولم يجروه على الفعل، وذهب بعضهم إلى أنهم إنما حذفوا علامة التأنيث منه لأنهم حملوه على المعنى كأنهم قالوا: شيء حائض.[٥] وقد علّل سيبويه ذلك بقوله في باب المؤنث الذي يوصف بالمذكر: " وذلك قولك: امرأةٌ حائضٌ، وهذه طامِثٌ، كما قالوا: ناقةٌ ضامرٌ، يوصف به المؤنث وهو مذكر. فإنما الحائض وأشباهه في كلامهم على أنه صفة شيء،

١المزهر، السيوطي، ج٢، ص٢٠٦. السجستاني، المذكر والمؤنث، ص ٧٠.

٢ سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٢٣٧.

٣ المرجع نفسه.

٤ الفراء، المذكر والمؤنث، ص ٥٩.

٥ الأنباري، الإنصاف، ج٢، ص ٢٦٩، المسألة (١١١).

والشيء مذكر، فكأنهم قالوا: هذا شيء حائض، ثم وصفوا به المؤنث كما وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا: رجُلٌ نُكَحةٌ. فزعم الخليل أنهم إذا قالوا حائضٌ فإنه لم يُخرِجه على الفعل، كما أنه حين قال: دَارِعٌ لم يخرجه على فَعَلَ، وكأنه قال: دِرْعِيٌّ. فإنما أراد ذات حيضٍ ولم يجئ على الفعل ".[١]

وقد ردّ ابن الأنباري على هذا الكلام بقوله: " وهذا كلّه عندي خطأ، لأنّا لو قلنا: هندٌ حائض، ونحن نريد: هندٌ شخصٌ حائض، وشيء حائض لَلَزِمَنا أن نقول: هِنْدٌ قائمٌ، وجُمْلٌ جالس، على معنى: هندٌ شخصٌ قائمٌ. وجُمْلٌ شيءٌ جالسٌ، وفي إجازة هذا خروج عن العربية."[٢]

ومما يدل على قوة رأي الفراء... أنهم يقولون: امرأة قاعدة بالهاء إذا أرادوا الجلوس، فيدخلون الهاء في هذا النعت؛ لأنه يشترك فيه الرجال والنساء، ويقولون: امرأة قاعد للتي قعدت عن الحيض، فلا يدخلون الهاء في هذا النعت؛ لأنه لاحظَّ للرجال فيه، وكذلك: امرأة قاعد؛ إذا أرادوا أنها قد قعدت عن الولد ويئست منه، فهذا وصف لا يكون إلا للنساء، ولا يحتاج فيه إلى علامة التأنيث.

قال حميد بن ثور: [٣]

إزاءُ مَعَاشٍ مَا يَزَالُ نطاقُها ... شديداً وفيها سؤرةٌ وهي قاعدُ

فذكر: لأن المعنى وهي قاعد عن الولد والحيض... ومما يدل أيضاً على قوة رأي الفراء... أن يعقوب بن السكيت حكى عن الأصمعي أنه قال: يقال امرأة طاهر، إذا أردت الطهر من الحيض، فإذا أردت أنها نقية من العيوب والدَّنس قلت: طاهرة... ففرق بين هذين المعنيين بتذكير ماليس للرجال فيه حظ وتأنيث ما يشترك فيه الرجال والنساء.[٤] ثم هذا السجستاني وهو من البصريين يذهب في هذه المسألة مذهب الكوفيين أيضاً حيث قال: "

---

١ سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٣٨٣ – ٣٨٤.

٢ابن الأنباري، المذكر والمؤنث، ج١، ص ١٨٦.

٣ حميد بن ثور، ديوان حميد بن ثور، ت: محمد فاضل صبحي، (حلب: المكتبة العربية، ١٩٧٠) ص ٥٤.

٤ ابن الأنباري، المذكر والمؤنث، ج١، ص ١٩٠.

فإذا كان نعتاً لاحظً فيه للذكر لم تحتج فيه إلى الفَصْل، ليكون اللفظ أقل وأخف، وإذا أردت الفعل أنثت "[١]

ومن مظاهر المخالفة في الجنس، نعت المؤنث بالمذكر في قوله تعالى: ﴿ **وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاء مَاء طَهُورًا * لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا** ﴾[الفرقان:٤٨_٤٩] حيث جاء النعت مذكراً والمنعوت مؤنثاً حملاً على المعنى، لأن البلدة في معنى البلد.

ومنه ـ على وجه ـ قوله تعالى: ﴿**وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ**﴾ [السجدة:٢٠]

قال العكبري: " الذي: صفة للعذاب في موضع نصب، ويجوز أن يكون صفة للنار، وذكر على معنى الجحيم أو الحريق ". [٢]

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ** ﴾[يونس: ٢٢]

ذلك إما على النسب أي بتقدير مضاف (ذات عصف) وإما مراعاة للفظ الريح فلفظها مذكر. [٣]

ومما حمل على المخالفة بين النعت المذكر ومنعوته المؤنث قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ** ﴾ [الذاريات: ٥٨] قرأ يحيى بن وثاب (المتين) بالخفض جعله من نعت القوة وإن كانت أنثى في اللفظ.[٤] ويظهر أن الجر إنما كان للمجاورة ليس غير.

ومن مظاهر المخالفة بين النعت ومنعوته، ما جاء من نعوت على وزن (فَعَال)، نحو قولهم: (امرأة صَنَاعٌ أي: رفيقة اليد، ونخلة فَحَال؛ للذكر من النخل) [٥] و (امرأة حَصَان و رزان)، وعلى هذا جاء قول حسان[٦] يمدح عائشة ـ رضي الله عنها ـ :

حَصَانٌ رَزَانٌ ما تُزَنُّ بريبةٍ وتُصْبِحُ غَرْثَى مِن لُحومِ الغوافِلِ

---

١ سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٥٠هـ)، المذكر والمؤنث. ت: حاتم الضامن، (دار الفكر: دمشق)، ص٦٦.

٢العكبري، التبيان، ج ٢، ص ٩٩.

٣الفخر الرازي، التفسير الكبير، ج١٧،ص٢٣٥. وانظر القرطبي، تفسير القرطبي، ج٨، ص ٣٢٥.

٤ الفراء، معاني القرآن، ج٣، ص ٩٠.

٥ السجستاني، المذكر والمؤنث، ص٢٣٤.

٦ حسان، الديوان، ص ١٩٨.

ومثله قول ليلى الأخيليّة: [١]

أعَيَّرتَني داءً بأُمِّكَ مِثْلُهُ وأي حَصَان لا يقال لَه : هَلا ؟

ومن ذلك أيضاً قول امرئ القيس: [٢]

بَرَهْرَهةٌ رَخْصَةٌ رُؤدةٌ كَخُرْعُوبَةِ البَانة المُنْفَطِرِ

فوصف المؤنث (خرعوبة) باسم الفاعل المذكر (المنفطر)، لأنه حمل (الخرعوبة) على معنى القضيب أو العود. أي: نعت على المعنى.

ومن ذلك أيضاً ما أنشده الفراء:

لِكُلِّ دَهرٍ قَدْ لَبستُ أثْوُباً مِنْ رَيْطَةٍ واليُمْنَةَ المُعَصَّبَا

حيث نعت (اليمنة) وهي مؤنثة بـ (المعصب) وهو مذكر، على أساس المعنى.

فجعل (المُعَصَّبَ) نعتاً لليُمْنة، وهي مؤنثة في اللفظ؛ لأن اليمنة ضرب من الثياب: فاليمنة هي البرد اليماني، [٣] فتذكير النعت إنما كان للمعنى؛ يعني ذهب إلى (البُرد) فهو نعت على المعنى كسابقه.

ومنه قول الأعشى: [٤]

أرى رَجُلاً مِنْهُمْ أسِيْفاً كأنَّما يُضمُّ إلى كَشحَيْهِ كَفَّاً مُخَضَّبَا

فوصف (كفاً) المؤنث بـ (مخضباً) المذكر حملاً على المعنى أيضاً لأن الكف في المعنى العضو.

وهناك أيضاً حالات ينعت فيها المؤنث بمذكر؛ لأن اللفظ محايد؛ يستوي فيه المذكر والمؤنث مثل: (امرأة قتيل، وجريح، وصبور) وقولهم: (امرأة عاشق، وأيم، وعقيم، وعانس) .فلم يدخلوا فيه علامة التأنيث لأن النساء أغلب على هذا الوصف فصار

---

١ ليلى الأخيلية، الديوان، ت: خليل إبراهيم العطية، دار الجمهورية، بغداد، ١٩٦٧، ص ١٠٣. والرواية في الديوان: وأي جواد لا يقال له هلا.عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أدب الكاتب، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، (دمشق: دار الفكر، ١٩٦٣) ط٤، ص ٣٢٤.

٢ النحاس، شرح ديوان امرئ القيس، ت: عمر الفجاوي، (الأردن: وزارة الثقافة، ٢٠٠٢)، ص ٧٧.

٣ الفراء، معاني القرآن، ج٣، ص ٩٠.

٤ الأعشى ميمون بن قيس، ص ٨٨_ ٩١..

بمنزلة طالق وحائض، وقولهم: رجل أيّم إذا كان لا زوج له، وامرأة أيّم إذا كانت لا زوج لها. [١]وقولهم: (رجل نِضْوٌ وامرأة نِضْوٌ) [٢]

ومما حذفوا فيه الهاء بغير قياس قولهم: (مِلْحَفَةٌ جَديدُ وخَلَقٌ، وشاةٌ سَديسٌ وسَدَسٌ، وكتيبةٌ خَصيفٌ: كثيرة، وريحٌ خَريقٌ). [٣] قال سيبويه: " وقد أجرى شيء من فَعيل مستوياً في المذكر والمؤنث، شُبّه بفَعُول، وذلك قولك: جَديدٌ، وسديسٌ، وكتيبةٌ خصيفٌ، وريحٌ خَريقٌ، وقالوا: مُدْيةٌ هُذامٌ، ومُدْيةٌ جُرازٌ جعلوا فُعالاً بمنزلة أختها فعيلٍ ". [٤] وقد تبدى لبعض المحدثين من النحويين أن حذف التاء من نعوت المؤنث يخضع لظاهرة لغوية تاريخية.[٥] دون أن يوضحوا ماهية هذه الظاهرة. ولعل هذا راجع إلى مرحلة قديمة من عمر اللغة لم تكن فيها علامات التأنيث قد أحكم استخدامها بَعْد.

ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث من النعوت: (فارض وبكر، وذلول).

قال تعالى: ﴿**قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لاَّ فَارِضٌ وَلاَ بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُواْ مَا تُؤْمَرونَ**﴾ [البقرة: ٦٨] ثم قال تعالى: ﴿**قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لاَّ ذَلُولٌ تُثِيرُ الأَرْضَ وَلاَ تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لاَّ شِيَةَ فِيهَا قَالُواْ الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ**﴾ [البقرة: ٧١] فـ (الفارض، والبكر، والذلول) ألفاظ مذكرة للبقرة وهذا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث. "(ذلولٌ) بالرفع على أنها صفة لبقرة". [٦]

ومن مظاهر المخالفة في الجنس في النعت؛ النعت السببي الذي يتبع في الجنس مرفوعه ويجري في الإعراب على ما قبله فالمخالفة هنا مخالفة يفرضها النظام لا الاستعمال، فمن ذلك قوله تعالى:﴿**رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا**﴾ [النساء:٧٥] حيث جاء (الظالم) نعتاً للقرية،[٧] لأن النعت هنا يتبع مرفوعه في الجنس، وهو مذكر.

١ابن الأنباري، المذكر والمؤنث، ج١، ص ١٨١.

٢ابن منظور، اللسان، مادة (نضو)، ج١٥، ص٣٣٠.

٣السجستاني، المذكر والمؤنث، ص٧٢.

٤سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٦٣٨.

٥ عمايرة، ظاهرة التأنيث، دار حنين، ط٢، ١٩٩٣، ص ٢٣٤. إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، (عمان: دار عمان)، ص ١١٠.

٦السمين الحلبي، الدر المصون، ج١، ص٢٥٦.

٧ أبو حيان، البحر المحيط، ج٣، ص٣٠٩.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاء فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ﴾ [البقرة: ٦٩]على جعل (فاقع) صفة لـ (صفراء). ولم يؤنث (فاقعاً) وإن كان صفة لمؤنث، لأنه رفع السببي وهو مذكر فصار نحو (جاءتني امرأة حسن أبوها). [١]

و من ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا﴾ [فاطر:٢٧]

فجاء (مختلفاً) وهو مذكر صفة لـ (ثمرات). [٢]

ومثله قول أوس الهجيمي: [٣]

بسَلْهبَةٍ صَرِيحِيّ أبوها تُهانُ بها الغُلامةُ والغُلامُ

حيث نعت (سلهبة) وهي مؤنثة لـِ (صريحي) وهو مذكر لأن النعت رفع اسماً ظاهراً.

ج. إبدال المذكر من المؤنث:

تأنيث المذكر من الضرورة القبيحة _ عند النحاة_ لأنه خروج عن أصل إلى فرع، وإنما المستجاز من ذلك رد التأنيث إلى التذكير _ كما رأينا _ لأن التذكير هو الأصل، ودليل ذلك أن كلمة (شيء) مذكرة تصدق على المذكر والمؤنث، ثم إن المؤنث إنما يكون بعلامة والمذكر دون علامة، فهو الأصل لأن الذي لا يحتاج إلى علامة أصل لما يحتاج.

وقد وردت المخالفة بين البدل والمبدل منه في التذكير والتأنيث في قول رويشد بن كثير الطائي: [٤].

يا أيُّها الراكبُ المُزجي مطيَّتهُ سائلْ بني أسدٍ ماهذهِ الصَّوتُ ؟

فقد أتى باسم الإشارة الذي وضع ليشاربه إلى المؤنث وهو (هذه)، وأبدل منه المذكر الذي هو (الصوت)، وكان من حقه أن يقول: ماهذا الصوت) أو (ماهذه الصيحة)

---

١ أبو حيان، البحر المحيط، ج١، ص٤١٧.

٢ أبو حيان، البحر المحيط، ج٧، ص٢٣٢.

٣ ابن يعيش، شرح المفصل، ج٥، ص٩٧.

٤ التبريزي، شرح حماسة أبي تمام، تحقيق: عبد المنعم أحمد صالح، (العراق، ١٩٨٠)، ص ١٦٦. المرزوقي، شرح الحماسة، ج١، ص ١٦٦. ابن جبي، الخصائص، ج١، ص ٤١٦. بلا نسبة في الأشباه والنظائر، ج٢، ص ١٠٣.

والمخالفة بينهما جاءت على أساس المعنى؛ لأنه قصد بالصوت الجلبة والصيحة، وهذا يعد شاهداً صالحاً لكل من النعت والبدل فيكون المنعوت مؤنثاً والنعت مذكراً.
وقد علّل ابن جني تذكير تابع المؤنث ههنا بقوله: " إنما أنثه لأنه أراد الاستغاثة، وهذا من قبيح الضرورة،أعني تأنيث المذكر، لأن التذكير هو الأصل بدلالة أن الشئ مذكر وهو يقع على المذكر والمؤنث، فعلمت بهذا عموم التذكير وأنه هو الأصل الذي لا ينكر "[١]
وقال التبريزي: " وأراد بالصوت الجلبة أو الصيحة، وهذا الكلام تهكم، ويجوز أن يكون المراد بقوله ماهذه الصوت ما هذه القصة التي تتأدى إليّ عنكم؟ يقال ذهب صوت هذا الأمر في الناس، أي انتشر، فكأنه على هذا يوهمهم أنه لم يصح عنده ما يقال". [٢]

د. مخالفة المؤكِّد للمؤكَّد في التذكير والتأنيث:

قد يستغنى في الكلام بلفظ (كليهما) عن (كلتيهما) وربما كان ذلك من باب الحمل على المعنى في مسألة التذكير والتأنيث، ومن شواهد ذلك قول هشام بن معاوية: [٣]

يَمُتُّ بقُربَى الزَّيْنَبَيْنِ كِلَيْهمَا إلَيْكَ وقُرْبَى خالدٍ وحَبيبِ

حيث أكد المؤنث المثنى الحقيقي وهو (الزينبين) بـ (كليهما) وهو مذكر، حملاً على المعنى، إذ حمل الزينبين على معنى (الشخصين) فكأنه قال: بقربي الشخصين كليهما.

---

١ ابن جني أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، (دمشق: دار القلم، ١٩٨٥)، ج١، ص١٢. ابن يعيش، شرح المفصل، ج٥، ص ٩٦.
٢التبريزي، شرح ديوان الحماسة، ص ١٣.
٣ابن عصفور، المقرب، ج١، ص ٢٣٩. الأشموني، ج٤، ص ٣٧٠. العيني، ج٤، ص١٠٦. الخزانة، ج٧، ص ٢٣٧.

المبحث الثالث

المخالفة في التعيين:

ـ المخالفة في التعريف والتنكير:

سنناقش في هذا المبحث المخالفة في التعريف والتنكير في باب التوكيد والنعت أما بالنسبة للبدل والعطف فالمخالفة بين التابع والمتبوع فيهما لا تعد مخالفة في الإتباع؛ لأنه ليس في ذلك خروج عن القاعدة النحوية. قال سيبويه: " واعلم أن المعرفة والنكرة في باب التشريك والبدل سواء ".[١]

أ- التوكيد:

القياس عند أكثر البصريين وجوب المطابقة بين التوكيد المعنوي والموكّد في التعريف؛ فلا تؤكد النكرات توكيداً معنوياً؛ لأن ألفاظ التوكيد المعنوي معارف باتفاق جميع النحويين؛ أما ما أضيف فيها إلى المضمر فلا خلاف على تعريفه نحو: كله ونفسه وعينه، **وأما أجمع وأجمعون وتوابعها، فقد اختلف في تعريفها على وجهين؛ هما:**

١_ أنها في معنى المضاف إلى المضمر وهو رأي الخليل وسيبويه. جاء في الكتاب:

" وسألتُه[٢]عن جُمَع وكُتَع، فقال: هما معرفة بمنزلة كُلِّهُم وهما معدولتان عن جَمْعِ جَمْعاء، وجمعِ كتعاء، وهما منصرفان في النكرة ".[٣] وقد وضح ذلك ابن يعيش بقوله: " لأنك إذا قلت: رأيت الجيش أجمع كان في تقدير: رأيت الجيش جميعه. وكذلك إذا قلت: رأيت القوم أجمعين كان في تقدير: رأيت القوم جميعهم، وكان يجب أن تقول: جاءني القوم كلهم أجمعهم أكتعهم أبصعهم فحذفوا المضاف إليه وعوضوا من ذلك الجمع بالواو والنون، فصارت الكلمة بذلك الجمع يراد بها المضاف والمضاف إليه".[٤]

---

١ سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٤٤١.

٢ يقصد شيخه الخليل.

٣ سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٢٢٤.

٤ ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص ٤٥.

٢_ وذهب قوم من المحققين إلى أن تعريف الأسماء بالوضع وهو من قبيل تعريف الأعلام نحو: زيد وعمرو، ويدل على صحة ذلك أن (أجمع) و (جُمَع) لا ينصرفان، فأما أجمع فلا ينصرف للتعريف ووزن الفعل، وأما (جُمَع) فلا ينصرف للتعريف والعدل.[١]

و العدل فيه أوجه:

أ_ ذهب المازني إلى أنه معدول عن (جُمْع) بوزن (فُعْل) لأنه أفعل ومؤنثه (فعلاء) يجمعان على (فُعل).

ب_ وذهب آخرون إلى أنه معدول عن (فَعالى) لأن فَعْلاء غير الصفة إنما يجمع على (فعالى) مثل: صحراء وصحارى.

جـ_ وذهب الزمخشري إلى أنها معدولة عن الألف واللام فـ (أجمع وأجمعون) معدولتان عن (الأجمع والأجمعين) وكذلك ما بعدهما من ألفاظ التوكيد المعنوي، ونظير هذا عدل (أمس) عن (الأمس) وأما (جُمع) فهي معدولة عن شيئين عن الألف واللام وعن صيغة فعالى كصحارى.[٢]

وعلة المنع – منع توكيد النكرة معنوياً – أن ألفاظ التوكيد معارف، والتوكيد كالنعت ينبغي له أن يطابق متبوعه في التعريف والتنكير، ونعت النكرة لتتميز من غيرها أولى من توكيدها.

وقد علّل ابن يعيش عدم جواز توكيد النكرة معنوياً بقوله: " اعلم أن النكرات لا تؤكد بالتأكيد المعنوي، وإنما تؤكد بالتوكيد اللفظي لا غير لو قلت: أكلت رغيفاً كله أو قرأت كتاباً أجمع لم يجز وإنما تقول أكلت رغيفاً رغيفاً أو قرأت كتاباً كتاباً وإنما لم تؤكد النكرات بالتأكيد المعنوي لأن النكرة لم يثبت لها حقيقة، والتأكيد المعنوي، إنما هو لتمكين معنى الاسم وتقرير حقيقته، وتمكين مالم يثبت في النفس محال... وأمرٌ آخر أنّ الألفاظ التي يؤكد بها في المعنى معارف فلا تتبع النكرات توكيداً لها لأن التوكيد كالصفة ".[٣]

---

١ ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص ٤٦.

٢ ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص ٤٦.

٣ المرجع نفسه، ص ٤٤.

ولهذا فقد منع البصريون توكيد النكرة معنوياً لأمرين:

الأول: أنَّ النكرة شائعة ليس لها كيان محدد معروف كالمعرفة وتوكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه.

الثاني: أنّ النكرة تدل على العموم، والتوكيد يدل على التخصيص والتقرير. وكل واحد منهما ضد صاحبه، ويستحيل أن يكون الشيء الواحد عاماً ومخصوصاً في حالة واحدة.[١]

أما الكوفيون و الأخفش من البصريين فقد أجازوا توكيد النكرة بلفظة (كل) وأخواتها بشرط حصول الفائدة. ويبدو أن وجهة نظر جمهور الكوفيين والأخفش لتوكيد النكرة أكثر قبولاً وأكثر إقناعاً نظراً إلى أن البصريين اعتمدوا على أسس منطقية غير لغوية، وأما الكوفيون فبنوا موقفهم على السماع اللغوي عن العرب، ولذا فقد أجازوا توكيد النكرة معنوياً ليس مطلقاً. وإنما بشرط حصول الفائدة؛ وتحصل الفائدة بتوافر شرطين:

١_ أن تكون النكرة مؤقتة؛ أي محدودة.

٢_ أن يكون التوكيد بالألفاظ الدالة على الإحاطة والشمول.

ولهذا قال ابن مالك:

وإن يفد توكيد منكور قبل وعن نحاة البصرة المنع شمل

كقولنا: (صمت أسبوعاً كله) ويحتجون على ذلك بالنقل والقياس، وأما القياس فلأن اليوم مؤقت يجوز أن يقعد في بعضه، والليلة مؤقتة يجوز أن يقوم في بعضها، فإذا قلنا: (قعدت يوماً كله وقمت ليلة كلها)، صح معنى التوكيد فدل على صحة ما ذهبوا إليه.[٢]

ولم يجيزوا توكيد النكرة غير المحدودة، وكذلك المحدودة إذا كان التوكيد بـ (النفس والعين) لعدم الفائدة، فلا يجوز: صمتُ زمناً كُلّهُ، ولا شهراً نفسه، [٣] لأن النكرة غير محدودة الوقت، ولا معلومة المقدار في الأول، وفي الثاني لأن لفظ التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطة والشمول.

---

١ الأنباري، الإنصاف، ج٢، ص ٢٦، المسألة (٦٣).

٢ الأنباري، الإنصاف، ج٢، ص ٢٦، المسألة (٦٣).

٣ ابن هشام، أوضح المسالك، ج٣، ص ٣٠٠.

وقد انتصر الأنباري كعادته لرأي البصريين، وردّ على الكوفيين قائلاً: " وأما قولهم: (إن اليوم مؤقت فيجوز أن يقعد بعضه والليلة مؤقتة فيجوز أن يقوم بعضها، فإذا أكدت صح معنى التوكيد) قلنا: هذا لا يستقيم، فإن اليوم وإن كان مؤقتاً إلا أنه لم يخرج عن كونه نكرة شائعة، وتأكيد الشائع المنكور بالمعرفة لا يجوز كالصفة؛ ولأن تأكيد مالا يعرف لا فائدة فيه ".[1] واعترض عليه البغدادي قائلاً: " ادعاؤه عدم الاستقامة ممنوع، والفرق ظاهر، فإن التأكيد باعتبار أجزاء اليوم، والليلة ليشمل جميعها، والشيوع باعتبار جنس اليوم والليلة، فأين هذا من ذاك ".[2]

وقد انتصر ابن مالك لوجهة نظر جمهور الكوفيين والأخفش الذين قيدوا توكيد النكرة معنوياً بشروط، وأنكر على المانعين مطلقاً والمجيزين مطلقاً رأيهم قائلاً: " فمن حكم بالجواز مطلقاً أو بالمنع مطلقاً فليس بمصيب وإن حاز من الشهرة أوفر نصيب ". [3]

وأما الاستعمال فاستشهدوا بقول الراجز.[4]

يا لَيْتني كنتُ صَبيّاً مرضعا   تَحْمِلُني الذَّلْفَاءُ حَولاً أَكْتَعَا

حيث أكدت النكرة المؤقتة المعلومة المقدار، وهي (حول) توكيداً معنوياً بـ (أكتع).

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر: [5]

ثلاثٌ كلُّهنَّ قتلْتُ عَمْداً   فأخزى اللهُ رابعةً تعود

حيث أكد (ثلاث) النكرة بـ (كلّهن) وهو معرفة. وقد أجاب البصريون عن هذا البيت بأن كلهن بدل من ثلاث، أو جملة كلُّهن قتلت خبر عن الثلاث.[1]

---

١ المرجع نفسه، ص ٢٧، المسألة (٦٣).

٢ البغدادي، الخزانة، ج٥، ص ١٦٩.

٣ ابن مالك، شرح التسهيل، ج٣، ص٢٩٧.

٤ البغدادي، الخزانة، ج٥، ص ١٦٥. شرح أبيات المغني، ج٧، ص ٢٨٥. شرح الأشموني، ج٢، ص ٤٠٦. شرح ابن عقيل، ص ٣٨٥. لسان العرب، مادة (كتع). ابن عصفور، المقرب، ج١، ص ٢٤٠.البيت غير منسوب.

٥ البيت بلا نسبة في: الإنصاف، ج ٢، ص ٢٦. الخزانة، ج١، ص٣٥٤. تخليص الشواهد، ص ٢٨١. تذكرة النحاة، ص ٦٤١، الكتاب، ج١، ص ٨٦.

ومما احتج به الكوفيون أيضاً قول عبد الله بن مسلم الهذلي:[٢]

لكنَّه شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذا رَجَبٌ   يا ليْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كلِّهِ رَجَبُ

وقد ردَّه البصريون وطعنوا في صحة رواية البيت فقالوا الرواية الصحيحة هي: يا ليت عدة حولي كله رجب. بإضافة (حول) إلى الياء.[٣] ولكن تعدد الروايات يعني تعدد الشواهد، فالروايات المتعددة شواهد متعددة، والكوفيون ثقات ولا ترد رواية الثقة.

ومن ذلك أيضاً قول شييم بن خويلد:[٤]

زَحَرْتَ بِهِ لَيْلَةً كلّهَا   فَجِئْتَ بِهِ مُؤْيِداً خَنْفَقِيقَا

فأكد (ليلةً) وهي نكرة بقوله (كلها).

ومنه قول الراجز:[٥]

إنَّا إذا خُطَّافُنا تَقَعْقَعا   قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوماً أجْمَعَا

فأكد (يوماً) بأجمع فدل على جواز تأكيد النكرة توكيداً معنوياً.

وقد ردَّ البصريون هذا البيت بأنه مجهول القائل، وإن عرف قائله قالوا: فتوجيهه أن (أجمع) هذه ليست التي تستعمل للتأكيد أعني التي مؤنثها (جمعاء) ولكن التي في قولك: أخذت المال بأجمعه، وأجمعه بفتح الميم وضمها أي بكلِّيته، فدخول العامل عليها ومباشرته إيَّاها، يدل على أنها ليست التابعة للتوكيد فذلك قوله: يوماً أجمعا، أي: يوماً بأجمعه، ثم حذف جرف الجر، ثم أبدل الهاء ألفاً فصار أجمعا .[٦] وهذا بعيد متكلف .

ومما يشهد لصحة وجهة نظر الكوفيين نثراً؛ قول عائشة رضي الله عنها: ما صام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً كُلَّهُ إلا رمضان.[٧]

---

١ البغدادي، الخزانة،. ج٥. ص: ١٦٨.

٢ السكري، شرح أشعار الهذليين، ص ٩٠. شرح المفصل، ج٣، ص ٣٥. الإنصاف، ج١، ص ٤٥١. شرح قطر الندى، ص٢٩٦.

٣ ابن الأنباري، الإنصاف، ج ٢، ص ٢٧، المسألة (٦٣).

٤ ابن منظور، اللسان، مادة (خ ف ق). معجم الشعراء، ص ٣٩٢. تذكرة النحاة، ص ٦٤١. الإنصاف، ج٢، ص ٤٥٣.

٥ البغدادي. الخزانة. ج٥. ص: ١٦٧. المقاصد النحوية، ج٤، ص٩٥. ابن عصفور، المقرب،ج١، ٢٤٠. الدر المصون، ج٦، ص ٣٩.شرح المفصل، ج٣، ص ٤٤.

٦ ابن جني، إعراب الحماسة، ص ١٢٤.

٧ رواه البخاري، رقم (١٨٣٥)، ورواه مسلم، رقم (١٩٥٩). ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٤٢٩.

وممن تابع الكوفيين والأخفش في مذهبهم ابن مالك ـ كما بيّنا سابقاً ـ والرضي وابن هشام.

قال ابن مالك: " ومنع البصريون إلا الأخفش توكيد النكرة مطلقاً، وأجازه بعض الكوفيين مطلقاً، وأجازه بعضهم إذا أفاد ومنعه إذا لم يفد، ومثال الجائز لكونه مفيداً قولك: صمت شهراً كله، وقمت ليلة كلها، وهذا أسد نفسه، وعندي درهم عينه. فبذكر (كل) يُعلم أنّ الصيام كان في جميع الشهر، والقيام كان في جميع الليلة، ولو لم يذكر لاحتمل ألا يراد جميع الشهر، ولا جميع الليلة. وبذكر النفس أيضاً علم أن المشار إليه أسد حقيقي لا شئ شبيه بأسد، وأن الذي عندك درهم مصوغ لا صرفة ولا موازنته. فتوكيد النكرة إن كان هكذا حقيق بالجواز وإن لم تستعمله العرب، فكيف إذا استعملته "[1]

كقول رؤبة:[2]

إنَّ تَميماً لم يُراضِعْ مُشْبَعَا ولَمْ تَـلِدْهُ أمــهُ مُقَنّــَعا

أوفتْ بهِ حولاً وحولاً أجمعَا .

وقال الرضي: " وقد أجاز الكوفيون تأكيد المنكر إذا كان معلوم المقدار أو مؤقتاً، كـ (درهم) (دينار) و(يوم) و (ليلة) و (شهر)، بـ (كل) وأخواته لا بـ (النفس) و (العين) وليس ماذهبوا إليه ببعيد، لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك المؤقت. فعلى هذا لا يشترط تطابق التأكيد والمؤكد تعريفاً وتنكيراً عندهم؛ خلافاً للبصريين "[3]

وقال ابن هشام: " وإذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق، وإن أفاد جاز عند الكوفيين وهو الصحيح "[4] لورود السماع به.

والحقيقة التي تتبدى لنا بعد هذه المعالجة الأخذ بمذهب الكوفيين والأخفش؛ وذلك لأنه لا يجوز ردّ رواية برواية أخرى فالروايات المتعددة شواهد متعددة ثم إن الكوفيين ثقات

---

١ ابن مالك، التسهيل، ج٣، ص ٢٩٦.

٢ رؤبة، الديوان، ص ٣٤٢.

٣ الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص ٣٩٢.

٤ ابن هشام، أوضح المسالك، ج٣، ص ٢٩٨.

فيما يروون، فإذا كان الشاهد مجهول القائل وراويه ثقة فإنه يؤخذ به وفي كتاب سيبويه عدد كبير من الشواهد المجهولة القائل ولم ينكر عليه أحد الاستشهاد بها. ولأنها أيضاً تفيد فائدة ظاهرة في الكلام ولذا فالقول بالجواز هو الحق، ولغة العرب مبنية على تعدد الألفاظ وتنوع العبارات.

ب- النعت:

تقتضي القاعدة النحوية وجوب المطابقة بين النعت والمنعوت في التعريف والتنكير، قال سيبويه: " واعلم أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة، كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة ".[١]

وقد عّلل السيوطي وجوب المطابقة بقوله: " وإنما وجبت الموافقة في ذلك حذراً من التدافع بين ما هو في المعنى واحد؛ لأن في التعريف إيضاحاً وفي التنكير إبهاماً، والنعت والمنعوت في المعنى واحدٌ فتدافعا ".[٢]

بيد أن الخليل أجاز نعت النكرة بالمعرفة إذا قصد به التشبيه، وقد استقبح ذلك سيبويه، ولم يجزه إلا في موضع الاضطرار. جاء في الكتاب: " وزعم الخليل أنه يجوز: له صوتٌ صوتُ الحمار، على الصفة، لأنه تشبيه فمن ثم جاز أن توصف النكرة به. وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز أن يقول الرجل: هذا رجلٌ أخو زيدٍ، إذا أردتَ أن تشبهه بأخي زيد، وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلا في موضع الاضطرار ولو جاز هذا لقلت: هذا قصير الطويل، تريد مثل الطويل ".[٣]

وذهب بعض الكوفيين إلى القول بجواز المخالفة بين النعت و المنعوت تعريفاً وتنكيراً، كأن يكون المنعوت نكرة والنعت معرفة إذا كان لمدح أو ذم، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ **وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ ۝ الَّذِي جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ** ﴾[الهمزة: ١ – ٢]. فالذي وصف لـ (همزة).[٤]

---

١ سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٦.

٢ السيوطي، الهمع، ج٣، ص ١١٧.

٣ سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٣٦١.

٤ أبو حيان، الارتشاف، ج٢، ص ٥٨٠. ابن هشام، المغني، ص ٤١١.

ونسب أبو حيان إلى الأخفش أنه أجاز نعت النكرة بالمعرفة إذا خصصت قبل ذلك بالوصف.[1]

كما في قوله تعالى: ﴿ **فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ** ﴾[المائدة: ١٠٧] فالأوليان نعت لـ (آخران).ولكن عندما رجعنا إلى كتاب (معاني القرآن) للأخفش وجدناه قد أعرب(الأوليان) بدلاً لا نعتاً، قال: " الأوليان وبها نقرأ لأنه حين قال: (يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم)كأنه قد حدّهما حتى صار كالمعرفة في المعنى، فقال: الأوليان، فأجرى المعرفة عليهما بدلاً ".[2]

وذهب أبو علي إلى أن (الأوليان) صفة لـ (آخران)؛ لأنه لما وصف خصص فوصف من أجل الاختصاص الذي صار له.[3]

وما ذهب إليه الفارسي يعزز ما نُسب إلى الأخفش من جواز نعت النكرة بالمعرفة.وهذا يعني أن النعت قد يكون أخص من المنعوت، وهذا في الواقع يناقض طبيعة النعت و وظيفته كونه موضحاً أو مخصصاً، فلا يجوز أن يكون أخص من المنعوت، قال الرضي: " إنما لم يجز أن يكون النعت أخص من المنعوت، لأن الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أخص، فإن اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج إلى نعت، وإلا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة ".[4]

وكما أجاز بعضهم نعت النكرة بالمعرفة، أجاز آخرون نعت المعرفة بالنكرة[5]، وجعلوا منه قول الأحوص: [6]

لابنِ اللعينِ الذي يخبأ الدخانُ له   وللمغنَّي رسولُ الزّورِ قوّادِ

١أبو حيان، الارتشاف، ج٢، ص ٥٨٠.

٢ الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ)، معاني القرآن، ت: عبد الأمير محمد أمين الورد، (بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٥)، ج٢، ص ٤٧٩.

٣ أبو حيان، البحر ج٤، ص ٤٩.

٤ الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص ٣٣٤.

٥ أبو حيان، الارتشاف، ج٢، ص ٥٨٠. المبرد، الكامل، ص ٨١٨.

٦ الأحوص، ديوان الأحوص، ت: عادل سليمان جمال، (القاهرة: الهيئة العامة للتأليف والترجمة، ١٩٧٠)، ص ٢٥٥.

فـ (قواد) نعت لـ (المغنى).

وأجاز السجستاني نعت المعرفة بالنكرة إذا كانت خاصة بها، جاء في مجالس العلماء: " حدثني أبو جعفر أحمد بن يحيى بن رستم الطبري قال: حضرت أبا حاتم السجستاني، وحضره رجل من أهل أصبهان، فقال له: يا أبا حاتم تنعت المعرفة بنكرة ؟ فقال: نعم إذا لم يوصف به غيره كانت النكرة كالمعرفة. قال الله جل وعز: ﴿ **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ** ﴾ فالله جل وعز معرفة و (أحد) نكرة، ولكن لما كان (أحد) لم يوصف به غير الله صار معرفة ".[١]

وذهب ابن الطراوة – كذلك – إلى جواز وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف بها خاصاً بالموصوف لا يوصف به غيره[٢]، وجعل من ذلك قول النابغة: [٣]

فَبِتُّ كَأَنِّي ساورتني ضئيلةٌ   من الرُقْشِ في أنيابها السُّمُّ ناقعُ

فعد (ناقع) صفة للسم.

وهذا مخالف مخالفة تامة لصريح قول سيبويه: " واعلم أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة، كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة ".[٤] وعليه فالصواب أن (ناقع) خبر للسم، وشبه الجملة متعلق به، أو خبربعد خبر. [٥]

كما استشهد ابن الطراوة ببيت المتنخل الهذلي: [٦]

لا دَرَّ دَرِّي إن أطعمتُ نازِلَكُمْ   قِرْفَ الحَتِّي وعندي البُرُّ مكنوزُ

كأنه قال: البرُ مكنوز عندي.

---

١ الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن (ت ٣٣٧هـ)، مجالس العلماء، ت: عبد السلام هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي والرياض: مكتبة الرفاعي، ١٤٠٣هـ)، ط٢، ص ١١٥. المجلس (٦٨).

٢ أبو الحسين بن الطراوة، محمد إبراهيم البنا، (تونس: دار بو سلامة، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م)، ص ٨٧.

٣ النابغة، الديوان، ص٣٣١.

٤ سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٦.

٥ ابن هشام، المغني، ص٥٣٧.

٦ أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري، شرح أشعار الهذليين، ت: عبد الستار أحمد فراج ومحمود محمد شاكر. (القاهرة: مكتبة دار العروبة)، ج٣، ص ٢٦٣.

ولكن يبدو أن ابن الطراوة رأى القول بالخبرية بعيداً، وذلك أن تقديم الظرف يُشعر بأنه المحدَّث به، فالمقصود من بيت النابغة الإفادة بأن السمّ في أنيابها، ومن بيت المتنخل أن عنده البر ومن هنا جعل الظرف خبراً، والمبتدأ موصوفاً بما بعده.[١] والصحيح أن مكنوز خبر أو خبر بعد خبر فهو مثل البيت السابق تماماً.

والصحيح أنه يجوز نعت المعرفة بالنكرة في بعض الحالات قال سيبويه: " ومن الصفة قولك: ما يَحسن بالرجل مثلِك أن يفعل ذاك وزعم الخليل رحمه الله أنه إنما جَرَّ هذا على نّية الألف واللام، ولكنه موضعٌ لا تدخله الألفُ واللام كما كان الجَمَّاءَ الغَفيرَ منصوباً على نية إلقاء الألفِ واللام ".[٢]

وقد وضح السيرافي مجيئ النكرة نعتاً للمفرد في المثال السابق؛ هو أنه على رغم كون (الرجل) معرفة، و(خير منك) نكرة فإن معنييهما متقاربان، لأن (الرجل) معرف بـ (أل) الجنسية أي أريد به الجنس فغير مقصود به رجلٌ بعينه، فهو نكرة معنى معرفة لفظاً، يعني ليس معرفة محضة، و (خير منك) نكرة _ ولكنها لعملها في شبه الجملة كانت نكرة غير محضة _ وهي عموماً نكرة لا تدل على شيء بعينه، فاجتمعا فحسن نعت أحدهما بالآخر. [٣]

وعليه فنعت المعرفة بالنكرة جائز في حالات وغير جائز في السعة والاختيار، فكل هذه الشواهد المذكورة محتملة وليست أدلة قاطعة على نعت النكرة بالمعرفة أو العكس، والجائز كما ذكر سيبويه (ماينبغي للرجل مثلك أو خير منك) لأن المعرف بـ(أل) الجنسية معرفة في اللفظ نكرة في المعنى.

---

١ أبو الحسين بن الطراوة، محمد إبراهيم البنا، (تونس: دار بو سلامة، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م)، ص ٨٧.

٢ سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ١٣.

٣ سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ١٣، شرح السيرافي على كتاب سيبويه.

المبحث الرابع

المخالفة في الصيغة

المخالفة من حيث نوع الكلمة :

إن الفعل؛ أي فعل يدل على ثلاثة أشياء؛ على الحدث بمادته، وعلى كل من الزمن والفاعل بصيغته، فهو يدل على الحدث والزمن وهما معنيان وظيفيان لا ينفكان عن صيغة الفعل [١]، وإن كان زمن الصيغة الوظيفي ما يلبث أن يخضع لسياق الجملة فيتحول من زمن صرفي هو وظيفة الصيغة الفعلية إلى زمن نحوي هو وظيفة سياق الجملة.

قال الكفوي: " والفعل موضوعٌ لحَدَث، ولمن يقوم به ذلك الحَدَث على وجه الإبهام أي في زمان معين، ونسبة تامة بينهما على وجه كونها مرآة لملاحظتها، وكل من هذه الأمور جزء من مفهوم الفعل ملحوظ فيه على وجه التفصيل " [٢]

أ. إتباع الماضي للمضارع والعكس: للفعل صيغ ودلالات مختلفة؛ فالمضارع يدل على الزمن الحاضر، أو المستقبل، ويفيد تكرار الفعل وتجدده، أما الماضي فيدل على البتّ والقطع ووقوع الحدث في الزمن الماضي، وربما يوضع أحدهما مكان الآخر لسر بلاغي مراد، أو نكتة بيانية مقصودة. ولذلك قال ابن الأثير: " اعلم أن الفعل المستقبل إذا أُتي به في حالة الإخبار عن وجود الفعل كان ذلك أبلغ من الإخبار بالفعل الماضي، وذلك لأن الفعل المستقبل يوضح الحال التي يقع فيها، ويستحضر تلك الصورة، حتى كأن السامع يشاهدها ". [٣] وقد أجاز سيبويه عطف الماضي على المضارع وعطف المضارع على الماضي، وأجاز في الجملة المعطوفة في مثل قولك: ما أتيتنا فَتُحدثنا، النصب والرفع ، **أما النصب فعلى وجهين:**

١ _ ما أتيتني فكيف تحدِّثُني، أي لو أتيتني لحدَّثتني.

---

١ تكون دلالة الصيغة على الحدث معجمية بمادة الحروف الأصلية، وعلى الزمن بصيغتها، كما أنها وظيفية في الأفعال من حيث هي قسمٌ من أقسام الكلم.

٢ أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص ٦٨٠.

٣ ابن الأثير، المثل السائر، ج٢، ص ١٤٥.

٢_ ما أتيتني أبداً إلَّا لم تحدِّثني، أي منك إتيانٌ كثيرٌ ولا حديثٌ منك .[١]

وأما الرفع فعلى وجهين:

الأول قوي وهو على الاستئناف، أي ما أتيتنا فأنت تحدثنا الساعة. **والآخر** ضعيف وهو على العطف أي إشراك المضارع مع الماضي في النفي، قال في الكتاب: " وإن شئت رفعت على: فأنت تحدثنا الساعة، والرفع فيه يجوز على ما "[٢] والمختار عنده هو النصب، وهو الوجه وحد الكلام وعلل ذلك بقوله: " فلما صرفوه عن هذا الحد ضَعُفَ أن يضموا (يفعلُ) إلى (فعلتُ)، فحملوه على الاسم " وأما الرفع فمحمول عنده على موضع أتيتنا؛ " لأن أتيتنا في موضع فعل مرفوع، وتحدثنا ههنا في موضع حدثتنا ".[٣]

قال السيرافي شارحاً كلام سيبويه: "وأما الرفع فأحد وجهيه جيد والآخر ضعيف. وقد أجازه سيبويه على ضعفه. فأما الوجه الجيد فعلى قولك: ما أتيتنا فأنت تحدثنا الساعة. وأما الوجه الضعيف فأن تريد ما أتيتنا فحدثتنا. والجيد في ذلك وحدُّ الكلام أن تعطف الماضي على الماضي، ولكن الذي رفعه حمله على أن (ما) إذا وقع بعدها فعلٌ يعرب لم يكن إلا مرفوعاً، وصار موضع الماضي موضع رفع، فلك رفع المستقبل الذي بعده، وهو في موضع حدثتنا. ومعناه معنى ما كنت تأتينا فتحدثنا، والإتيان والحديث منفيان فيما مضى "[٤]

١_ عطف الماضي على المضارع:

العطف نظير التثنية فالأصل في المتعاطفين أن يكونا متماثلين؛ ماضياً على ماض ومضارعاً على مضارع، وأمراً على أمر؛ غير أنه قد يعطف المتخالفان لغرض بلاغي ومن هذا القبيل عطف الفعل الماضي على المضارع.

---

١ سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٣١.

٢ سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٣١.

٣ سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٣١.

٤ سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٣١، شرح السيرافي على كتاب سيبويه.

وعطف الماضي على المضارع على نوعين:

أ_ عطف على المضارع لفظاً لا معنى.

ب_ عطف على المضارع لفظاً ومعنى.

أ_ عطف الماضي على المضارع لفظاً لا معنى:

لا خلاف بين النحاة على صحة عطف الماضي على المضارع إذا كان ماضياً معنى. وقد ذكر ابن خالويه أن الماضي يعطف على المضارع إذا كان الأخير بمعناه.[١]

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ ۞ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْراً أَبَابِيلَ** ﴾[الفيل: ٢ – ٣] قال ابن خالويه: " فإن سأل سائل كيف عطف بماض على مستقبل فقل المستقبل في (ألم يجعل) بمعنى الماضي، فعطف ماضٍ على ماضٍ "[٢]

وقوله تعالى: ﴿ **أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۞ وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ** ﴾[الشرح ١– ٢]

فكأنه قيل: شرحنا لك صدرك، ولذلك عطف عليه: (وضعنا) اعتباراً للمعنى.[٣] و قال أبو حيان: دخلت همزة الاستفهام على النفي، فأفاد التقرير على هذه النعمة، وصار المعنى: قد شرحنا لك صدرك، ولذلك عطف عليه الماضي وهو (ووضعنا) وهذا نظير قوله: ﴿**أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ** ﴾[الشعراء:١٨].[٤]

ب_ عطف الماضي على المضارع لفظاً ومعنى:

أجاز النحاة عطف الماضي على المضارع والمضارع على الماضي إذا كان زمن الفعل الماضي يدل على المستقبل، ويقع هذا في أسلوب الشرط، وفي صلة الموصول الدالة على العموم.[٥] وبعد الفعل (ودَّ) نحو: أَتودُ أَنْ تصيبَ مالاً فضاعَ، والمعنى: فيضيع.[٦]

ومن شواهد عطف الماضي على المضارع قوله تعالى: ﴿ **يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ** ﴾[هود: ٩٨] فعدل عن (فيوردهم) إلى (فأوردهم) لتحقق وقوعه لا محالة، فكأنه قد وقع، ولما في ذلك من الإرهاب والتخويف. [١]

---

١ ابن خالويه أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ت: عبد الرحيم محمود، (بيروت: دار السرور)، ص ١٩٢.

٢ ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن، ص ١٩٢.

٣ الزمخشري، الكشاف، ج٤، ص ٧٥٩.

٤ أبو حيان، البحر، ج٨، ص ٤٨٧.

٥ الفراء، معاني القرآن، ج١، ص ٣٨٦، ج٢، ص ٢٢٠.

٦ الفراء، معاني القرآن، ج١، ص ١٧٥.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿ **إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ** ﴾[الشعراء: ٤] **وقد خرّج الفراء عطف الماضي على المضارع ههنا على وجهين:**

الأول: على أساس أن حرف الجزاء يقلب الماضي إلى مستقبل.

والثاني: على أساس المعنى المعجمي للفعل (ظل) قال في معاني القرآن: " قال: (فظلَّت) ولم يقل (فَتَظلُ)، كما قال: (نُنَزِل)، وذلك صواب أن تعطف على مجزوم الجزاء بـ (فَعَل)، لأن الجزاء يصلح في موضع (فَعَل يَفْعَل)، وفي موضع (يَفْعَل فَعَل)"[٢] كما أن الفعل (ظل) في معناه اللغوي يدل على الاستمرار والديمومة ولذلك يصح عطفه على المضارع.

وقال النسفي: " أي (فتظل)، لأن الجزاء يقع فيه لفظ الماضي في معنى المستقبل. تقول: (إن زرتني أكرمتك)، أي: أكْرِمك."[٣] وذكر ابن مالك: أنه عطف على الجواب الذي هو (نُنَزِل) – (ظلَّتْ)، وهو ماضي اللفظ؛ ولا يعطف على الشيء – غالباً – إلا ما يجوز أن يَحُلَّ محله. وتقدير حلول (ظَلَّتْ) محل (نُنَزِلُ): إن نشأ ظلت أعناقُهم لما نُنَزِّل خاضعين.[٤]

أما الآلوسي ففسَّر عطف الماضي على المضارع إما على تأويل الماضي بالمستقبل وإما على تأويل المستقبل (نُنَزِّل) بالماضي، قال في روح المعاني: " و (ظلت) عطف على (ننزل) ولا بد من تأويل أحد الفعلين بما هو من نوع الآخر لأنه وإن صح عطف الماضي على المضارع إلا أنه هنا غير مناسب فإنه لا يترتب الماضي على المستقبل بالفاء التعقيبية أو السببية ولا يعقل ذلك والمعقول عكسه، وبتأويل أحد الفعلين يدفع ذلك لكن اختار بعضهم تأويل (ظلت) بتظل وكأن العدول عنه إليه ليؤذن الماضي بسرعة الانفعال وأن نزول الآية لقوة سلطانه وسرعة ترتب ما ذكر عليه كأنه كان واقعاً قبله، وبعضهم تأول

---

١ أبو حيان، البحر المحيط، ج٥، ص ٢٥٨.

٢ الفراء، معاني القرآن، ج٢، ص ٢٧٦.

٣ النسفي عبد الله بن أحمد بن محمود (ت ٧١٠هـ)، تفسير النسفي، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية) ج٢، ص ٥٥٨.

٤ ابن مالك محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ)، شواهد التوضيح والتصحيح، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، (مصر: ١٩٥٧)، ص ١٤ – ١٦.

(ننزل) بأنزلنا، ولعل وضعه موضعه لاستحضار صورة إنزال تلك الآية العظيمة الملجئة إلى الإيمان وحصول خضوع رقابهم عند ذلك في ذهن السامع ليتعجب منه "[١]

ومن عطف الماضي على المضارع أيضاً قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ**﴾ [فاطر: ٢٩] فعطف (أقاموا) الماضي، على (يتلون) المضارع. [٢] فمجيء الماضي هنا إنما كان للبتّ والقطع وتحقق إقامتهم للصلاة.

وقوله تعالى: ﴿**وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا**﴾ [الكهف: ٤٧] فعطف (حشرناهم) على المضارع قبله. قال الزمخشري: " فإن قلت: لم جيء بحشرناهم ماضياً بعد تسير وترى؟ قلت: للدلالة على أن حشرهم قبل التسيير، وقبل البروز ليعاينوا تلك الأهوال والعظائم، كأنه قيل: وحشرناهم قبل ذلك ".[٣]

ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ** ﴾[الأعراف: ١٧٠] حيث عطف الفعل الماضي (أقاموا) على الفعل المضارع (يمسكون). [٤]

وقوله تعالى: ﴿ **وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ** ﴾[النمل: ٨٧]قال الفراء: " فجعل (فَعَل) مردودة على (يَفْعَل)، وذلك أنه في المعنى: وإذا نفخ في الصور ففزع. ألا ترى أن قولك: أقومُ يوم تقومُ، كقولك: أقومُ إذا تقوم؛ فأجيب بـ (فَعَل)، لأن (فَعَل ويَفْعَل) تصلحان مع (إذا).[٥]

قال الزمخشري: " فإن قلت: لم قيل (ففزع) دون فيفزع ؟ قلت: لنكتة وهي الإشعار بتحقق الفزع وثبوته وأنه كائن لا محالة... لأن الفعل الماضي يدل على وجود الفعل وكونه مقطوعاً به ".[٦]

---

١ الآلوسي، روح المعاني، ج١٩، ص ٨١.

٢ أبو حيان، البحر المحيط، ج٧، ص٢٩٨.

٣ الزمخشري، الكشاف، ج٢، ص ٣٣٢.

٤ أبو حيان، البحر المحيط، ج٤، ص٤١٧.

٥ الفراء، معاني القرآن، ج٢، ص ٣٠١.

٦ الزمخشري، الكشاف، ج٣، ص ٣٧٣.

والفائدة في الفعل الماضي – إذا أخبر به عن المستقبل الذي لم يوجد – أنه أبلغ وأعظم موقعاً، لتنزيله منزلة الواقع، وإنما عبر في الأمر بالتوبيخ بالماضي بعد قوله: (يُنْفَخُ) للإشعار بتحقيق الوقوع وثبوته، وأنه كائن لا محالة كقوله: ﴿ **وَبَرَزُوا لِلَّهِ جَمِيعاً** ﴾ [إبراهيم: ٢١]، والمعنى (يبرزون).[١]

وقوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا تُنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالغَيْبِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَمَن تَزَكَّى فَإِنَّمَا يَتَزَكَّى لِنَفْسِهِ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ** ﴾ [فاطر: ١٨] قرأ الجمهور (ومن تزكى) فعلاً ماضياً (فإنما يتزكى) فعلاً مضارعاً.[٢]

ومما ورد منه في الشعر قول رجل من سلول:[٣]

ولقد أَمُرّ على اللئيم يسُبّني فمضيْتُ ثُمّتَ قلتُ: لا يَعْنيني

أي: مررت.

ومنه أيضاً قول فتاة من همذان:[٤]

فَيَرْميه خالي عن رقبةٍ بسهمٍ فأنفذَ منه الدَّسيعا

حيث عطفت ماضياً هو (فأنقذ) على المضارع إفادة لتحقق وقوع الفعل منه، فنرى أن الشعراء أدركوا بفطرتهم أن المضارع أقدر على استيعاب المحكي الذي يراد منه التمثيل.

٢. **عطف المضارع على الماضي:** إذا كان عطف الماضي على المضارع يفيد تأكيد الأمر، وتحقق الوقوع فإن عطف المضارع على الماضي إنما يكون لاستحضار الحدث وكأنه واقع مشاهد وللدلالة على الاستمرار، قال الزركشي: " والفائدة في المستقبل – إذا أخبر به عن الماضي – لتبيين هيئة الفعل باستحضار صورته، ليكون السامع كأنه شاهد ".[٥] والغرض

---

١ الزركشي محمد بن عبد الله (ت ٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة: دار التراث، ١٩٨٤)، ط٣، ج٣، ص ٣٣٧. ابن الأثير، الجامع الكبير، ت: مصطفى جواد وزميله، (بغداد، ١٩٥٦)، ص ١٠٤.

٢ أبو حيان، البحر المحيط، ج٧، ص.٢٩٤

٢ الدرر، ج١، ص٧٨. شرح أبيات المغني للبغدادي، ج٢، ص ٢٨٧. ابن عقيل، ج ٣، ص ١٩٦. الخصائص، ج٣، ص ٣٣٠. أمالي ابن الشجري، ج٢، ص ٢٠٣. السيوطي، الهمع، ج١، ص ١٠٧.

٤ انظر هذه الأبيات في المزهر للسيوطي، ج١، ص ١٦٦.

٥ الزركشي محمد بن عبد الله (ت ٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة: دار التراث، ١٩٨٤)، ط٣، ج٣، ص ٣٣٧.

من عطف المضارع على الماضي هو إفادة الاستمرار في الحدث، قال أبو حيان: " المضارع قد لا يُلحظ فيه زمان معين من حال أو استقبال، فيدل إذ ذاك على الاستمرار ".[١]

ولم يجز ابن السراج عطف المضارع على الماضي ولا العكس؛ لتخالف الزمنين. قال في الأصول: " تقول زيدٌ قام أمس ولم يقعدْ، ولا يجوز: زيد قامَ ويقعدُ، وإنما جاز مع (لم) لأنها مع ما عملت فيه في معنى الماضي ".[٢] وهذا يعني أن يكون الفعلان بمعنى واحد في التأويل.

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ** ﴾[الحج: ٢٥]

قال الفراء: " إنه رُدَّ يفعلون على فعلوا، لأن معناهما كالواحد في الذي وغير الذي. ولو قيل: إن الذين كفروا وصدوا لم يكن فيها ما يسأل عنه وردك يفعلون على فعلوا لأنك أردت إن الذين كفروا يصدون بكفرهم... وإن شئت قلت إن الذين كفروا من شأنهم الصد ".[٣] فقوله: (من شأنهم الصد) يعني أن هذه عادتهم وديدنهم، وأنه شيء مستمر فيهم.

وقال الأنباري: " الواو في (يصدون) يجوز أن تكون واو عطف. ويجوز أن تكون واو حال: فإن كانت للعطف، عُطف المضارع على الماضي حملاً على المعنى، على تقدير: إنَّ الكافرين والصَّادينَ. وإن كانت للحال، كان تقديره: إن الذين كفروا صادين عن سبيل الله. وخبر (إنَّ) مقدر، وتقديره: إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله معذبون ".[٤]

وكون الواو للحال ضعيف جداً لأن واو الحال لا تدخل على المضارع غير المصحوب بـ (قد) وإذا عدت ههنا (الواو) للحال فسنضطر إلى تقدير مبتدأ محذوفٍ (وهم يصدون) والأصل عدم التقدير لذا فكونها عاطفة أقوى.

---

١ **أبو حيان، البحر المحيط، ج٦، ص ٣٣٦.**

٢ **ابن السرج، الأصول، ج٢، ص ٧٨.**

٣ **الفراء، معاني القرآن، ج٢، ص ص ٢٢٠ – ٢٢١.**

٤ **الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن ن ج٢، ص ١٧٣.**

وقوله تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ ۞ وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرّاً وَعَلانِيَةً وَيَدْرَءونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ أُولَئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ** ﴾[الرعد: ٢١ – ٢٢]. حيث عطف المضارع (يدرءون) على الماضي قبله، وذلك لإفادة الاستمرار وأن ذلك من دأبهم وعادتهم.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ **وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ** ﴾[فاطر: ٩]عطف المضارع (تثير) على الماضي (أرسل)، ثم فيه عطف الماضي على المضارع أيضاً وهو (فسقناه) على (تثير)، للدلالة على أن من شأن الرياح أن تثير السحاب ولاستحضار هذه الصورة الحركية في الذهن. وجيء بالمضارع ليحكي الحال التي تقع فيها إثارة الرياح السحاب، وتستحضر تلك الصور البديعة الدالة على القدرة الربانية.[١]

وقال الفخر الرازي: " قال تعالى (والله الذي أرسل) بلفظ الماضي وقال: (فتثير سحاباً) بصيغة المستقبل، وذلك لأنه لما أسند فعل الإرسال إلى الله وما يفعل الله يكون بقوله كن فلا يبقى في العدم لا زماناً ولا جزءاً من الزمان، فلم يقل بلفظ المستقبل لوجوب وقوعه وسرعة كونه كأنه كان وكأنه فرغ من كل شيء فهو قدر الإرسال في الأوقات المعلومة إلى المواضع المعينة والتقدير كالإرسال، ولما أسند فعل الإثارة إلى الريح وهو يؤلف في زمان فقال: (تثير) أي على هيئتها "[٢]

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ **وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاء فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ** ﴾ [الحج: ٣١] حيث عطف (فتخطفه) على (خرَّ) ليظهر المضارع الذي يفيد بتجدد واستمرارية هذه الصورة الحركية البديعة وكأنها تحصل أمامنا لتبين أن المشرك قد سقط بسبب شركه فهو في استمرار في ضنك وعذاب مقيم لا يفارقه. ويرى بعضهم أن المضارع عطف على الماضي لأن الماضي في معنى المضارع، قال

---

١ الزمخشري، الكشاف، ج٣، ص ٥٨٣.

٢ الرازي، التفسير الكبير، ج٢٧، ص ٢٢٥.

السمين: " وقوله: (خرّ في معنى تَخِرُّ ولذلك عطف عليه المستقبل وهو (فتخطفه) ".[1]ومنه قوله تعالى: ﴿ **تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْراً مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُوراً** ﴾[الفرقان: ١٠] فعطف (يجعل) على (جَعَل) ودليل ذلك مجيئه مجزوماً، لأن المعطوف عليه جواب الشرط في محل جزم.
ومنه قوله تعالى: ﴿ **أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً** ﴾[الحج: ٦٣]قال الزمخشري: " فإن قلت: هلا قيل: فأصبحت ؟ ولم صرف إلى لفظ المضارع ؟ قلت: لنكته فيه، وهي إفادة بقاء أثر المطر زماناً بعد زمان، كما تقول: أنعم علي فلان عام كذا، فأروح وأغدو شاكراً له. ولو قلت: فرحت وغدوت؛ لم يقع ذلك الموقع. فإن قلت: فماله رفع ولم ينصب جواباً للاستفهام ؟ قلت: لو نصب لأعطى ما هو عكس الغرض، لأن معناه إثبات الاخضرار، فينقلب بالنصب إلى نفي الاخضرار، مثاله أن تقول لصاحبك: ألم تر أني أنعمت عليك فتشكر: إن نصبته فأنت ناف لشكره شاك تفريطه فيه، وإن رفعته فأنت مثبت للشكر ".[2]ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿ **تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْراً مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُوراً** ﴾[الفرقان: ١٠] فعطف (يجعل) وهو مضارع على (جعل) وهو ماض، لاتحاد زمانيهما في الاستقبال. إذ هو ماض لفظاً مستقبل معنى، لأن أداة الشرط تحول الماضي إلى مستقبل فيكون المضارع بذلك معطوفاً على مضارع معنى لا لفظاً؛ هذا علاوة على أن المضارع يفيد الدوام والاستمرار.قال الأنباري: " وحسن أن يُعطف المستقبل على الماضي، لأنه في معنى المستقبل، لأن (إنْ) الشرطية تنقل الفعل الماضي إلى الاستقبال ". [3]
ومما يحتمل أن يكون منه قوله تعالى: ﴿ **قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ اللّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ**﴾ [البقرة: ٨٠] على أساس أن (أم) متصلة التي يطلب بها التعيين، فيكون الفعل (تقولون) معطوفاً على (أتخذتم) .

١ السمين الحلبي، الدر المصون، ج٥، ص١٤٦.
٢ الزمخشري، الكشاف، ج٣، ص ١٦٤.
٣ الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج٢، ص ٢٠٢.

ومما جاء منه في الشعر قول تأبط شراً:[١]

فمن يُنْكِرْ وجودَ الغولِ إني	**أُخَبِّرُ عن يقينٍ بل عِيـــانِ**
بأني قد لقيتُ الغولَ تَهوي	**بِسَهْبٍ كالصحيفة صَحْصَحانِ**
فأضربُها بلا دَهَشٍ فَخَرَّتْ	**صريعاً لليدين ولِلْجِــــرانِ**

وكان الظاهر أن يقول: فضربتها ولكنه عبر بالمضارع " لأنه قصد أن يصور لقومه الحالة التي تشجع فيها بزعمه على ضرب الغول، كأنه يبصرهم إياها ويطلعهم على كنهها ".[٢]

ومنه أيضاً قول الهمداني: [٣]

وما كان من نَسْرٍ هِجَف قتلتــه	**بوادي حُرَاض ما تغذ مـــرادُ**
أرَحْتُهم منه وأطفأت ســُنَّــة	**فإن باعدونا فالقلوبُ بِعـــادُ**
فأرميه من تحت الدُّجى فاختللته	**ودوني عن وَجْه الصَّباح سوادُ**

فعطف (أرميه) على (أرحتهم منه) والمضارع لدلالته على الحال، يفيد أن الحدث يجري عياناً.

فعطفوا المضارع على الماضي، والماضي على المضارع دون مبالاة بالمخالفة بينهما؛ وذلك لأن السياق هو الذي يحدد المعنى ويوضحه، وأي خروج عن القاعدة أو العُرف اللغوي إنما يكون لغرض أو هدف معين يريد المتكلم تحقيقه.

ب. إتباع الأمر للماضي والمضارع والعكس:

أُختُلِف في مسألة عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس؛ فمنعه البيانيون، وبعض النحويين ومنهم ابن مالك وابن عصفور، وأجازه بعضهم بشرط أن يكون العاطف الفاء، وهذا ما ذهب إليه الصفار وجماعة من النحويين مستدلين بقوله تعالى: ﴿ **فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ* وَبَشِّرِ الَّذِين آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ** ﴾[البقرة: ٢٤ ـ ٢٥]

١ تأبط شرا، الديوان، ت: محمد عيد، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٩، ص ١٦.

٢ الزمخشري، الكشاف، ج٣، ص ٥٨٣.

٣ انظر هذه الأبيات في المزهر للسيوطي، ج١، ص ١٦٦.

لم يجز الزمخشري عطف الإنشاء على الخبر لذلك أول العطف حيث جعل جملة ثواب المؤمنين معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول (زيد يعاقب بالقيد والإزهاق وبشر عمراً بالعفو والإطلاق). [١] وفي المقابل هناك من أجاز عطف الخبر على الإنشاء وعكسه وقد اشترط المجيزون الاتحاد في الزمن الحقيقي الذي يفيده السياق، لا الزمن الصرفي. قال ابن عصفور: " ولا يجوز عطف فعل على فعل إلا بشرط اتفاقهما في الزمان، والأحسن أن يتفقا مع ذلك في الصيغة "[٢] وبهذا يكون لدينا:

عطف الأمر على الماضي.

عطف الأمر على المضارع وبالعكس.

١_ عطف الأمر على الماضي: مما يحتمل أن يكون شاهداً على عطف الأمر على الماضي قوله تعالى: ﴿ **قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ** ﴾ [الأعراف: ٢٩]

قال ابن الأثير: " وكان تقدير الكلام: (أمر ربي بالقسط، وبإقامة وجوهكم عند كل مسجد)، فَعُدِل عن ذلك إلى فعل الأمر، للعناية بتوكيده في نفوسهم، فإن الصلاة من أوكد فرائض الله على عباده ".[٣]

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿ **إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ** ﴾[الكوثر:١_٢] حيث عطف فعل الأمر (فصل) على الماضي (أعطيناك)، لأن (فصل) أمر بالصلاة يدخل فيها المكتوبات والنوافل. [٤]

٢ _عطف الأمر على المضارع وبالعكس: يعطف المضارع على الأمر، والأمر على المضارع إذا كان المضارع في تأويل الأمر كأن يسبق بلام الأمر أو (لا) الناهية.

فمن عطف الأمر على المضارع قوله تعالى: ﴿ **فَلا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ۞ وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا** ﴾.

---

١ ابن هشام، المغني، ص ٤٥٨. أبو حيان، البحر المحيط، ج١، ص ٢٥٢. العكبري، التبيان، ج٢، ص ٢٣١.

٢ ابن عصفور، المقرب، ج١، ص ٢٣٦.

٣ ابن الأثير، المثل السائر، ج٢، ص ١٤.

٤ أبو حيان، البحر المحيط، ج٨، ص٥٢١.

[هود: ٣٦ –٣٧] واصنع عطف على (فلا تبتئس).[١] لأن النهي نفي للأمر فهما شيء واحد.

ومنه قوله تعالى: ﴿ **قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ** ﴾[هود: ٥٤] حيث قال: (أشهد الله واشهدوا)، ولم يقل: (وأشهدكم)، ليكون موازناً له وبمعناه، لأن إشهاده الله على البراءة من الشرك صحيح ثابت؛ وأما عدم إشهادهم فما هو إلا تهاون بهم، ودلالة على قلة المبالاة بأمرهم؛ ولذلك عدل به عن لفظ الأول لاختلاف ما بينهما، وجيء به على لفظ الأمر.[٢]

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿ **وَنُيَسِّرُكَ لِلْيُسْرَى* فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى**﴾ [الأعلى:٨_٩] حيث عطف (فذكر) على (نُيَسِّر).[٣]

وأما عطف المضارع على الأمر فنحو قوله تعالى: ﴿**وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا** ﴾ [الأعراف: ٣١] حيث عطف المضارع (تسرفوا) على فعل الأمر (كلوا)، وفي هذا دلالة على تحريم الإسراف مطلقاً.[٤]

ومنه قول حسان بن ثابت:[٥]

تُناغي غَزَالاً عنْدَ بابِ ابن عامرٍ ... وكَحِّل أماقيكَ الْحِسَانَ بإِثْمِدِ

حيث عطف (كحّل) على تناغي، على رأي من أجاز عطف الإنشاء على الخبر، وأما المانعون فقالوا: يتوقف على النظر فيما قبله من الأبيات ، أو أنه معطوف على أمر مقدر يدل عليه المعنى، أي: فافعل كذا وكحّل ...[١]

١أبو حيان، البحر المحيط، ج٥، ص ٢٢١.

٢ ابن الأثير، المثل السائر، ج٢، ص ١٣. البحر المحيط، ج٥، ص ٢٢٥.

٣ البحر المحيط، ج٨، ص٤٥٥.

٤ البحر المحيط، ج٤، ص ٢٩٣.

٥حسان بن ثابت، الديوان، ت: محمد بشير بن دية، بنغازي، ط٢، ٢٠٠٢، ص ١٣١. ورواية البيت في الديوان تختلف: فناغي لدى الأبيات حوراً نواعما. وعليه ليس في البيت شاهد. ابن هشام، شرح قصيدة بانت سعاد، ص ١٠. ابن هشام، المغني، ص ٤٥٩.

الخاتمة:

بعد هذا التطواف في ظاهرة المخالفة في الإتباع بين كتب اللغة، وما وقفنا عليه من المخالفة في الجانب اللفظي في الفصل الأول، وما طرأ على التوابع من مخالفة في الجانب النحوي في الفصل الثاني، وما استقصيناه من لغة القرآن الكريم ولغة العرب المخالفة لقواعد النحاة في الجانب الصرفي في الفصل الثالث، أورد أبرز ما توصلت إليه من نتائج في هذه الدراسة:

١ـ عدد التوابع أربعة لا خمسة، فقد جمعت الدراسة بين عطف البيان والبدل، لأن عطف البيان هو البدل المطابق، والأسس التي اعتمدها البصريون للتفريق بينهما ليست قوية ولا مقنعة.

٢ـ المخالفة في الإتباع تظهر لنا مرونة اللغة، ومدى استجابتها لدواعي الاستعمال من جهة، وتبين لنا من الجهة الأخرى أن مختلف أشكال المخالفة ما هي إلا إمكانات يتيحها لنا بناء اللغة، غير أنها إمكانات واستعمالات لم تحظ بالسيرورة والشيوع.

٣ ـ أن المخالفة في الإتباع تُظهر لنا أنه من الصعب جداً وضع قواعد صارمة في مجال اللغة تحكم جميع استعمالاتها، بحيث لا يشذ عنها شيء، وما ذلك إلا لأن اللغة أوسع وأكبر من هذه القواعد، فليست اللغة إلا الاستعمال؛ والاستعمال أوسع من القواعد.

٤ ـ أكثر التوابع التي وردت فيها المخالفة هي النعت، وأقل التوابع وروداً للمخالفة فيه هو التوكيد؛ وهذا واضح من خلال القضايا التي تم تناولها بالدراسة في هذا البحث، وربما كان ذلك عائداً إلى كثرة استعمال النعت سواء في كلام العرب وأشعارهم، أو لغة القرآن الكريم.

٥ ـ المخالفات في الإتباع قد تكون مفروضة من النظام أحياناً؛ كما في حالة النعت السببي، والحالات التي يوجب فيها النظام مراعاة المحل، وقد تكون استجابة لدواعي الاستعمال؛ أي مجرد توسع في الاستعمال لغرض دلالي أو لفظي قوامه المجانسة اللفظية أو خدمة الناحية الموسيقية.

---

١ ابن هشام، المغني، ص٤٦٠.

٦ـ كشف البحث عن عناية واضحة من قبل بعض اللغويين والمفسرين بالمواقف والأحوال والمشاهد، واعتبارها في التفسير الدلالي، واشتمال النص عليها مما يؤكد مفهوم الاتساق القائم بين النص والموقف.

٧ـ الحمل على المعنى (التوهم) هو ما يمكن أن نسميه بالقياس الخاطئ ظاهرة ثابتة في العربية، ولا بد من مراعاتها عند دراسة القواعد النحوية.

٨ ـ وردت ظاهرة الحمل على الجوار في التوابع، وكان الداعي إليها الناحية الجمالية الموسيقية والمناسبة اللفظية، وفيها دلالة قوية على أن الحركة الإعرابية ليست القرينة الوحيدة المعول عليها دائماً، وأنها مجرد قرينة من عدة قرائن، والقرائن يغني بعضها عن بعض في فهم المراد.

٩ـ لم تتشيع الدراسة إلى مدرسة دون الأخرى، ولم ترحب بمذهب دون الآخر، إلا بقدر ما يخدم هذا المذهب الدرس اللغوي. وفي أثناء تناول الدراسة للقضايا اللغوية كانت تمازج بين المذهبين والثلاثة، حتى يتسنى لها الوصول إلى الرأي الأكثر سلامة، وذلك لوجود الخلافات حول كل تابع، وهذه الخلافات لم تقتصر على المذهبين البصري والكوفي فقط، بل تعدتهما إلى النحويين أنفسهم داخل المذهب الواحد.

١٠ _ أن اللغة العربية لغة حية فيها كثير من الدلالات والاستعمالات التي تدل على توسعها واستيعابها وقدرتها على متطلبات العصر بكل ثقافاته واتجاهاته.

وأخيراً فإن هذه الدراسة لا تدعو إلى التقليل من شأن القواعد النحوية، وإنما تحاول أن تثبت من خلال مظاهر المخالفة في الإتباع أن للمعنى حيناً وللسياق حيناً آخر دوراً في إيثار حركة أو صيغة تكون أنسب دلالياً أو لفظياً.

المصادر والمراجع

ـ الآلوسي: أبو الثناء شهاب الدين السيد محمود أفندي (ت ١٢٧٠هـ). تفسير روح المعاني. ت: محمد أحمد الأمد وعمر عبد السلام السلامي. لبنان: بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٩.

ـ الآلوسي: محمود شكري الحسيني (ت ١٣٤٢هـ). الضرائر وما يسوغ للشاعر. ت: محمد بهجة الأثري. دار الآفاق العربية. ١٩٩٨.

ـ إبراهيم مصطفى. إحياء النحو. مطبعة لجنة التأليف والترجمة. ١٩٣٧.

ـ أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ). الصاحبي. ت: السيد أحمد صقر. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

ـ أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ). مقاييس اللغة. ت: عبد السلام محمد هارون. مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي. ط ٢.

ـ أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ). الإتباع و المزاوجة. ت:محمد أديب عبد الواحد جمران. سوريا: دمشق، وزارة الثقافة وإحياء التراث العربي. ١٩٩٥.

ـ أحمد بن عبد ربه. العقد الفريد. ت: مفيد قمحية. بيروت: دار الكتاب.

ـ ابن الأثير: ضياء الدين أبو الفتح نصر الله (ت ٦٣٧هـ). المثل السائر، ت: أحمد الحوفي وبدوي طبانة. مصر: دار النهضة.

ـ ابن الأثير: عز الدين أبو الحسن(ت ٦٣٠هـ). الكامل في التاريخ. القاهرة: طبعة بولاق.

ـ ابن الأثير: مجد الدين أبو السعادات(ت ٦٠٦هـ). الجامع الكبير. ت: مصطفى جواد. بغداد: ١٩٥٦.

ـ الأخفش الأوسط: أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ). معاني القرآن. ت: عبد الأمير محمد أمين الورد. بيروت: عالم الكتب. ١٩٨٥.

ـ الأخطل. ديوان الأخطل. شرح: إيليا حاوي. بيروت: دار الثقافة. ١٩٦٨.

ـ الأزهري: أبو منصور محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ). تهذيب اللغة. ت: محمد علي النجار.مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة. مطابع سجل العرب.
ـ الأزهري: خالد زين الدين بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ). التصريح بمضمون التوضيح. ت: عبد الفتاح بحيري إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية. ١٩٩٢.
ـ الأزهري: خالد زين الدين بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ). شرح التصريح على التوضيح. دار إحياء الكتب العربية. مكتبة: فيصل عيسى البابي الحلبي.
ـ الاسترباذي: الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ). شرح كافية ابن الحاجب. قدم له ووضع حواشيه: إميل بديع يعقوب. بيروت: لبنان. دار الكتب العلمية.١٩٩٨.
ـ الأسود بن يعفر. ديوان الأسود بن يعفر. ت: لطفي الصقال. حلب،١٩٨٧.
ـ الأشموني: علي بن محمد (ت ٩٢٩هـ). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. دار إحياء الكتب العربية.
ـ الأصبحي العنابي: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن علي. التبيان في تعيين عطف البيان. ت:إبراهيم بن محمد أبو عباه. الرياض: مكتبة العبيكان. ١٩٩٦.
ـ الأصفهاني: أبو الفرج (ت ٣٢٤هـ). الأغاني. بيروت: دار إحياء التراث.
ـ الأصمعي: أبو سعيد عبد الملك بن قريب (ت ٢١٦هـ). الأصمعيات.ت: أحمد محمد شاكروعبد السلام هارون. مصر: دار المعارف. ط٣.
ـ الأعلم الشنتمري: يوسف بن سليمان (ت ٤٧٦هـ). تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب. مطبوع على هامش كتاب سيبويه. طبعة بولاق.
ـ الأعلم الشنتمري: يوسف بن سليمان (ت ٤٧٦هـ). النكت في تفسير كتاب سيبويه. ت: زهير عبد المحسن سلطان. الكويت: معهد المخطوطات العربية. ١٩٨٧.
ـ الأعشى. ديوان الأعشى الكبير. ت: محمد محمد حسين. بيروت: المكتب الشرقي للنشر والتوزيع.

ـ ابن الأنباري: كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ). الإنصاف في مسائل الخلاف. ت: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الطلائع. ٢٠٠٥.
ـ ابن الأنباري: كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ). أسرار العربية. ت: محمد بهجة البيطار. دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي. ١٩٥٧.
ـ ابن الأنباري: كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ).البيان في غريب إعراب القرآن. ت: طه عبد الحميد طه. القاهرة: الهيئة المصرية العامة. ١٩٧٠.
ـ امرؤ القيس: بن حُجر الكندي (ت ٨٠ق هـ). ديوان امرؤ القيس. ت: محمد أبو الفضل إبراهيم. مصر: دار المعارف. ١٩٦٤. ط٣.
ـ أمية بن السلط. ديوان أمية بن الصلت. ت: حسين نصار. القاهرة: مكتبة مصر. ٢٠٠٢.
ـ البخاري: محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ). صحيح البخاري. اعتنى به أبو صهيب الكرمي. الرياض: بيت الأفكار الدولية للنشر. ١٩٩٨.
ـ براجشتراسر: جوتلف، التطور النحوي للغة العربية. أخرجه وصححه: رمضان عبد التواب. مصر: القاهرة. مكتبة الخانجي. ١٩٩٤. ط٢.
ـ البغدادي: عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣هـ)، الخزانة. قدم له ووضع حواشيه: محمد نبيل طريفي. لبنان: بيروت. دار الكتب العلمية. ١٩٩٨.
ـ التبريزي: أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب (ت ٥٠٢هـ). شرح اختيارات المفضل. ت: فخر الدين قباوه. بيروت: دار الكتب العلمية. ١٩٨٧. ط٢.
ـ التبريزي: أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب (ت ٥٠٢هـ). شرح حماسة أبي تمام. ت: عبد المنعم أحمد صالح، بيروت: عالم الكتب.
ـ التبريزي: أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب (ت ٥٠٢هـ). سرح المعلقات العشر. بيروت: دار مكتبة الحياة.١٩٧٩. ط٢.
ـ التهانوي: محمد علي الفاروقي (ت ١١٥٨هـ). كشاف اصطلاحات الفنون. ت: لطفي عبد البديع وزملائه. القاهرة: المؤسسة المصرية للتأليف والنشر. ١٣٨٢.

ـ تمام حسان. اللغة العربية معناها ومبناها. عالم الكتب. ١٩٩٨. ط٣.
ـ الجاحظ: عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ). البيان والتبيين. ت: عبد السلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي. ١٩٦٨.
ـ جرير. ديوان جرير. ت: محمد العمادي. بيروت: دار الأندلس.
ـ الجرجاني: عبد القاهر (٨١٦هـ). المقتصد في شرح الإيضاح. ت: كاظم بحر المرجان. العراق: منشورات وزارة الثقافة والإعلام.
ـ ابن الجزري: أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي (ت ٨٣٣هـ). النشر في القراءات العشر. طنطا: دار الصحابة للتراث. ٢٠٠٢.
ـ ابن جني: أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. ت: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي. القاهرة: لجنة إحياء التراث العربي.١٩٦٩.
ـ ابن جني: أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ). الخصائص. ت: عبد الرحمن هنداوي. لبنان: بيروت: دار الكتب العلمية. ٢٠٠١.
ـ ابن جني: أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ). سر صناعة الإعراب. ت: حسن هنداوي. دمشق: دار القلم. ١٩٨٥.
ـ حاتم الطائي. ديوان حاتم الطائي. ت: يوسف حسين عمر. دمشق: دار الثقافة والإرشاد القومي. ١٩٩١.
ـ ابن الحاجب: جمال الدين (ت ٦٤٦هـ). أمالي ابن الحاجب النحوية. ت: هادي حسين حمودي. بيروت: عالم الكتب. ١٩٨٥.
ـ الحطيئة. ديوان الحطيئة. شرح ابن السكيت والسكري والسجستاني. ت: نعمان أمين طه. القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي. ١٩٨٧.
ـ الحموز: عبد الفتاح. الحمل على الجوار في القرآن الكريم. الرياض: مكتبة الرشد. ١٩٨٥.

ـ أبو حيان الأندلسي: أثير الدين محمد بن يوسف (ت ٧٥٤هـ). ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب. ت: مصطفى أحمد النمّاس. القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث. ١٩٩٧.
ـ أبو حيان الأندلسي: أثير الدين محمد بن يوسف (ت ٧٥٤هـ). شرح اللمحة البدرية في علم العربية. ت: صلاح راوي. القاهرة: دار مرجان للطباعة. ١٩٨٤. ط٢.
ـ أبو حيان الأندلسي: أثير الدين محمد بن يوسف (ت ٧٥٤هـ). تفسير البحر المحيط. ت: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض. لبنان: بيروت. دار الكتب العلمية. ٢٠٠١.
ـ أبو حيان الأندلسي: أثير الدين محمد بن يوسف (ت ٧٥٤هـ). تذكرة النحاة. ت: عفيف عبد الرحمن. بيروت: مؤسسة الرسالة.١٩٨٦.
ـ ابن خالويه: أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠هـ). إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم. ت: عبد الرحيم محمود. لبنان: بيروت. دار السرور.
ـ ابن خالويه: أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠هـ). ليس في كلام العرب. ت: أحمد عبد الغفور. القاهرة: دار الحديث. ١٣٩٩هـ. ط٢.
ـ ابن خروف: علي بن محمد (ت ٦١٠هـ). شرح جمل الزجاجي. ت: سلوى محمد عرب. مكة المكرمة. ١٤١٩.
ـ الخليل: بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ). الجمل.ت: فخر الدين قباوة. ١٩٩٥. ط٥.
ـ دريد بن الصمة. ديوان دريد. ت: حنا جميل حداد. بيروت: مطبعة النهضة. ٢٠٠٢.
ـ ذي الرمة. ديوان ذي الرمة. شرح: عبد الجواد إدريس. القاهرة: مطبعة الأمانة. ١٩٩٩.
ـ الرازي: فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين (ت ٦٠٦هـ). التفسير الكبير. لبنان: بيروت. دار إحياء التراث العربي. ٢٠٠١. ط٤.
ـ الرازي: فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين (ت ٦٠٦هـ). مناقب الشافعي. ت: أحمد بدر صالح. القاهرة: دار الحديث. ٢٠٠٤. ط٢.
ـ رؤبة. ديوان رؤبة. تصحيح: وليم بن الورد. بيروت: دار الآفاق الجديدة. ١٩٨٠.

ـ الزبيدي: السيد محمد مرتضى الحسيني (ت ٣٧٩هـ). تاج العروس من جواهر القاموس. ت: عبد الكريم الزباوي. الكويت: وزارة الإعلام. سلسلة التراث العربي. مطبعة حكومة الكويت. ١٩٨٣.
ـ الزجاج: أبو إسحاق إبراهيم بن السّري (ت ٣١٠هـ). معاني القرآن وإعرابه. ت: عبد الجليل عبده شلبي. بيروت: عالم الكتب. ١٩٨٨.
ـ الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن (ت ٣٣٧هـ). مجالس العلماء. ت: عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي والرياض: دار الرفاعي. ١٤٠٣. ط٢.
ـ الزركشي: محمد بن عبد الله (ت ٧٩٤هـ). البرهان في علوم القرآن. ت: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار التراث. ١٩٨٤. ط٣.
ـ زهير بن أبي سلمى. ديوان زهير بن أبي سلمى. صنعه الأعلم الشنتمري، ت: فخر الدين قباوة. حلب: المكتبة العربية. ١٩٧٠.
ـ الزمخشري: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ). الفائق في غريب الحديث و الأثر. ت:علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: عيسى البابي الحلبي.١٩٧١.
ـ الزمخشري: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ). المفصل في علوم العربية. بيروت: دار الجيل. ط٢.
ـ الزمخشري: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ). الكشاف. رتبه وضبطه: محمد عبد السلام شاهين. لبنان: بيروت. دار الكتب العلمية. ١٩٩٥.
ـ الزمخشري: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ). أساس البلاغة. ت: عبد الرحيم محمود. دار المعرفة. ١٩٨٢.
ـ السجستاني: أبو حاتم (ت ٦٤٣هـ). كتاب السنن. ت:محمد عوامة. دار القبلة بجدة والريان ببيروت والمكية بمكة.١٩٩٨.
ـ السجستاني: سهل بن محمد (ت ٢٥٠هـ). المذكر والمؤنث. ت: حاتم الضامن. دمشق: دار الفكر.

ـ ابن السراج: أبو بكر محمد بن سهل (ت ٣١٦هـ). الأصول في النحو. ت: عبد الحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة. ١٩٨٥، ط٤.
ـ السكري: أبو سعيد الحسن بن الحسين. شرح أشعار الهذ ليين. ت: عبد الستار أحمد فراج ومحمود محمد شاكر. القاهرة: مكتبة دار العروبة.
ـ ابن السكيت: أبو يوسف يعقوب ابن إسحاق (ت ٢٤٤هـ). إصلاح المنطق. تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون. القاهرة: دار المعارف. ط٤.
ـ السلسيلي: أبو عبد الله محمد بن عيسى (ت ٧٧٩هـ). شفاء العليل في إيضاح التسهيل. ت: الشريف عبد الله الحسيني البركاتي. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية. ١٩٨٦.
ـ سيبويه: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ). الكتاب. ت: عبد السلام هارون. بيروت: دار الجيل.
ـ السمين الحلبي: أحمد بن يوسف (ت ٧٥٦هـ). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. ت: علي معوض وزملائه. بيروت: دار الكتب العلمية. ١٩٩٤.
ـ السيوطي: الإمام عبد الرحمن جلال الدين (ت ٩١١هـ). همع الهوامع في شرح الجوامع. ت: أحمد شمس الدين. الكويت: دار الكتب العلمية. ٢٠٠٦.
ـ السيوطي: الإمام عبد الرحمن جلال الدين (ت ٩١١هـ). الإتقان في علوم القرآن. ت: مصطفى ديب البُغا. دار ابن كثير. دمشق: دار الفكر. ١٩٩٦. ط٣.
ـ السيوطي: الإمام عبد الرحمن جلال الدين (ت ٩١١هـ). الأشباه والنظائر. وضع حواشيه: غريد الشيخ. لبنان: بيروت. دار الكتب العلمية. ٢٠٠١.
ـ السيوطي: الإمام عبد الرحمن جلال الدين (ت ٩١١هـ). المزهر، ت: محمد أحمد جاد المولى وزملائه. لبنان: بيروت. دار الفكر.
ـ السيرافي: أبو سعيد (ت ٣٦٨هـ). ضرورة الشعر. ت:رمضان عبد التواب. بيروت: دار النهضة العربية.١٩٨٥.
ـ الشاطبي: أبو إسحاق (ت ٥٩٠هـ). المقاصد الشافية. ت: عبد المجيد قطامش. مكة المكرمة: مركز إحياء التراث الإسلامي.

ـ الشايب: فوزي حسن. التوابع مقاربة لسانية. الأردن: مؤتة للبحوث والدراسات. المجلد ١٢. العدد١.
ـ الشايب: فوزي حسن. الخلط بين المستويات في المطابقة. مجلة اللسان العربي. العدد ٤١. ١٩٩٦.
ـ الشماخ. ديوان الشماخ. ت: نوري القيسي. بغداد، ١٩٨٧.
ـ الشنقيطي: أحمد بن الأمين. الدرر اللوامع على همع الهوامع للسيوطي. ت: عبد العال سالم مكرم. الكويت: دار البحوث العلمية. ١٤٠١ هـ.
ـ الصبان: محمد علي (ت ١٢٠٦هـ). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. مكتبة العلوم والحكم.
ـ عباس حسن. النحو الوافي. القاهرة: دار المعارف. ط٧.
ـ عبيد بن الأبرص. ديوان عبيد بن الأبرص. ت: حسين نصار، القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٧.
ـ ابن عصفور: أبو الحسن علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ). شرح جمل الزجاجي. ت: صاحب أبو جناح. بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.١٤٠٠ هـ.
ـ ابن عصفور: أبو الحسن علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ). المقرب. ت: أحمد عبد الجواري و عبد الله الجبوري. ١٩٧١.
ـ الطبري: محمد بن جرير. تاريخ الطبري. القاهرة: مطبعة الاستقامة. ١٩٣٩.
ـ طرفة: بن العبد البكري. الديوان. شرح: كرم البستاني. جدة: مكتبة السّوادي. ٢٠٠٢. ط٣.
ـ أبو الطيب: عبد الواحد اللغوي الحلبي (ت ٣٥١هـ). الإتباع. ت: عز الدين التنوخي. دمشق: مجمع اللغة العربية.
ـ أبو عبيدة: معمر بن المثنى(ت ٢١٠هـ). مجاز القرآن. ت: محمد فؤاد سزكين. القاهرة: مكتبة الخانجي. ١٩٤٥.

ـ العجاج: عبد الله بن رؤبة (ت ٩٠هـ). ديوان العجاج. ت: عزة حسين. بيروت: عالم الكتب، ١٩٧١.
ـ العسكري: الحسن بن عبد الله أبو هلال (ت ٣٤٥هـ). الفروق في اللغة. ت: لجنة إحياء التراث العربي. بيروت: دار الآفاق الجديدة. ١٩٩٠. ط٥.
ـ عضيمة: محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم. القاهرة: دار الحديث. ٢٠٠٤.
ـ العلوي: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة (ت ٥٤٢هـ). أمالي ابن الشجري. ت: محمود محمد الطناحي. القاهرة: مكتبة الخانجي.
ـ ابن عطية: أبي محمد عبد الحق بن غالب (ت ٥٤٢هـ). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. ت: المجلس العلمي بالمغرب. ١٤١١هـ.
ـ العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ). التبيان في إعراب القرآن. المنصورة: دار اليقين للنشر والتوزيع. ٢٠٠١.
ـ عمر ابن أبي ربيعة (ت ٩٣هـ). الديوان. ت: محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة: مطبعة المدني.
ـ عنترة بن شداد. ديوان عنترة. ت: محمد سعسد مولوى. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٣.
ـ أبو علي القالي: إسماعيل بن القاسم (ت ٣٥٦هـ). كتاب الأمالي. مراجعة: لجنة إحياء التراث. بيروت: دار الجيل.
ـ عمايرة: أحمد خليل. ظاهرة التأنيث. دار حنين. ١٩٩٣. ط٢.
ـ عمايرة: أحمد خليل. أسلوب التوكيد اللغوي في منهج وصفي. جامعة اليرموك.
ـ الفاكهي: الإمام عبد الله بن أحمد (ت ٩٧٢هـ). شرح كتاب الحدود في النحو. ت: المتولي رمضان أحمد الدميري. مكتبة وهبه. ط٢.
ـ الفرزدق. ديوان الفرزدق. ت: إيليا الحاوي. بيروت: دار الكتاب اللبناني. ١٩٨٣.

ـ الفراء: أبو زكريا (ت ٢٠٧هـ). معاني القرآن. ت: محمد علي النجار. القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية. ٢٠٠٢. ط٣.

ـ الفيروز آبادي (ت ٨١٦هـ). القاموس المحيط، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي. ١٣٧١. ط٢.

ـ ابن قتيبة: عبد الله بن مسلم الدينوري (ت ٢٧٦هـ). أدب الكاتب. ت: محمد محيي الدين عبد الحميد. دمشق: دالر الفكر. ١٩٦٣. ط٤.

ـ ابن قتيبة: عبد الله بن مسلم. عيون الأخبار(ت ٢٧٦هـ). القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي.

ـ القرشي ابن أبي الربيع: أبو الحسين عبيد الله بن أحمد (ت ٦٨٨هـ). البسيط في شرح جمل الزجاجي. ت: عياد بن عيد الثبيتي. بيروت: دار الغرب الإسلامي. ١٩٨٦.

ـ القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت ٥٦٧هـ). الجامع لأحكام القرآن. القاهرة: مكتبة دار التراث. ٢٠٠٤. ط٢.

ـ الكاندهلوي: محمد يوسف. حياة الصحابة. دمشق: دار الفكر. ١٩٧٤.

ـ الكفوي: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (ت ١٠٩٤هـ). الكليات. ت: عدنان درويش ومحمد المصري. مؤسسة الرسالة،،١٩٩٨، ط٢.

ـ لبيد: ابن ربيعة العامري (ت ٤١هـ). الديوان. تقديم: إبراهيم جزيني. بيروت: دار القاموس.

ـ المالقي: محمد بن الحسن (ت ٧٧١هـ). رصف المباني في شرح حروف المعاني. ت: أحمد محمد الخراط. دمشق: دار القلم. ١٤٠٥ هـ. ط٢.

ـ ابن مالك: محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ). تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. ت: محمد بركات. الجمهورية العربية المتحدة: دار الكتاب العربي. وزارة الثقافة.

ـ ابن مالك محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ). شرح التسهيل. ت: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون. هجر للطباعة والنشر. ١٩٩٠.

ـ المبرد: أبو العباس (ت ٢٨٥هـ). المقتضب. ت: عبد الخالق عضيمة. القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
ـ المتنبي. ديوان المتنبي. ت: محمد سعيد مولوى. بيروت: المكتبة العربية. ١٩٧٨.
ـ محمد أحمد عرفة. النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة. مطبعة السعادة.
ـ محمد توفيق محمد سعد، مسالك العطف بين الإنشاء والخبر. مطبعة الأمانة. ١٩٩٣.
ـ محمد علي طه الدرة. فتح الكبير المتعال في إعراب المعلقات العشر الطوال. جدة: مكتبة السوادي. ١٩٨٩. ط٢.
ـ المرزوقي: أبي علي أحمد بن محمد (ت ٤٢هـ). شرح ديوان الحماسة. نشره: أحمد أمين وعبد السلام هارون. بيروت: دار الجيل. ١٩٩١.
ـ مكي بن أبي طالب: القيسي (ت ٣٤٧هـ). الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. تحقيق: محيي الرين رمضان. دمشق. ١٩٧٤.
ـ ابن منظور: محمد بن جلال الدين (ت ٧١١هـ). لسان العرب. القاهرة: دار الحديث.١٩٦٤.
ـ الميداني: أحمد بن محمد (ت ٥٣٩هـ).مجمع الأمثال.تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الفكر. ١٩٧٣. ط٢.
ـ ابن ميادة: الرماح بن أبرد. شعر ابن ميادة. تحقيق:حنا جميل حداد. دمشق:مجمع اللغة العربية.١٩٨٢.
ـ النابغة: زياد بن معاوية الذبياني (ت ١٨ ق.هـ). الديوان. شرح: عباس عبد الساتر. بيروت: دار الكتب العلمية.
ـ النحاس: أبو جعفر. إعراب القرآن (ت ٣٣٨هـ). ت: زهير غازي زاهد. بيروت: مكتبة النهضة العربية. وعالم الكتب. ١٩٨٨. ط٣.
ـ النحاس. شرح ديوان امرئ القيس. ت: عمر الفجاوي. الأردن: وزارة الثقافة. ٢٠٠٢.

ـ النسفي: عبد الله بن أحمد بن محمود (ت ٧١٠هـ). تفسير النسفي. دار إحياء الكتب العربية.
ـ ابن هشام: جمال الدين عبد الله الأنصاري (ت ٧٦١هـ). أوضح المسالك. مراجعة: يوسف الشيخ محمد البقاعي. بيروت: دار الفكر. ١٩٩٤.
ـ ابن هشام: جمال الدين عبد الله الأنصاري (ت ٧٦١هـ). الجامع الصغير في علم النحو. ت: محمد شريف الزيبق. مطبعة الملاح. ١٩٦٨. ط٢.
ـ ابن هشام: جمال الدين عبد الله الأنصاري (ت ٧٦١هـ). شرح شذور الذهب. دار الهجرة: مؤسسة الطباعة والنشر. ط ٣.
ـ ابن هشام: جمال الدين عبد الله الأنصاري (ت ٧٦١هـ). شرح قطر الندى وبل الصدى. ت: محمد محيي الدين عبد الحميد. مصر: مطبعة السعادة. ١٩٦٣. ط١١.
ـ ابن هشام: جمال الدين عبد الله الأنصاري (ت ٧٦١هـ). شرح قصيدة بانت سعاد. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي. ١٩٥٧. ط٣.
ـ ابن هشام: جمال الدين عبد الله الأنصاري (ت ٧٦١هـ). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ت: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. دمشق: دار الفكر.١٩٩٨.
ـ ابن يعيش: موفق الدين (ت ٦٤٣هـ). شرح المفصل. القاهرة: مكتبة المتنبي.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
٤	الإهداء
٥	المقدمة
١١	التمهيد
٣٣	**الفصل الأول** **المخالفة في اللفظ**
٣٣	**المبحث الأول** **المخالفة في المفردات**
٣٣	١ ـ في الضمائر
٣٣	أ ـ توكيد الظاهر بالضمير
٣٦	ب ـ توكيد الضمير المتصل بالمنفصل
٣٨	٢ ـ في الأسماء الظاهرة:
٣٨	ـ التوكيد المباين في (الإتباع)
٤٤	٣ ـ التوكيد اللفظي بالمرادف
٤٥	٤ ـ النعت بالمصدر
٥٢	٥ ـ إتباع الاسم للفعل والعكس
٥٣	أ ـ عطف الاسم على الفعل:
٥٣	١ ـ عطف الاسم على الفعل الماضي
٥٤	٢ ـ عطف الاسم على الفعل المضارع
٥٦	ب ـ عطف الفعل على الاسم
٥٦	١ ـ عطف الفعل المضارع على الاسم
٥٨	٢ ـ عطف الفعل الماضي على الاسم

المبحث الثاني **المخالفة من حيث الجمل**	٦١
١ ـ إتباع الجملة الاسمية للجملة الفعلية والعكس	٦١
أ ـ عطف الجملة الاسمية على الفعلية	٦٣
ب ـ عطف الجملة الفعلية على الاسمية	٦٥
٢ ـ إتباع الجملة الخبرية للجملة الإنشائية	٦٦
المبحث الثالث: المخالفة في المفردات والجمل:	٧٤
ـ إبدال الجملة من المفرد والعكس	٧٤
الفصل الثاني **المخالفة في الإعراب**	٧٧
المبحث الأول **التوكيد**	٧٧
أ ـ الحمل على الجوار	٧٧
ب ـ الحمل على المحل	٧٩
المبحث الثاني **النعت**	٨٠
أ ـ الحمل على الجوار	٨٠
ب ـ الحمل على المحل:	٩٤
أ ـ نعت اسم (لا)	٩٤
ب ـ نعت المنادى المفرد المعرفة	٩٦
المبحث الثالث **البدل**	٩٨
أ ـ البدل على المحل أو الموضع	٩٨
ب ـ البدل على المعنى (التوهم)	١٠٢

جـ ـ تابع اسم (لا)	١٠٣
المبحث الرابع **عطف النسق**	١٠٧
أ ـ الحمل على الجوار	١٠٧
ب ـ الحمل على المحل:	١١٢
١ ـ العطف على المحل في باب (لا) النافية للجنس	١١٢
٢ ـ تابع اسم (إن)	١١٣
٣ ـ العطف على المحل في غير باب (إن)	١١٨
جـ ـ الحمل على المعنى (التوهم)	١٢٠
أولاً: العطف على المعنى في الأفعال	١٢١
ثانياً: العطف على المعنى في الأسماء	١٢٧
د ـ تابع المنادى	١٣٠
الفصل الثالث **المخالفة في الصرف**	١٣٥
المبحث الأول **المخالفة في العدد**	١٣٥
١ ـ نعت المفرد بالجمع	١٣٥
٢ ـ بدل الكل من البعض	١٣٩
المبحث الثاني **المخالفة في الجنس**	١٤١
ـ المخالفة في التذكير والتأنيث:	١٤١
أ ـ نعت المذكر بالمصحوب بالتاء	١٤١
ب ـ نعت المؤنث بالمذكر	١٤٥
ج ـ إبدال المذكر من المؤنث	١٥١

د ـ مخالفة التوكيد للمؤكد	١٥٢
المبحث الثالث **المخالفة في التعيين**	١٥٣
ـ المخالفة في التعريف والتنكير:	١٥٣
أ ـ التوكيد	١٥٣
ب ـ النعت	١٥٩
المبحث الرابع **المخالفة في الصيغة**	١٦٣
أ ـ إتباع الماضي للمضارع والعكس	١٦٣
ب ـ إتباع الأمر للماضي والمضارع والعكس	١٧٢
الخاتمة	١٧٥
المصادروالمراجع	١٧٧

المخالفة في الإتباع
مظاهرها ودلالاتها

الدكتورة
خديجة فرحان الحميد



عمان - العبدلي - مركز جوهرة القدس التجاري
تلفاكس: ٠٠٩٦٢ ٦ ٤٦٥٩٨٩١ - خلوي: ٠٠٩٦٢ ٧ ٩٥٧٤٧٤٦٠ - ٠٠٩٦٢ ٧ ٩٦٢٩٥٤٥٧
ص.ب ٩٢٧٤٨٦ عمان ١١١٩٠ الأردن
E-mail: dar_jenan@yahoo.com